الترشيح والتجريد في الاستعارة
دراسة في نظرية التلقِّي

الدكتور

حسني السيد محمد التلاوي

مدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر بالقاهرة

إهـــــــــــداء

إلى روح والـــديَّ وأخـــي (رحمهم الله)

إلى أختي أمدّ الله في عمرها

إلى من حُرموا حقوقَهم راضين و تطلّعوا إلى إتمام هذا العمل فرحين

إلى : خالد وماجد وهاجر

إلى : أمهـــم وملاذهـــــم وعِوضـــــــهم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن على عبده ورسوله ليكون للعالمين نذيرًا ، وجعله في أعلى درجات الفصاحة والبيان ، فأعجز الثقلَيْن عن معارضته إلى يوم الدين ، أمّا بعد :

فلقد شاع في كثيرٍ من أقوال علماء البيان أنّ (الترشيح) بسبب تقويته الاستعارةَ ، والزيادةِ التي يُحقِّقها في تناسي التشبيهَ ، أبلغُ من (التجريد) الذي أثره في الاستعارة على العكس من ذلك ، وهذه النظرةُ فيها شيءٌ من التعميم ؛ إذْ لكلِّ مقامٍ مقالٌ ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقام ، فضلًا عمّا جاء من استعاراتٍ مجَرَّدةٍ لا يقوم مقام تجريدها شيءٌ ، ولا يُعبِّر عن معناها سواها .

ولمّا كان (المتلقِّي) يمثِّل أحَدَ الدعائم الثلاث التي تقوم عليها عملية الإبداع الأدبي – بعد صاحب النصّ ونصِّه – كان لِزامًا أن تُعرَضَ صُوَرٌ من التلقِّي المقبول وعواملُ قَبولها ، وبعضٌ من الأخرى غير المقبولة وعِلَلِ رفضها ، ومن خلال هذا التعرُّض لتلك الصور – المقبول منها وغير المقبول – ظهرت الكيفية التي يجب الالتزام بها عند القيام بدور التلقِّي في أدبنا العربي الرصين .

ولذلك فقد تناولتُ شواهدَ من الترشيح ، وأخرى من التجريد بالتحليل من زاوية المتلقِّي ، وذلك في ظلِّ ما عُرِف من معناهما الصحيح ، وما يقتضيه النظمُ ، وما هو مفيدٌ من مبادئ التلقّي الصحيح .

فجاءت هذه الدراسة – بعد هذه المقدِّمةِ – على ما يأتي :

المبحث الأول : في بيانِ المراد من كلٍّ من (الترشيح و التجريد) في أصل اللغة ، ومفهومِهما عند علماء البيان .

المبحث الثاني : جاء كالرد على ما وُجد من إعلاء أحدهما على الآخـــر ، فوضعَ كلًّا منهما في مكانه اللائق به .

المبحث الثالث : في بيانِ أثر قراءةِ الآخر على النصوص الأدبية ، والدور الذي يُؤديه في إنتاج المعاني .

أما المبحث الرابع : فجاء تطبيقًا من منظور (التلقِّي) لصورٍ من الترشيح ، وأخرى من التجريد .

وبعد ذلك خاتمةٌ مُدَوَّنٌ فيها أهم النتائج التي توصّل إليها هذا البحث ، وثبتٌ بالمراجع ، وفهارسُ تُسهِّل الرجوعَ إلى تفاصيل البحث ومكوِّناته .

{ واللهَ الكريمَ أسألُ أن ينفع به ؛ إنه{ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ } ٠

المبحث الأول

الترشيح والتجريد في أعراف اللُّغَويِّين والبلاغيين

أولا : الترشيح :

مادّة (ر ش ح) في أصل اللغة تدلُّ على (القُوّة) ، قال أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : (الراء والشين والحاء : أصلٌ واحدٌ وهو النّدَى يبدو من الشيء ، فالرَّشْحُ : العَرَقُ ... ، ... وأَصلُهُ : الوَحْشِيَّةُ إذَا بَلَغَ ولَدُهَا أن يمشيَ معها مَشَتْ به حتّى يَرْشَحَ عَرَقًا فَيَقْوَى ، ثُمَّ اسْتُعيرَ ذلك لكُلِّ مَنْ رُبِّيَ ، فقِيلَ يُرَشَّحُ للخِلَافةِ كأنه يُرَبَّى لها) [١] ، قال محمد الزَّبِيدي (ت ١٢٠٥ هـ) : (وترشيحُ الاستعارة : مأخوذٌ من يُرَشَّحُ للمُلْكِ ..) [٢] ، ومادة " الحاء والشين والراء " في جميع تقليباتها [٣] تدور

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٢ / ٣٩٥ – ٣٩٧ (باب الراء والشين وما يثلثهما) ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م وفي تاج العروس : (وترشَّح الفَصِيلُ إذا قَوِيَ على المَشْيِ مع أُمِّهِ .. ، وقال الأصمعيُّ : إذا وضَعَت الناقَةُ وَلَدَهَا فهو سَلِيلٌ ، فَإذَا قَوِيَ ومَشَى فَهُوَ رَاشِحٌ وأُمُّهُ مُرْشِحٌ ، وقِيلَ : رَشَّحَت الأُمُّ وَلَدهَا باللَّبَنِ القَلِيلِ إذَا جَعَلَتهُ في فِيهِ شَيْئًا بعدَ شيءٍ حتَّى يَقْوَى على المَصِّ) تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبِيدِي – مادة (ر ش ح) – ٦ / ٣٩٣ – ٣٩٦ – تحقيق : د حسين نصار ، مراجعة : د جميل سعيد ، وعبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٦٩ هـ ١٩٦٩ م ، وينظر : مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ٤ / ١٣٠ (ضمن شروح التلخيص) – دار السرور – بيروت – لبنان .

(٢) تاج العروس الموضع السابق .

(٣) أخذاً من نظرية الاشتقاق الأكبر التي ذكرها عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) قال فيها : (وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية ، فتعقِد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحدا ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد

حول (التّعَدُّدِ والجَمع) ، ويلزمهما : (المصاحبةُ ، والدعمُ ، والتقويةُ) ، وقد ظهر ذلك من استقراء التقليبات المستعملة لهذه المادة [١] ، فضلا عن مادة (ر ش ح) خاصةً ، فهي تدل على المصاحبة والتقوية .

وإذا كان هذا هو المعنى اللغويّ الذي تدور حوله مادة (ر ش ح) وتؤديه ، فضلا عن معاني تقليباتها على وجه العموم ، فإنّ أَثَرَ (الترشيح) في الاستعارة في عرف البلاغيين هو الدعم والتقوية والمبالغة ، فهو عندهم : اقتران اللفظ المستعار بملائمٍ له ، بعد القرينة التي هي من تمام الاستعارة ، قال الرازي (ت ٦٠٦ هـ) عن المستعار منه : (هو أن تراعيَ جانبَه وتُولِيه ما يستدعيه وتضمَّ إليه ما يقتضيه) [٢] ،

شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ٢ / ١٣٤ – تحقيق : محمد علي النجار – المكتبة العلمية .

(١) = ففي مادة (ح ش ر) : يُقال : حَشَرَهم يَحشُرُهم حَشْرًا : جَمَعَهُم .

= وفي مادة (ح ر ش) : احتَرَشَ القومُ : حَشَدُوا ، والحشْدُ : ضَمٌّ وتَجَمُّعٌ .

= وفي مادة (ش ر ح) : الشرحُ والتشريح : قطعُ اللحم على العَظْمِ قِطَعًا ، و" القِطَعُ " فيها الضم والجمع .

ينظر : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، باب : الحاء والشين والراء معهما – تحقيق د . مهدي المخزومي ، و د . إبراهيم السامرَّائي ، و : المحكم والمحيط الأعظم لِعليّ بن إسماعيل بن سيدَه المُرسي (الجيم والشين والراء) وتقليباتها – تحقيق د . عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م ، وتاج العروس من جواهر القاموس مادة (ح ش ر) .

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لمحمد الرازي ١٤٥ ، ١٤٦ – تح : نصر الله حاجي مفتي أوغلى – دار صادر – بيروت – ط الأولى – ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .

فيُصـــحَبُ بصفاتٍ له ، أو تفريعِ كـــلامٍ ملائمٍ له ، كمـــا قـــال يوســـف السكاكي (ت ٦٢٦ هـــ) [١] .

وذِكرُ الملائم للمستعار منه عند علماء البيان يُكسِب الاستعارةَ قوةً وبلاغةً ؛ (لأن في الاستعارة مبالغةً في التشبيه ، فترشيحُها بمـــا يلائـــم المستعارَ منه تحقيقٌ لذلك وتقويةٌ) [٢] ، فـــ(مقامُ الاستعارة هو حالُ إيراد المبالغة في التشبيه ، والترشيحُ يقوِّي تلك المبالغة .. فيكون أنسبَ لمقتضى حال الاستعارة) [٣] ، والمبالغةُ في التشبيه إنما تكون بقوة دعوى الاتحاد بين المستعار منه والمستعار له ودخول الثاني في الأول ، وبـــذلك تتفـــق رؤية البلاغيين للترشيح مع ما هو مستعمل فيه في أصل اللغة .

ولمّا كان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه ، وادعاءِ الاتحاد بين طرفيه ، وصيرورةِ المشبَّه فردًا من أفراد المشبَّه به ، وداخلًا في جنسه ، فإنّ كلّ ما يُبعد المتلقِّي عن تذكُّرِ المشبَّهِ والتشبيهِ ويبالغُ في تناسيه فهـــو أبلغ ؛ لأنه يحقق المبالغة التي بها تَحَقُّقُ خصوصية الاستعارة وأداءُ مهمتها وذلك أنّ مهمة الاستعارة بوجه عام هي المبالغة في التشبيه [٤] ، قال الإمام عبد القاهر : (إنك تفيد بقولك " رأيت أسدًا " أنك رأيت شـــجاعًا شـــبيهًا

---

(١) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي ٣٨٥ – ضبَطه وكتب هوامشه وعلّق عليـــه : نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

(٢) المختصر في شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني ٤ / ١٣٤ (ضمن شروح التلخيص) دار السرور – بيروت – لبنان .

(٣) السابق نفسه .

(٤) ينظر : أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني ٢٣٩ – تحقيق الشيخ محمود محمـــد شاكر – مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـــ ، ١٩٩١ م .

بالأسد ، وأن شبهه به في الشجاعة على أتم ما يكون وأبلغه) [١] ، وكلٌّ ما أورث " المستعارَ له " قُربًا من " المستعار منه " ودخولًا في جنسه كان سببًا في قوة تلك الاستعارة وبلاغتها ، قال الإمام : (كلما زِدتَ إرادَتَك التشبيهَ إخفاءً ، ازدادت الاستعارةُ حُسنًا) [٢] ، ولتأكيد هذا المعنى وأهميته ؛ يسنده الإمام عبد القاهر للعارفين بهذا الشأن ، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع [٣] .

وإذا كان تناسي التشبيه مُدَّعًى في الاستعارة ، وأنّ ما زاد التناسي في استعارة إلا قويت المبالغةُ فيها ، فإنّ كلّ ما يُذْكَر معها من ملائمات المستعار منه ومستَتْبَعاته ليَزيد من تحقيق تلك المبالغة ، فتتعدَّى كونَهَا مبالغةً في تناسي التشبيه ، إلى المبالغة في تناسِي الاستعارة نفسها على ما نصّ عليه الإمام عبد القاهر ، ونِعِمَّا فَعَل ، فتعليقًا على قول محمد بن العميد (الوزير) ٣٦٠ هـ : [من الكامل]

قامت تُظَلِّلُني من الشمس نفسٌ أعزُّ عليَّ من نفسِي

قامت تُظَلِّلُني ومِن عَجَبٍ شمسٌ تُظَلِّلُني من الشمسِ

قال الإمام : (فلولا أنه أَنْسَى نفسَه أنّ ههنا استعارةً ومجازًا من القول ، وعَمِل على دعوى (شمسٍ) على الحقيقة ، لَمَا كان لهذا التعجّب معنًى) [٤] ، وقال عن أولئك الذين يستعيرون (الصفة المحسوسة) من

---

(١) السابق نفسه .

(٢) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ٤٥٠ – تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر – مطبعة الخانجي للهيئة المصرية العامة للكتاب – سنة ٢٠٠٠ م .

(٣) أسرار البلاغة ٣٩٨ .

(٤) السابق ٣٠٣ ، ولعلّ هذا الذي نبّه عليه الإمام من أنّ الشاعر قد أنسى نفسه الاستعارة – لا التشبيه – كان مُتّكأً للشيخ عبد المتعال الصعيدي في محاولته تعديلَ عبارة الخطيب القزويني

صفات الأشخاص لـــلأوصاف المعقولة : (ثم تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها ، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها ، وكأنّ حديث الاســـتعارة والقياس لم يجر منهم على بال ، ولم يَرَوْه ولا طيفَ خيالٍ) [١] ، ولـــذلك نرى هذه المبالغة في قوة الاستعارة ملازمةً لدرجـــة الترشـــيح ، ويصـــل الترشيح أعلى درجاته فيما هو من باب استعارة (علوّ المكان) لـــ(زيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر) في قول أبي تمام : [من المتقارب]

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهولُ بأَنّ له حاجةً في السماء

فقد حاول الشاعر – بعد أن استعار – أن يَنسَى أنه استعار ، فذكر ما يُوهم المتلقِّي لهذا المدح أنه قَصَد الصعودَ الحقيقيَّ الحسيَّ ، فذكر أنّ الجهول – إذا وُجِدَ – لَيَظُنّ أنّ لهذا الصاعد حاجةً في السماء ، وهذا الذي يُـــوهم أن مقصوده ذلك هو المسمَّى بـــ(الترشيح) عند جمهور البلاغيـــين ، ولقـــد ترتَّب على ظَنِّ هذا الجهول أنْ يكون هذا الصعود من هذا الممدوح صعودًا حقيقيًّا ، ويكون الشاعرُ بهذا الترشيح قد أوهم المستقبِلَ لاستعارته ونسَّـــاه أنها استعارة ، وغرس في قلبه أنّ ثَمَّةَ صعودًا حسيًّا بلغ بالصاعدِ السماءَ ، فلا مجال – إذن – لتَذَكُّرِ (الزيادة في الفضل أو القدر) لهذا الذي يمدحه الشاعر لدى من يتلقّى مثلَ هذه الاستعارة ، وإن كانت هذه الصفات هـــي مراد المستـــعير قبل التجـــوّز في الحقيقة وأول الأمر ، (فلولا قَصدُه أنْ

في أثناء حديثه عن " الترشيح " وأنه أبلغ من " التجريد " ، نصُّ الخطيب : (والترشيحُ أبلغُ من التجريد ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة ، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه) ، وقال الشـــيخ عبد المتعال تعليقًا وتعديلًا : (ولو جعل الترشيح مبنيًّا على تناسي الاستعارة لكان أولى) ينظر : الإيضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي (بغية الإيضاح) ٥٠٨ ، ٥٠٩ – طبعة الآداب بالقاهرة .

(١) أسرار البلاغة ص ٣٠٢ .

يُنسِيَ التشبيهَ ويَرفعَهُ بِجَهدِه ، ويُصمِّمَ على إنكاره وجَحْدِه ، فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية ، لَمَا كان لهذا الكلام وجهٌ) [١] .

وهذه الدرجة من الترشيح تبلغ غايتها بادِّعاء أنْ لا تَجَوُّزَ في الكلام ، وأنه حقيقةٌ واقعةٌ ، ومُشاهَدةٌ مُسلَّمةٌ ، كما وقَع من أبي الطيب حيث صاح قائلا (الله أكبر) ، فكَبَّر متعجِّبًا من قدرة الله تعالى ، إذْ قد أطلَع – سبحانه – شموسًا لا من المشرق ، وقد كانت منازلُ هؤلاء الذين يمدحهم – والذين صاروا من جنس الشموس – جهةَ المغرب ، قال :

كَبَّرْتُ حولَ دِيارهم لمَّا بدَتْ منها الشُّمُوسُ وليس فيها المشرقُ [٢]

[من الكامل]

فقد أوهم الشاعر – بهذا التكبير – مَن يتلقَّى هذا النظم أنَّ شموسًا حقيقيةً تبدو ، وأنّه لم يستَعِرْ ولا خطر بباله تجوُّز .

ومن هذا الباب ما جاء عنه أيضًا ، مِن نفيه أنه رأى أحدًا قبله : يسير (البحرُ) نحوه ، وتعانقه الأُسْدُ ، قال : [من الطويل]

فلم أرَ قَبْلِي مَن مشى البحرُ نحوَه ولا رَجُلا قامت تُعانقُهُ الأُسْدُ [٣]

فَبِنَفْيه رؤيةَ مثلِ ذلك ، يكون الشاعر قد أزال من خاطر المتلقِّي لهذا الشعر ، أنّه قَصَدَ أنّ الذي مشى نحوه كريمٌ يُشبِه البحرَ كَثْرَةً وعَطاءً ، وأنّ الذي

---

(١) السابق .

(٢) ينظر : شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ٣ / ٧٧ – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م ، وهذا البيت من قصيدة قالها في مدح أبي المنتصر شجاع بن محمد ، ومطلعها :

أَرَقٌ على أَرَقٍ ومِثْلِيَ يَأْرَقُ وجوًى يَزِيدُ وعَبرَةٌ تترقرَقُ

(٣) السابق : ٢ / ٩٧ ، وأسرار البلاغة ٣٠٥ .

عانقه شجاعٌ يُشبِه الأُسدَ ، بل يكون قد أقنعه أن الذي مشى نحوه (بحرٌ) وأنَّ الذي
عانقه أسَدٌ ، وبذلك يكون الترشيح أشدَّ في تناسي التجوُّزَ ، وأدخَلَ في ادِّعاءِ الحقيقة [١] .

ولعلّ اتّفاق البلاغيين واللّغويين على ما للترشيح من دلالةٍ على القوة كان هو الدافع لبعض المؤلفين في البلاغة إلى رفعه على ما سواه من أنواع الملائمات – أعني : (التجريد ، والإطلاق ، واجتماعهما ، وتجرّد الاستعارة من كلٍّ منهما) ، فوضعوه في أعلى درجات البلاغة ، واعتبروه القمة من ألوانها .

ولقد كان إمامهم فيما ذهبوا إليه محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) (رحمه الله) ففي تفسيره قول ربِّ العزة سبحانه : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } [٢] ، قال – وهو أول من أطلق على " الترشيح " هذا الاسم [٣] – : (فإن قلتَ

---

(١) هذا الترشيح البالغُ تَطَوُّرٌ طبعي لِمَا ادَّعاه الشاعر قبلَه مِن سَيْرِه إلى هذا الممدوح ومعه سيفُهُ ، فكان مَسْرَى سيفه إلى سيفٍ آخر ، إلا أنّ سيفَه من صنع الهند ، والآخرُ الممدوحُ من صُنع الله تعالى ، وهذا الآخر عندما رأى الشاعرَ مُقبِلًا عليه اهتزَّ للقائه اهتزاز السيف الذي يقطع بصَفحِه كما يقطع بحَدِّه ، قال :

سرَى السيفُ مِمّا تَطبَعُ الهندُ صاحِبِي ... إلى السيفِ مِمَّا يطبَعُ الله لا الهندُ
فلَمَّا رآني مُقبِلًا هزَّ نفسَه ... إلَيَّ حُسامٌ كُلُّ صَفْحٍ له حَدُّ .

(٢) سورة البقرة آية ١٦ .

(٣) قال الدكتور شوقي ضيف عن الزمخشري : (ولعلّ أول ما يلاحظ من إضافاته فيها – يعني : الاستعارة – أنّه وَضَعَ لِما سَمَّاه فيها عبد القاهر باسم " تناسي التشبيه " : اصطلاح " الترشيح ") البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف ٢٥٨ – الطبعة التاسعة – دار والمعارف ، وينظر : مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين دراسة تاريخية

هبْ أنّ شراء الضلالة بالهدى وقع مجازًا في معنى " الاستبدال ، فما معنى ذِكرِ الربحِ والتجارةِ كأنّ ثَمَّ مبايعةً على الحقيقةِ ؟ قلتُ : هذا من الصنعة البديعةِ التي تبلغ بالمجاز الذِّروَةَ العُليا ، وهو : أنْ تُساقَ كلمةٌ مَساق المجاز ، ثُم تُقَفَّى بأشكال لها وأخواتٍ ، إذا تَلاحقْنَ لم ترَ كلامًا أحسنَ منه ديباجةً وأكثرَ ماءً ورونقًا ، وهو المجاز المُرَشَّح) [١] ، فقد جعل " الترشيح " من الصنعة البديعة ، تلك الصنعة التي تبلغ بالمجاز الذروةَ العليا بين أنواع الفصاحة والبيان ، الترشيح الذي هو ذِكْرُ أشكالٍ وأخواتٍ للّفظةِ المستعارة ، كـ(الربح والتجارة) فهما من أخوات (الاشتراء) المستعار فالظاهر من كلامه أنه يجعل ما سمّاه بـ(الترشيح) أعلى من غيره في البلاغة ، لاسيما (الإطلاق و التجريد) ، وسيأتي توضيحٌ زائدٌ لذلك في محلّه [٢] .

فنية للدكتور أحمد عبد السيدالصاوي ١٤٦ – منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٨ م ، هذا .. والأولى أن يكون مصطلح " تناسي التشبيه " في عرف الإمام وغيره يُعنى به " الاستعارة " ، وقد اكتفى في أسرار البلاغة بجعل ما هو " ترشيحٌ " عند من أتوا بعده – نوعًا من التخييل ، قال : (وهذا نوع آخر من التخييل ، وهو يرجع إلى ما مضى من تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه) أسرار البلاغة ٣٠٢ ، فالأولى في العبارة ما قاله الشيخ أبو موسى : (وقد كان عبد القاهر يسميه التخييل أو يجعله قسمًا منه) التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل علم البيان الدكتور محمد أبو موسى ٣١٥ – مكتبة وَهبة – الطبعة الخامسة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م .

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري ١ / ١٨٩ – تحقيق وتعليق ودراسة : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوّض ، وشارك في تحقيقه أد / فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، أستاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٢) يؤخذ من كلام العلامة جار الله أن الترشيح يأتي بعد الاستعارة .

ولقد تأثر بصاحب الكشاف في رفع (الترشيح) على غيره في درجات البلاغة عددٌ من علماء البلاغة فراحوا يؤكدون تقديمَ (الترشيح) على غيره ، مما يأتي ملائمًا لأحد طرفي الاستعارة ، فرفعوا الترشيح وأعلَوْا من قدره ، وفضّلوه على غيره من ألوان التعبير الاستعارية ، ومن هؤلاء ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤ هـ) ، قال : (وأجلُّ الاستعارات الاستعارة المرشَّحة) [١] ، ولم يعلل هذا الحكم ، وذكر قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالهُدَى . } [٢] .

وممّن صرّح بعلوِّ بلاغته على غيره محمد القزويني (ت ٧٣٩ هـ) ، فقال : (والترشيحُ أبلغُ) ، إلا أنه كان محتاطًا في هذا التفضيل حيث علّل ذلك بأنّ (الترشيح) مشتملٌ على ما يحقِّق المبالغة في (تناسي التشبيه) ، وهذا التناسي هو أساس الاستعارة وما تُبنى عليه ، والترشيحُ إنما يزيد من درجة هذا التناسي ويُقوِّيه [٣] ، وبمثل ما رأى

---

(١) قال عن آية البقرة : (فإنّ الاستعارة الأولى ، وهي لفظة الشراء رشّحت الثانية وهي لفظتا الربح والتجارة للاستعارة ، والله أعلم) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري ٩٩ – تقديم وتحقيق د حفني محمد شرف – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث .

(٢) ممن رفع (الترشيح) على كل من (التجريد والإطلاق) الدكتور حفني شرف ، وكذلك رفع الإطلاق على التجريد ، ينظر كتابه : (التصوير البياني ١٨٨ ، ١٨٩، وقال أحد الباحثين المعاصرين : (رأيت الزمخشري يشعرنا بأنّ هذا الفن من أبلغ الفنون البلاغية التي يصل معها المجاز إلى الذروة العليا) مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين ١٤٦ .

(٣) عبارته : (والترشيحُ أبلغ من التجريد ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة ، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه ..) الإيضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي ص ٥٠٨ .

الخطيب أوضح شارحو تلخيصه ما قال [١] ، ولعلّ في هذا الذي ذكره القزويني تفسيرًا وتوضيحًا لعدم تفضيل العلامة السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) [٢] أيًّا من ملائمات طرفي الاستعارة على غيره [٣] ، فلم يرفع الخطيبُ " الترشيح " على غيره مطلقا ، بل من حيث كان مُقَوِّيًا لتناسي التشبيه ، فكان حقًّا ما وُصِف به الخطيبُ من أنه (النجمُ الثاقبُ في سماء البلاغة السّكّاكية ، والعَلَمُ البارزُ في مدرستها دون منازع) [٤] .

وقد نحا هذا النحوَ الحسين الطِّيبيّ (٧٤٣ هـ) متأثرًا بمعاصره القزوينيّ ، غير أنه زاد عليه ، ففضَّل كلًّا من (الترشيح والتجريد) على (الإطلاق) ، ثم فضّل (الترشيح) على (التجريد) ، وعلّل ذلك باشتماله على تحقُّق الاستعارة بأبلغ وجه ، وعلى ما يُنسِي التشبيهَ ، وما يَصرف النفس عن توهُّمه [٥] ، ومن مدرسة الخطيب وشراحه الذين

---

(١) ينظر : شروح التلخيص ٤ / ١٣٤ ، والإيضاح : الموضع نفسه .

(٢) هكذا لقّبه أبرز من قدّروا جهده وهو الخطيب القزويني في مقدمة التلخيص (شروح التلخيص ١ / ٥٤) .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم ٣٨٥ – بتحقيق نعيم زرزور

(٤) وصفه بذلك الدكتور / إبراهيم محمد الخولي في : مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث ٣٩١ – دار البصائر – الطبعة الأولى – ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .

(٥) قال : وشرائط حسن الاستعارة وجوه : أحدها : ألّا تكون مطلقةً ، بل تكون إمّا مجرَّدةً .. وإمَّا مرشَّحةً ..) التبيان في البيان للحسين الطِّيبيّ تحقيقا ودراسة ١٣٥ ، وينظر ١٣٦ – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – للدكتور عبد الستار حسين مبروك زموط – ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

اتّبعوه في تفضيل " الترشيح " : محمد الخطِيبِيّ الخَلخَاليّ (٧٤٥ هـ) [١] ، ولم يخرج عن هذا المسار أحدٌ مِمّن شرحوا تلخيص الخطيب وأولَوْه اهتماما كابن يعقوب المغربي وغيره [٢] .

ولم يقتصر أمر تقديم (الترشيح) والحُكمِ بعلوِّ رتبته في البلاغة على أصحاب المدرسة السكَّاكِيَّة ، بل إنّ ما صرّح به ابن حِجَّة الحَمَوِيّ (ت ٨٣٧ هـ) في خزانته ، لَيُوحِي بكثرةِ القائلين بعُلُوِّ رتبته وارتفاعه على غيره من الصور الاستعارية المماثلة ، بل قد صرّح بأن ذلك محلُّ إجماعٍ لديهم ، قال : (والذي اتّفق عليه علماءُ البديع أنّ الاستعارة

---

(١) ينظر : مفتاح تلخيص المفتاح لشمس الدين بن مظفَّر الخطيبي الخَلخالي ٥٩٨ – تحقيق وتعليق أ د / هاشم محمد هاشم محمود – الطبعة الأولى ٢٠٠٧ هـ – المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة .

(٢) ينظر : شروح التلخيص ٤ / ١٣٤ ، والمطول لسعد الدين التفتازاني ٣٧٨ ، دار سعادت ١٣١٠ هـ هذا .. وقد رأى الشيخ أبو موسى أن عبارة ابن يعقوب المغربي في هذا الصدد قائلة بما قال به هؤلاء الذين رفعوا " الترشيح " على نظيريه ، ونصها عند قول الخطيب (والترشيح أبلغ) : (أي أقوى في البلاغة ، وأنسب لمقتضى الحال ، وليس المراد به أقوى في المبالغة في التشبيه ؛ لأنه معلوم من ذِكر حقيقته ، وإنما كان أقوى في البلاغة ؛ لأنّ مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التشبيه ، والترشيحُ يُقَوّي تلك المبالغة كما لا يخفَى ، فيكون أنسب لمقتضى حال الاستعارة ، وأحق بذلك المقتضى من التجريد والإطلاق ؛ لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعارة ..) مواهب الفتاح ٤ / ١٣٤ ضمن شروح التلخيص .

غير أنّ عبارة اليعقوبي يمكن حملها على أنه يريد أنَّ " الترشيح " أقوى من غيره مُلاءمةً لمبدأ الاستعارة وطبيعتها – كما هو الحال عند شيخه القزويني – ، فهي تحاول تَنَاسِي التشبيه ، و" الترشيحُ " يدعَم هذه المحاولة ويُقَوِّيها ، فهو الأنسب لها من هذه الجهة من كلٍّ من الإطلاق والتجريد ، وبداهةً فإنّ " التجريد " أبعد من عن طبيعة الاستعارة ، بل على العكس منها ومن ترشيحها من باب أولى ، ولم يصرِّح ابن يعقوب ولم يومئ إلى أنّ " الترشيح " أقوى من نظيريه أينما استُعمِل وحيثما حَلَّ ، ولا أنه أكثر مطابقةً لمقتضى الحال منهما دائما وفي كل الأحوال .

المرشَّحةَ هي المقدَّمةُ في هذا الباب ، وليس فوقها وفوقَ رُتبتها في البديع رتبة ، وأعلاها وأغلاها قولُه تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ } [١] ، ومما هو بدهيٌّ أن يكون مراده بمصطلح (البديع) عموم البلاغة ، جريًا على إطلاق ابن المعتزّ (ت ٢٩٦ هـ) مصطلحَ (البديع) على خمسة أبواب صدّرها بـ (الاستعارة) [٢] .

والزمخشريّ – وهو أول من فُهم منه هذا التفضيل – قد يُعذَر في رفعه مكانةَ (الترشيح) على غيره من مُستَتْبَعات الاستعارة ؛ إذ قد جاء في كلام الإمام عبد القاهر ما يصلُح أن يكون ذريعةً إلى مثل هذا الذي قال به الزمخشري وتبعه فيه غيره ، وممّا هو مُتّفق عليه أنّ العلامة جار الله يُعدُّ مُطبِّقًا جيدًا لما في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة من قواعد وقوانين على تفسيره الكشاف ، قال في الدلائل : (واعلم أنّ من شأن (الاستعارة) أنك كلّما زِدتَ إرادَتَكَ التشبيهَ إخفاءً ، ازدادت الاستعارةُ حُسنًا) [٣] ، فكونُ (الترشيح) من الصنعة البديعةِ التي تبلغ بالمجاز الذِّروَةَ العُليا ، وعدمُ وُجودِ كلامٍ أحسنَ ديباجةً ، وأكثرَ ماءً ورونقًا منه بتعبير صاحب الكشاف ، وكونُه أبلغَ ، بمعنى : أقوى في البلاغة – بمعنى : أكثر مبالغةً في تناسي التشبيه – على ما يُؤخَذ من تعبير الخطيب القزويني ومدرسته – لا يبعد عن معنى (زيادة الحسن في الاستعارة) التي عبّر بها الإمام عبد القاهر في هذا السياق .

---

(١) خزانة الأدب وغاية الأرَب لأبي بكر علي ابن حِجَّة الحموي ١ / ٤٩٣ – دراسة وتحقيق دكتور / كوكب دياب – دار صادر – بيروت – ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م .

(٢) ينظر : كتاب (البديع) للخليفة العباسي عبد الله بن المعتز ص ٣ – نشر وتعليق اغناطيوس كراتشقوفسكي .

(٣) دلائل الإعجاز ٤٥٠ .

ولم يقف أمر بلاغة (الترشيح) وارتفاعِ مكانته على غيره من الملائمات إلى هذا الحد ، بل قد بلغ من إغراء ظاهر عبارة الزمخشري أن سمَّاه بعضهم بـ(التوشيح) ، قال يحيى العلوي (٧٤٥ هـ) [١] عن إحدى صوره : (وهذا من التوشيح للاستعارة البالغ) [٢] ، وقد يُظَنّ أنه لم يقصد إلى ما جاء عليه اللفظ ، وما هو إلا خطأ في الخط ، غير أنه قد جاء عنه بعد هذه التسمية توضيحٌ للعلة فيها ، فقال : (فأما الاستعارة الموشَّحة ، فإنما سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنك إذا قلت : رأيتُ أسدًا وافر الأظفار مُنكَر الزئير دامي الأنياب ، فقد ذَكرتَ لازم اللفظ المستعار ، وذَكرتَ خصائصَه ، فوشَّحْتَ هذه الاستعارة وزَيَّنتَها بما ذَكرتَه من لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذًا لها من التوشيح ، وهو ترصيع الجلد بالجواهر واللآلئ ، تحمله المرأة من عاتقها إلى كشحها ، وهذا هو الوشاح واشتقاق " التوشيح " للاستعارة منه) [٣] ، ثم طبَّق ما قاله على آية سورة البقرة السابقة .

ومصطلح (التوشيح) أقرب ما يكون إلى (الإرصاد أو التسهيم) ، وهو يتحقّق بكون أوّلِ الكلام دالًّا على لفظِ آخره ، فيتنزل المعنى منزلة الوشاح ، ويتنزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذيْن يجول عليهما الوشاح ، وهذا (التوشيح) بهذا المعنى من صميم المحسنات البديعية ، وقد أُضيرت عند المتأخرين بجعلها مجردَ حليةٍ وزينةٍ

---

(١) قال عنه الشيخ أبو موسى في غير هذا السياق : (ورحم الله العلامة العلوي فقد كان كثير الوهم) التصوير البياني ٣٤٥ .

(٢) ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي ١ / ٢٣٧ – طبعة المقتطف بمصر – ١٣٣٢ هـ .

(٣) السابق ١ / ٢٣٧ .

شكليةٍ ، فهي – كما قال السكاكي – (كثيرًا مّا يُصار إليها لقصد تحسين الكلام) [١] .

غير أن جعْلَ (التوشيح) – وقد جعله العلويّ مقصودًا به ما يُقصَد بـ(الترشيح) – من البديع : مُشكِلٌ ، سواء على مذهب المتقدمين أو على مذهب المتأخرين ؛ فعلى مفهوم (البديع) عند المتأخرين يكون ما جاء فيه هذا النوع من الاستعارات حسنًا مُستَحسَنًا ، وإن كان تحسينه غير داخلٍ في صميم البلاغة ، وتكون الاستعارة العارية عنه عاريةً من هذا النوع من التحسين ، وأما على مفهومه عند القدماء من علماء البلاغة – و (البديعُ) عندهم يرادف (البلاغة) – فيكون الكلام المشتمل عليه أبلغ مما لم يشتمل عليه ، وكلا الاعتبارين غير سالم من المراجعة .

ثانيا : التجريد :

وتدور مادة (ج ر د) في جميع تقليباتها الصوتية المستعملة حول معاني : (الكشف ، وزوال الغطاء ، والنقصان) ، وكلُّها يرجع إلى (الضعف) [٢] .

---

(١) مفتاح العلوم ٤٢٣ بتحقيق زرزور .

(٢) = ففي مادة (ج د ر) : ... الجَيْدَرُ والجَيْدَرِيُّ والجَيْدَرانُ : القَصِيرُ ، وامرَأَةٌ جَيْدَرَةٌ : قَصِيرَةٌ .

= وفي مادة (ج ر د) : جَرَدَ الشَّيْءَ يَجْرُدُهُ جَرْدًا وَجَرَّدَهُ : قَشَرَهُ .. وجَرَدَ الجِلْدَ يَجْرُدُهُ جَرْدًا : نَزَعَ عَنْهُ الشَّعْرَ ، .. ، .. وَجَرَدَ الجَرَادُ الأَرْضَ يَجْرُدُهَا جَرْدًا : احْتَنَكَ ما عَلَيْها من النباتِ فَلَمْ يُبْقِ مِنهُ شَيْئًا ، وفي العين : الجَرَدُ : فَضَاءُ لا نَبَاتَ فيه ، .. ، وقد جَرِدَتْ جَرْدًا ، وَجَرَّدَهَا القَحْطُ تَجْرِيدًا ، .. وأَرْضٌ مَجْرُودَةٌ ومُجْرَدٌ وجُرْدَةٌ أي : ليس فيها سترةٌ من شَجَرٍ وغَيْرِهِ .

= وفي مادة (د ج ر) : حَبْلٌ مُنْدَجِرٌ : رِخْوٌ ، ..

وإذا كان المعتبَرُ والْمُرَاعَى في (الترشيح) هو جانب (المستعار منه) ، يُصحَبُ بما يستدعيه ، ويُضَمُّ إليه ما يقتضيه ، فإنه في " التجريد " على العكس ؛ إذْالمعتَبرُ هو " المستعار له " ، يُذكَرُ معه – بعد القرينة – ما يناسبه ويلائمه ، والاستعارةُ حينئذٍ مُجرَّدَةً [١] ، قال أبو يعقوب عن الاستعارة : (فمتى عُقِّبَت بصفاتٍ ملائمةٍ للمستعار له ، أو تفريعِ كلامٍ ملائمٍ له ، سُمِّيَت : مُجرَّدةً) [٢] ، وممّا مثّل به لتلك المجردة هذا المثال المصطَنَع وهو قوله : حاورتُ بحرًا ما أكثرَ علومَه ، وما أجمعَهُ للحقائق ، وما أوقفَهُ على الدقائق [٣] ، فالبحرُ مستعارٌ للعالِم الكثيرِ العلمِ ، والقرينةُ في إسناد المحاورة إلى البحر ؛ فالبحر ليس من صفاته أن يُحاوَرُ ، والجُمَلُ بعده تجريدٌ لتلك الاستعارة ، فإنه لمّا كان مُنشِئُ هذه الاستعارة بِذِكره لفظ (حاورتُ) ، قد جعل المتلقِّي يتوقع أنّ الْمُحَاوَرَ من الجنس البشريّ ، فإنه عندما جعل هذه المحاوَرَةَ واقعةً على بحرٍ ، مُخالفًا بذلك أُفُقَ توقعه ، يكون قد حوّله إلى قصدٍ آخر ، هو أنّ هذا البحرَ مستَعارٌ لذلك

= وفي مادة (د ر ج) : دَرَجَ الشَّيْخُ والصَّبِيُّ يَدْرُجُ دَرْجًا وَدَرَجَانًا وَدَرِيجًا : مِشَيَا مَشْيًا ضَعِيفًا وَدَبًّا .

= وفي مادة (ر د ج) : الرَّدَجُ : أوّلُ كلِّ شَيْءٍ يَخْرُجُ من بَطْنِ كُلِّ ذِي حَافِرٍ إِذَا وُلِدَ . ينظر : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي – (باب الجيم والدال والراء معها) ، و : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، باب : (الجيم والدال وما يثلثهما) و : المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده – باب (الجيم والدال والراء) .

(١) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ١٤٦ .

(٢) مفتاح العلوم ٣٨٥ تحقيق زرزور .

(٣) مفتاح العلوم ٦١٦ تحقيق أكرم عثمان يوسف – مطبعة دار الرسالة ببغداد – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٩٢ م ، وفي نسخة زرزور : (حاورت بحر) بدون ألف ، ينظر تحقيقه ٣٨٥ .

العالِم ، مُحاولًا بذلك أن يُنسيَه التشبيهَ ، ويُوهمَه أنّ هذا العالِمَ (المشبه) صار من أفراد البحور وداخلًا في أجناسِها .

فإذا ما عقَّبَ المسْتَعيرُ تلك الاستعارةَ (حاورْتُ بحرًا) بقوله : " ما أكثرَ علومَه ، وما أجمعَهُ للحقائق ، وما أوقفَهُ على الدقائق " ، فإنّ واحدةً منها كافيةٌ بأن تُعيد إحضارَ صورةِ المشبَّه إلى ذهن المتلقِّي وخياله مرةً أخرى ، وتُذَكِّره بالتشبيه بعد أن حاولت الاستعارةُ أن تجعله قد نُسِيَ وأُنسِيَ ، أو صار شريعةً منسوخةً كما عبَّر الإمام عبد القاهر أو نَقَل عن سابقيه [١] ، وإذا كان هذا التذكُّرُ يتحقق بواحدةٍ من تلك الجمل ، فإنّ تَحقُّقه بالثلاثةِ أقوى وأشدُّ ؛ وإنما كان هذا التَّذَكّر متحقِّقًا باقتران هذه الاستعارة بتلك الجمل أو بواحدةٍ منها ؛ لأنها مما يُفَرَّعُ على (العالِمِ) المستَعارِ له ويُلائمُه ، وهي مما يستدعيه ويطلبه .

ولمّا كان (الترشيح) ساترًا للتشبيه ، وزائدًا في نسيانه ، ومُقَوِّيًا لدعوى الاتِّحاد بين طرفيه ، فإنّ (التجريد) على العكس من ذلك ؛ إذْ به يتحقق الظهورُ والتعريةُ ، ومادة (الجيم والراء والدال) عند ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أصلٌ واحدٌ ، وهو (بُدُوُّ ظاهِرِ الشيءحيثُ لا يستُرُهُ ساترٌ) ، فبـ(التجريد) لا يخفَى التشبيه ولا يُتناسَى وليس شبحه ببعيد [٢] ، ومفهومُهُ عند البلاغيين لا يختلف عمّا هو عليه في أصل اللغة .

وإذا كان " الترشيحُ " يورث الاستعارةَ قوّةً وبلاغةً ؛ لِمَا يحقِّقُه لها من تناسي الإعارة نفسها ، فضلا عن المبالغةِ في تناسي التشبيه ، فإنّ " التجريد " يورثها ضعفًا ؛ لِمَا يتحقَّق به من تذَكُّرٍ للتشبيه ، وإحضارٍ

---

(١) ينظر : أسرار البلاغة ٣٠٦ .

(٢) ينظر : التصوير البياني ٣٢٠ .

لصورة " المشبَّه " ، فهي (تُسمى مجرَّدَةً ؛ لتجرُّدها عمّا يقويها من " إطلاقٍ " أو " ترشيحٍ " ؛ لأنّ " المشبَّه " الذي هو المستعار له ، صار بذكر ملائمه بعيدًا عن دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ، ومنها تنشأ المبالغة) [١] ، (وذلك يُضعِف من شأن الاستعارة) [٢] ، وعلى الجملة : فإنّ كلّ ما قيل في رفع مكانة " الترشيح " وإعلاء بلاغته صالحٌ لإثبات عكس ذلك كله للتجريد ، فهو عند البلاغيين مظهر ضعف للاستعارة التي يجيء معها ، ومكانتُه في المبالغة والبلاغة تأتي في المرحلة الثالثة بعد الترشيح ثم الإطلاق .

هذا هو الظاهر من كلام كثيرٍ من البلاغيين ، من تفضيلٍ للترشيح ؛ لقوته وزيادة تناسي التشبيه في أسلوبه ، والأمر في التجريد على العكس ، فهو يُذكِّر بالتشبيه بدلا من تناسيه .

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني ٤ / ١٢٨ (ضمن شروح التلخيص) – دار السرور – بيروت – لبنان .

(٢) البيان العربي للدكتور محمد عبد الرحمن شعبان عبد ربه ٤٤٧ – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ، وينظر : التصوير البياني للدكتور حفني محمد شرف ١٨٩ – المطبعة العثمانية بالدراسة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م وينظر : فن الاستعارة دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي للدكتور أحمد عبد السيد الصاوي ٤٧ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – فرع الإسكندرية – الطبعة الأولى ١٩٧٩ م ، وينظر : دراسات في علم البيان لأستاذي الدكتور فوزي السيد عبد ربه ٢٣٧ – ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م

المبحث الثاني

القوة والضعف في الاستعارة وقوانين النظم

أولا : الترشيح ومقتضى الحال

هذا الذي ذاع بين كثيرٍ من علماء البلاغة واشتهر – كما مرَّ – ، من تفضيلِ " الترشيح " على غيره – مما يأتي مقارنًا بأحد طرفي الاستعارة – لا يتفق وقوانين النظم ، هذه القوانين التي تدور في فلكِ الموافقة بين أدوات التعبير والمقامات التي تتطلبها ، ومن أقوى ما يُرَدُّ به على من وقَع منهم هذا التفضيل : ما ذكره الشيخ أبو موسى ، فقد قال كلامًا مؤدَّاه أنّ وجوهَ التعبير لا تَفاضُلَ بينها إلا باعتبار تطَلُّب المقام إياها ، المبنيّ على قِيامها بالمهمة المنوطة بها ، دون جميع ما عداها من وجوه التعبير والتبيين (١) ، والذي قاله يستحقّ أن يُكتَبَ بذَوْبِ التِّبْر (٢) لا بالحِبر

---

(١) التصوير البياني للشيخ محمد أبو موسى ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ونصه : (وهذه المزية التي سجّلها البلاغيون لهذا الضرب من المجاز كغيرها من المزايا التي يقررونها لفنون مختلفة ، لا تَفْضُل غيرها في كل حال ، وإنما تثبت لها هذه المزية إذا كان هذا من مقتَضيات المقام ، ومُتَطَلّبات الإبانة ، فالحقيقة في مقامها أبلغ من الاستعارة لو وُضِعت في مقام الحقيقة ، وهكذا يكون التقويم مرتبطا بالسياق ، أما قولنا : إنّ المجاز المرشَّح أقوى أثرًا وأكثر ماءً ورونقا من غيره ، فإنّ هذا ناظرٌ إلى هذه الفنون من حيث كونها فنونا تدرس وتُكتَشَف فيها طبائعُ دلالتها ، ومدى إصابتها في إثبات المعاني وتصويرها فقط ، من غير أن يكون هذا حكما مطلقا لها ، .....)

(٢) الذَّوْبُ : ما ذُوِّبَ من الشيء ، والتِّبْر : فُتَاتُ الذَّهَبِ أو الفضة قبل أن يُصاغا .

كما يقول الأديب ابن المنيِّر (٦٨٣ هـ) [١] إذا ما أُعجِب بكلام الشيخ صاحب الكشاف .

غير أنه قد أعقب هذا الكلام الرائع بقوله : (ولم يُنَبِّهْ أحدٌ من المتقدِّمين إلى هذا لقوة بيانه) [٢] ، لكنْ فيما جاء عن الإمام عبد القاهر ما يُعدُّ أصلًا لما ردَّ به الشيخ أبو موسى (رضي الله عنه) ، وهو من صميم نظرية النظم التي أقامها الإمام ، من ذلك قوله : (وإذْ قد عرفتَ أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ولا نهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها = ثم اعلم أنْ ليست المزية بواجبةٍ لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تَعرِضُ بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَعُ لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض) [٣] ، وقوله – بعد أن أوجب على الناظم معرفةَ وجوه وفروق كلّ باب – : (.. فيعرفَ لكلٍّ من ذلك موضعَه ، ويجيءَ به حيث ينبغي له) [٤] ، وعن صميم الاستعارة ودخولها فيما يقتضيه النظم قال : (ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظةَ المستَعارةَ قد

---

(١) هو : أحمد بن محمد بن منصور (ابن المُنيِّر السكندري) ، قال ذلك عند إعجابه وثنائه على ما قاله صاحب الكشاف في تفسيره قول الله تعالى (فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) سورة النحل من الآية ١١٢ .

(٢) التصوير البياني ٣٢٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ٨٧ .

(٤) السابق ٨٢ .

استُعيرت في عدة مواضع ، ثم ترى لها في بعض ذلك مَلاحةً لا تجدها في الباقي) [١] ، وغيرُ ذلك كثيرٌ مما ذكره الإمام في تقريره نظرية النظم .

وعلى ذلك فلا تَقبَل النفسُ السليمة السويّة ما جاء عن هؤلاء الذين رأوا أن " الترشيح " أقوى من كلٍّ من الإطلاق والتجريد وأبلغ منهما ، ولا ما جاء عن أولئك الذين يبالغون فيجعلونه حِلِيةً وزينةً شكلية ، وفي ضوء ما سبق لابدّ من وقفة فاحصةٍ مع ما قالوه ، لاسيما هؤلاء الذين تأثّر بهم لاحقوهم تأثرًا واضحًا صريحًا ، حتى نتعرّفَ حقيقةَ ما قصدوه ، فنخالفهم مخالفةً صريحةً ، أو نحاول استبطان ما قالوه حتى نقف على ما أودعوه فيه وقصدوه ، ومِن أَوْلى من يستحقّ التمحيص في كلامه العلامة المدقق صاحب الكشاف ، فلم يوجَد فيما وصل إلينا قبله دراسةٌ للترشيح والتجريد مبسوطةً بمثل ما هي عنده بهذه الروح الأدبية المتذوِّقة [٢] ، فضلا عن تقدمه وشهرة كتبه واهتمامِ العلماء بها .

بلاغة (الترشيح) عند صاحب الكشاف بالمطابقة لمقتضى الحال :

ولئن كان الظاهر من عبارة الكشاف عند قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } : أنّ " الترشيح " من المحسنات البديعية ، حيث قال : (.. قلتُ : هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا ..) [٣] ، وفي هذا القول شبهةٌ بأن " الترشيح " محسنٌ للكلام ، والتحسينُ أمرٌ ظاهريٌّ ، خارجٌ عن إطار المطابقة لمقتضيات الأحوال عند متأخري البلاغيين ، = فإنه عند

---

(١) السابق ٧٨ .

(٢) ينظر : تفسير الكشاف ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٣ / ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، وينظر : مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين ١٤٦ .

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١ / ١٨٩ .

كشفه عن حقيقة قوله تعالى : { أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } (١) ، بعد أن بيّن أنّ المجاز في " الجُرُف الهائر " (٢) وقد استُعمِل في " الباطل " استعارةً ، وأنّ " الترشيح " في قوله تعالى { فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ } ؛ إذ (الانهيار) يوصَف به الجُرُف حقيقةً ، و (الجُرُفُ) مستعارٌ للباطل ، = قال : (.. إلاّ أنه رُشِّح المجازُ ، فجيءَ بلفظ " الانهيار " الذي هو للجُرُفِ ، وليصوِّرَ أنّ المُبْطِل كأنه أَسَّس بنيانًا على شَفا جُرُفٍ من أودية جهنم ، فانهار به ذلك الجُرُفُ فَهَوَى في قعرها) (٣) ، ثم قال : (ولا ترى أبلغَ من هذا الكلام ، ولا أدلَّ على حقيقة الباطل وكنهِ أمرِه) (٤) .

وممّا يبوح به هذا النص : أنّ العلامة جار الله قد عطف قوله (ليُصَوِّرَ أنّ المُبطل كأنه ... في قعرها) على قوله (.. رُشِّح المجازُ فَجِيء بلفظ " الانهيار " الذي هو للجُرُف) (٥) ، ليكون المعنى المُفاد من هذا العطف أمران ، الأول : أصل وظيفة " الترشيح " التي يُطلَب لأدائها ،

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٩ .

(٢) الهائر : هو المتصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣ / ٩٥ ، وينظر : أساس البلاغة لمحمود بن عمر الزمخشري – مادة (هـ و ر) تحقيق : محمد باسل عيون السود – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م ، وفي المحكم والمحيط الأعظم : (والجُرُفُ : ما أكل السيلُ من أسفلِ شِقِّ الوادي والنهر) مادة : (ج ر ف) .

(٣) الكشاف ٣ / ٩٥ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) راجعتُ عدة نُسخ من الكشاف وكثيرًا ممن نقلوا عنه فوجدت الواو .

وهي تقوية الاستعارة ، وزيادة إيهام أنّ الكلام على الحقيقة ، وهذا هو المأخوذ من قوله : (إلاّ أنه رُشِّح المجازُ ، فجيءَ بلفظ " الانهيار " الذي هو للجُرُفِ) ، والآخر : (تكاملُ الصورة بهذا التلاحق ، وبذلك يقوِّي تمثيلَ المعنى وإبرازَه) [١] ، وهو المأخوذ من قوله : (وليصور أنّ المبطل .. إلى آخره) ، وعلى ذلك فمذهبُ صاحب الكشاف في " الترشيح " أنْ (ليست المسألةُ تأكيدَ إثباتٍ يقوم على التناسي ، والإمعانِ فيه فحسب كما يقول عبد القاهر ، وإنما ترجع المزية أيضا إلى هذه الناحية التصويرية ، ووضع الخطوط التي تستوفِي بها الصورةُ جوانبَها) [٢] ، وهذه طريقتُه في كثيرٍ من صور التعبير ، يرى أدواتٍ تعبيريةً تؤدِّي وظائفَ شكليةً ، فهي تُحسِّن الكلامَ وتُؤثِّر في المتلقي ، ثم يكون لها مع ذلك وظائفُ أخرى أدائية ، تعبِّر عن مراد قائلها وتصوِّره خير تصوير ، وذلك كما جاء عنه في (الالتفات) مثلا ، على ما نبّه عليه أصحاب الشروح والحواشي على كشافه [٣] .

---

(١) التصوير البياني للشيخ (محمد أبو موسى) ٣٢٢ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) عند قول الكشاف : (ولأنّ الكلام إذا نُقِل من أُسلوبٍ إلى أسلوبٍ ..) قال العلامة التفتازاني في شرحه تعليقا على قوله (ولأنّ الكلام) : (عطفُ ظرفٍ مستقرٍّ على مُستقِرّ ، أي (وذلك) كائنٌ (على عادة) وكائنٌ لأنّ الكلامَ ، وفي جزئيات الالتفات ما يناسب ذلك المقام بخصوصه ، وهذا معنى قوله " وقد تختص مواقعه بفوائد " ، ومن جملة فوائد هذا الالتفات ...) انتهى كلام سعد الدين ، وقد أحسن صنعا محقق حاشية سعد الدين هذه ، فقد نقل في ص ٧١ هامش (٣) كلامًا واضحًا عن العلامة الشيرازي في أن الالتفات يُبحثُ فيه من ثلاثة اعتبارات ، وهذه الاعتبارات تجعله داخلا في علوم البلاغة الثلاثة . ينظر : تحقيق (الجزء الأول) من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري – رسالة دكتوراه

فالبلاغة – إذن – الموسوم بها (الترشيح) ليست له من حيث تقويته الاستعارةَ أو تناسي التجوُّز فحسب ، بل لما يؤديه من معانٍ قد سيق من أجلها ، وهذا ما ينبغي أن يُفهَم في ضوئه قولُ صاحب الكشاف السابق (ولا ترى أبلغَ من هذا الكلام ولا أدلَّ على حقيقة الباطل وكُنهِ أمره) [١] وهو صريحٌ في أنه : لا أبلغَ – في تصويرِ الباطلِ ومآلِه – من هذا المجاز وما رُشِّح به ، ولا يمكن لمنازعٍ أن يرى أنّه يقصد عدم وجود ما هو أبلغ من (الترشيح) مطلقا ، بل : على حقيقة الباطل وما يصير إليه .

وقد بدأتُ بالاستشهاد على أنّ العلامة جار الله يرى أنّ (الترشيح) له وظائف أدائية غير تلك الشكلية بهذه الآية الكريمة ؛ لأن أمرها هيّن ؛ إذْ ما قاله عن (ترشيحها) قريبٌ من أن يكون قد جِيءَ به ليطابق به الكلامُ مقتضى الحال ، فتحسينُه أصليٌّ وذاتيٌّ .

أمّا ما قاله عند آية البقرة وهو قوله : (.. قلتُ : هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا ، وهو أن تساق كلمةٌ مساقَ المجاز ثم تُقَفَّى بأشكالٍ لها وأخوات ، إذا تلاحقن لم تر كلامًا أحسنَ منه ديباجةً وأكثرَ ماءً ورونقًا ، وهو المجاز المرشّح) [٢] ، فالظاهر منه لا يمنع من أنه يجعل " ترشيحَ الاستعارة " – وهو أول من أطلق عليه هذا الاسم [٣] – من الصنعة البديعة ، وبهذه التسمية بَنَى بعضُ علماء البلاغة الذين أتوا بعده رأيهم في (الترشيح) ، فجعلوه من المحسنات البديعية ، وسمّاه

مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (جامعة الأزهر) لنيل درجة (الدكتوراه) في البلاغة والنقد لأستاذي الدكتور / عبد الفتاح عيسى البربري ٧١ ، ٧٢ .

(١) الكشاف ٣ / ٩٥ .

(٢) السابق ١ / ١٨٩ .

(٣) ذكر ذلك الدكتور شوقي ضيف في (البلاغة تطور وتاريخ ٢٥٨) .

بعضهم (توشيحًا) ، وظهر أنه يقصد كونَه من البديع أشدَّ الظهور ببيانه وجهَ تسميته بـ(التوشيح) كما سبق .

غير أنّ المقصود من قوله (الصنعة البديعة) هو : الغريبة المستحسَنة ، التي تفيد الكلام زيادةَ رونقٍ وبهاءٍ ، والمجازَ كمالَ علوٍّ وسناءٍ [١] ، فيكون تحسينه ليس عرضيًّا شكليًّا ، وإنما هو ذاتيّ وأصليّ ، وبيان ذلك : أنَّ (الترشيح) زائدٌ على بناء الاستعارة وآتٍ بعد تمامها ، ولا يُؤتى به إلا لأداء معنًى ، فهو داخل في صور الإطناب ، ومثلُه يسمّى عند علماء البلاغة (تتميمًا) [٢] ، قال الحسين الطيبي (٧٤٣ هـ) عن " الترشيح " : (ويُسمَّى بالتتميم ، وهو تابعٌ يفيد الكلام مبالغةً) [٣] ، وعلى اعتبار أنه يقصد أنه من المستحسنات البديعية ، فإنّ (الصنعة البديعية قد تُطلق على مجموع المعاني والبيان والبديع ، تَسميةً للشيء باسم أشهر أقسامه) [٤] ، كما يُراد بالـ(بيان) ما يعُمُّ العلوم الثلاثة ، كما هو اصطلاح صاحب الكشاف في مواضع كثيرة ، وصرّح بذلك سعد الدين [٥] .

---

(١) هذا نص سعد الدين في حاشية الكشاف (الجزء الأول) ٢٠٠ ، وينظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للحسين الطيبي ٣١٩ دراسة وتحقيق – من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة – رسالة دكتوراه – صالح عبد العزيز الفايز ١٤١٣ هـ .

(٢) التتميم : هو أن يُؤتَى في كلامٍ لا يوهم خلاف المقصود بفضلَةٍ تفيد نكتة كالمبالغة في قوله تعالى : (ويُطْعِمُون الطَّعامَ على حُبِّهِ) (سورة الإنسان من الآية ٨) . الإيضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي ٣٥٨ – مكتبة الآداب بالقاهرة – الطبعة السابعة عشر ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م .

(٣) فتوح الغيب – الجزء الأول –٣١٩ .

(٤) السابق .

(٥) حاشية سعد الدين على الكشاف – الجزء الأول – ٧١ .

ومما يُؤكد أنّ (الترشيح) عند صاحب الكشاف لا تقفُ مهمتُه عند كونه محسناً بديعيًّا ، أو مظهرَ قوةٍ للاستعارة فحسب ، ولكنه ممّا يقتضي الحالُ ذكرَه ، وهو طريقٌ من طرق الأداء ، التي يتوقف عليها نقلُ معانٍ مخصوصةٍ إلى المتلقي : تمثيلُه له عند آية البقرة بقول العرب في " البليد " : (كأنّ أُذُنَيْ قَلْبِهِ خَطْلَاوَانِ) [١] ، وقولُهُ تعليقًا عليه : (جعلوه كالحمار [٢] ، ثم رشَّحوا ذلك رَوْمًا لتحقيق البلادة ، فادّعَوْا لقلبه أذنين ، وادّعَوْا لهما الخَطَلَ ؛ ليُمَثِّلوا البلادة تمثيلًا يُلحقها ببلادة الحمار

---

(١) قال الخليل بن أحمد : (وأُذُناه خَطْلاوان كنعلين) ، وفي (المحيط في اللغة) قال ابن عباد : (والخَطلاءُ من الشَّاءِ : العريضةُ الأُذُنَين جِدًّا ، أُذُنَاها خَطْلاوَان) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – مطبعة المعارف – بغداد – ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ، وفي (المحكم والمحيط الأعظم) قال ابن سيده : (وأُذنٌ خَطْلاءُ : طويلةٌ مضطربةٌ) ، وفي (أساس البلاغة) قال الزمخشري : (طَوِيلَةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ) = ومن العجب أن جاءت عبارة الكشاف هكذا : (كأنّ أُذُنَي قلبه خطلًا ، وإن جعلوه كالحمار) بالنصب مع التنوين في خطلا ، ولا وجه لهذا النصب ، ولا معنى له ، كما أنه لا معنى لقوله (وإن جعلوه كالحمار) ، ولعل ذلك سهو وقع من المحققين ، هذا .. و (كأنّ) في هذا المثال لم تستعمل لقصد التشبيه ؛ إذْ هي من باب قولنا : (كأنَّ زيدًا راكبٌ) ، ومع ذلك فهي في إثبات الخطل ، فلا علاقة لها بما هو استعارة وهو : جعلُ البليدِ حمارًا . ينظر : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف (الجزء الأول) ٢٠١ ، ونسبةُ " الخَطَل " إلى الأُذُنَين : ترشيحٌ للحمار المتروك ذِكرُهُ والمستَعارُ إلى " قلب البليد " ، والمُكتَفَى بذِكرِ شيءٍ من لوازمه وهو " الأُذُنان " .

(٢) أي : جعلوا قلب البليد كالحمار ، فالمشبَّهُ : قلبه ، لكن في الحقيقة يعود المعنى إليه . ينظر : فتوح الغيب الجزء الأول ٣١٩ ، وقال سعد الدين : (وأُضيفت " الأُذُنان " إلى قلبه ؛ لأنّ محلَّ الفهم والذكاء ، وقصور الفهم والبلادة ، هو القلب ، فكأنه قال : كأنّ أُذُنَيْه) حاشية الكشاف (الجزء الأول) ص ٢٠١ .

مشاهدةً مُعاينةً) [١] ، فنصبُ (رومًا) على أنه مفعولٌ لأجله يفيد أنهم لم يُرشِّحوا تلك الاستعارة لمجرد تقويتها ، وإنما رشحوها لغايةٍ ، هي تحقيق البلادة في هذا الذي أرادوا وصفَه بها ، وسيأتي تَعرُّضٌ لهذا الشاهد في مبحث تلقِّي الترشيح في المبحث الرابع .

فما قاله ظاهرٌ في أنّه لم يكن للترشيح مزيةٌ عنده إلا بما يؤدِّيه من أغراض ، فبأيّ وسيلةٍ تعبيرية كانت بلادةُ هذا الشخص ستُصَوَّر وتُجسّد مُلحَقَةً ببلادة الحمار ، حتى كأنها بلادةُ الحمار بعينها مُشَاهدَةً مُعَايَنةً ، لولا هذا الترشيحُ دون غيره لتلك الاستعارة ؟ فهذا الترشيح هو الذي أدَّى إلي تلك الغاية المرادة من هذا النظم ، ولولاه ما تحقق هذا المعنى ، فليس – إذن – للترشيح حسنٌ في ذاته ، وليس له مزيةٌ على غيره باعتبار أنه ترشيح ، بل بما يؤدّيه من معانٍ مقصودةٍ مطلوبة ، ولو كان غيرُ تلك المعاني مرادًا من النظم لَمَا كان لهذا الترشيح من فضل ولا مزية .

وبعد أن مثّل صاحب الكشاف لهذه الاستعارة المرشَّحة بهذا القول وبشاهدَين آخَرين من كلام العرب [٢] ، عاد إلى الحديث عمّا يَسْتدلّ له ،

---

(١) الكشاف ١ / ١٨٩ ، وتقريره : أنّ : القلب " استعارة بالكناية ، حيث شُبِّه قلبُ هذا البليد بالحمار ، ثم حُذِفَ المشبه به ، واكتُفِيَ بشيء من لوازمه وهو " الأذنان " ، فهما استعارة تخييلية ، وهي قرينة المكنية ، والخطل : ترشيحٌ لتلك الاستعارة ؛ لأنه يلائم " أذن الحمار " . هذا مفادٌ مما قاله سعد الدين في حاشية الكشاف ١ / ٢٠١ .

(٢) هما : قول الشاعر : [من الطويل]

ولمَّا رأيتُ النَّسرَ عزَّ ابنَ دَأيةٍ وعشّشَ في وَكْرَيْه جاش له صدري

قال في بيان ما فيه من استعارة مرشَّحة : (لَمَّا شَبَّه الشيبَ بالنَّسر ، والشَّعرَ الفاحمَ بالغراب ، أتبعه ذِكرَ التعشيش والوكر)

وهو أصل القضية ، قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } فقال : (فكذلك لمّا ذكر سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله ويواخيه وما يكمل ويتم بانضمامه إليه ، تمثيلًا لخسارهم وتصويرًا لحقيقته) ، فقوله (تمثيلًا لخسارهم وتصويرًا لحقيقته) يوازي قوله قبلُ : (تمثيلًا يُلحقها ببلادة الحمار مشاهدةً معاينةً) ، فكلتا الجملتين بيانٌ للغاية المرجوّة من الترشيح ، أمّا كون الترشيح يَكْمُل ويَتِمّ المعنى بانضمامه إلى المرَشّح كما قال هنا ففي غاية الوضوح في أنّه يرى أن لا فضيلة له على غيره إلا بأدائه أغراضًا لا تُؤدَّى إلا به ، فلكلِّ صورةٍ تعبيريةٍ صورةٌ من المعاني ، بينهما تلازمٌ لا انفكاك فيه ، فاللغةُ هي الشفرةُ التي يُنتِج المتكلمُ رسالتَه إلى المتلقِّي مستندًا إليها (١) .

الكشاف ١ / ١٨٩ ، والبيت للكميت ، ورواية الديوان : (جاشت له نفسي) ينظر : ديوان الكميت بن زيد الأسديّ ٢٣٦ – جمع وشرح وتحقيق د محمد نبيل طريفي – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .

وقول الآخر في أمه : [من الوافر]

فما أمّ الرُّدين وإن أدلَّت بعالمةٍ بأخلاقِ الكرامِ

إذا الشيطانُ قصَّع في قفاها تَنَفَّقناه بالحبلِ التُّؤَامِ

(استعار " التقصيع " أولا ، ثم ضمّ إليه التنفق ، ثم الحبل التُّؤام) ينظر : الكشاف ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والبيتان لأوس بن حجر ، ينظر ديوانه ١٢٦ – تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم – دار صادر بيروت – الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

(١) ينظر : نظرية التأويل .. الخطاب وفائض المعنى ٢٥ – تأليف بول ريكو – ترجمة سعيد الغانمي – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الثانية ٢٠٠٦ م .

وما أطلتُ في هذا المقام إلا إشارةً لضرورة الإحاطة بكل ما قاله العلامة جار الله في هذا الصدد ؛ وذلك لأهميته ، ولأنه من أقدم من تكلَّموا في ترشيح المجاز ، ونعني منه ما علاقته المشابهة [١] .

ثانيا : التجريد ومقتضى الحال :

إذا ما قيس ما جاء عن صاحب الكشاف عن (الترشيح) بما جاء عنه عن (التجريد) ، فسيكون التفاوت بينهما – بحسب الظاهر – شديدًا ، والبونُ واسعٌ ؛ إذْ قد أفاض في الكلام عن الأول والثناءِ عليه ، وإثباتِ مدى قوته وبلاغته ، وذلك في غير موضعٍ من كشافه [٢] ، أمّا (التجريد) فلمْ ينلْ – عنده – شيئًا من المدح أو الثناء ، ولم يَذكره بارتفاعٍ في الدرجةِ ولا تقدُّمٍ في البلاغة ، الأمر الذي من شأنه أن يدفع إلى القول بأنّ صاحب الكشاف قد غَمَطَ (التجريد) وحطّ من شأنه ، أو على الأقل لم يجعله في الأهمية والتعبير في درجة (الترشيح) .

لقد علّل صاحب الكشاف لارتفاع مكانة (الترشيح) في البلاغة بأدائه أغراضًا ما كان لها أن تُؤَدَّى بغيره ، وذلك بما يتناسب مع نظرية النظم التي استوعبها من شيخه الإمام عبد القاهر ، وكان متوقعًا أن يَذكر شيئًا من تلك الدرجة وذلك التعليل لـ(التجريد) ، يُشير فيه إلى أنّ هذا اللون من الأداء التعبيريّ – إذا ما اقتضاه المقام – يكون له تلك الدرجة من البلاغة وهذا الدور من الأداء ، إلا أنه لم يَظهر شيءٌ من ذلك في

---

(١) قال العلامة التفتازاني : عن الترشيح : (وأكثر ما يكون : في الاستعارة كقولك : جاوزت بحرًا تتلاطم أمواجه ، وقد يكون في المجاز المرسل كقولهم : له اليدُ الطُّولَى ، أي : القدرة الكاملة) حاشيته على الكشاف – الجزء الأول – ٢٠٠ .

(٢) ينظر حديثه عن الآية ١٦ من سورة البقرة ، والآية ١٠٩ من سورة التوبة في الكشاف ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ = ٣ / ٩٥ .

كلامه عند تعرضه له ، فلم يَزِد عند قوله تعالى : { وَضَرَبَ اللَّـهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ } (١) على أنْ افترض سؤالًا مُؤدَّاه في ثلاث نقاط : ١ – ما وجه الاستعارة في " الإذاقة " ؟ ، ٢ – ما وجه الاستعارة في " اللباس " ؟ ، ٣ – وما وجه وقوع الاستعارة الأولى على الثانية ؟ ، وبعد أن أجاب عن هذه الثلاثة (٢) ، ذَكر أنّ للعلماء في نحو هذا طريقَين ، وهو يعني : ذِكر الملائمات لأحد طرفي الاستعارة ، وأنّه لابدّ من الإحاطة بهما ، حتى لا يقع استنكارٌ من أحدٍ بشأنهما (٣) .

---

(١) سورة النحل آية ١١٢ .

(٢) قال : (قلتُ : أمّا الإذاقة : فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة ؛ لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناسَ منها فيقولون : ذاق فلانٌ البُؤسَ والضرّ ، وأذاقه العذاب : شُبِّه ما يُدرَك من أثر الضرر والألم بما يُدرَك من طعم المرِّ والبشع .

= وأمَّا اللباس : فقد شُبِّه به – ؛ لاشتماله على اللابس – ما غَشِيَ الإنسانَ والتبسَ به من بعض الحوادث .

= وأمَّا إيقاعُ الإذاقة على لباس الجوع والخوف فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منهما ويُلابس ، فكأنه قيل : فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف) الكشاف ٣ / ٤٧٩ .

(٣) قال : (أحدهما – يعني : ما سُمِّيَ بـ(الترشيح) : أن ينظروا فيه للمستعار له كما نُظِرَ إليه ههنا ونحو قول كُثَيِّر [من الكامل]

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكا غَلِقَت لضحكته رقابُ المال

استعار الرداء للمعروف ؛ لأنه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقى عليه ، ووصَفَه بـ(الغمر) الذي هو وصف المعروف والنوال ، لا صفة الرداء ، نَظَر إلى المستعار له) وقال عما سُمِّي بـ(التجريد) : (والثاني : أن ينظروا فيه إلى المستعار ، كقوله [من الوافر]

بلاغة (التجريد) عند صاحب الكشّاف كما في (الترشيح) :

ولمّا كانت (الإذاقة) في الآية الكريمة تجـريدًا للاسـتعارة ؛ إذْ هـي من ملائمات مَا استُعـيرَ له (اللباسُ) وهو (ما يغشى الإنسانَ من أثرِ الجوعِ والخوفِ [١]) ، فإنّ صاحب الكشـاف قد بيّن أنْ لو كان قـد نُظِـرَ في تلك الاستعارة إلى (المستعار) لكان قد قيل : (فكساها) بدلا من (فأذاقها) ؛ لأن الكساء إنما يلائم (اللباس) .

إنّ الإحجام الذي ظهر من العلّامة صاحب الكشاف عن التعرُّض لمكانة (التجريد) في هذه الآية الكريمة ، لا يمنع من القول بأنّ المفهـومَ من تعليله استعمالَ (التجريد) الذي أداه لفظ (فأذاقها) : أبلغُ من كلّ ما عداه ، وأنّه لو كان قد استُبدل بـ(ترشيحٍ) – جريًا وراء الظاهـر مـن أنه أبلـغ – فقيل : (فكساها) ، الذي هو من ملائمات (اللباس) ، لضاع المعنى الذي استُعمِلت من أجله (الإذاقة) ، وهو المبالغة في شدة الإصابة ، فالذوق – في الإحساس – آلمُ من الكسوة وأبلـغ ، و(الإدراكُ بالـذوق يستلزم الإدراكَ باللمس من غير عكس ، فكان في " الإذاقة إشـعارٌ بشـدة الإصابة بخلاف الكسوة) [٢] ، فالتجريد – وقد توقف عليه أداء هذا المعنى دون غيره من ملائمات الاستعارة – أبلغ من كلِّ ما سواه .

يُنازعُني ردائي عَبـدُ عمروٍ رُويدَكَ يا أخا عَمرِ بنِ بكْرِ
لِيَ الشّطرُ الذي مَلَكَتْ يميني ودُونَك فاعْتَجِرْ منه بِشِطْرِ

أراد بردائه سيفَه ، ثم قال : فاعتَجِرْ منه بشطر ، فنظر إلى " المستعار " في لفظ الاعتجـار) الكشاف ٣ / ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(١) هذا المشبَّه (عقليّ) إن كان مقصودًا به : الهموم والأحـزان ، و (حسـيّ) إن كـان مقصودا به : شحوب اللون وانتقاعه .

(٢) الإيضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي ٥٠٧ .

ولو أنه قد قيل أيضا : (فأذاقها الله طعم الجوع والخوف) بترشيح (الإذاقة) المشبَّه بها بدلًا من تجريدها بـ(اللباس) الذي يناسب المستعار له الذي هو (ما يُدرَك من أثر الخوف والجوع) لضاع المعنى المراد وهو (بيان أنّ الجوع والخوف عَمَّ أثرُهما جميع البدن ، عُمومَ المَلَابِسِ) [١] ، قال الشريف الرضيّ (محمد بن الحسين ت ٤٠٦ هـ) : (لم يُقَل : طَعم الجوع والخوف ؛ لأنّ المراد بذلك – والله أعلم – وصف تلك الحال بالشمول لهم والاشتمال عليهم ، كاشتمال الملابس على الجلود ؛ لأنّ ما يظهر منهم من مَضِيضِ الجوع [٢] ، وأليم الخوف من سوء الأحوال ، وشحوب الألوان وضؤولة الأجسام كاللباس الشامل لهم ، والظاهر عليهم) [٣] .

وبذلك يتَّضح أنّ (التجريد) في كلا الموضعين من الآية – كالترشيح في موضعه – من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا وهو إذا صادف مقامه مثل ما هاهنا يكون كالتتميم [٤] أو التذييل [٥] الذي

---

(١) السابق .

(٢) يقال : (مَضَّنِي الهمُّ ، والحُزنُ ، والقولُ يَمُضُّني مَضًّا ومضِيضًا ، وأَمَضَّنِي : أحرقني وشَقَّ علَيَّ ، ومَضِضْتُ منه : أَلِمْتُ) المحكم والمحيط الأعظم مادة (م ض ض) .

(٣) تلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي ١٤٧ – تحقيق د علي محمود مقلد – دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان ، وقد أشار الشيخ محمد أبو موسى إلى تأثر صاحب الكشاف بما قاله الشريف الرضي في هذا الموضع ، ينظر : التصوير البياني ٣٢٥ .

(٤) جعل العلامة الطِّيبي الترشيح في الآية ١٦ من سورة البقرة { .. فما ربحت تجارتهم } – والتي جعله صاحب الكشاف من الصنعة البديعة – : (تتميما) ، ينظر الكشاف ١ / ١٨٩ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١ / ٣١٩ .

(٥) وجعله الطيبي في الآية ٢٧ من سورة البقرة {الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه .. } : تذييلا ، قال : (لأن الترشيح تفريعٌ على الاستعارة ، وتذييلٌ لها ، ولا يأتي إلا بعد تمامها)

وُصِف بهما (الترشيح) ؛ لأنه بالتجريد تم المعنى المراد وكَمُل كما قيل وحدث في الترشيح ، ولولا (التجريد) هنا لفسد المعنى وضاعت البلاغة فقول الخطيب القزويني في تعليل اختيار (التجريد) في آية النحل والعدول عن (الترشيح) : كقول صاحب الكشاف في تعليلِ بلوغِ الاستعارةِ الذروةَ العُليَا باصطحابها (الترشيح) في آية البقرة : (تمثيلًا لخسارهم ، وتصويرًا لحقيقته) [١] ، وقوله – عند قول العرب في البليد (كأنّ أُذُنَي قلبه خَطْلاوَانِ) – : (ليُمَثِّلوا البلادة تمثيلا يلحقها ببلادة الحمار مُشاهَدةً مُعاينةً) [٢] ، وعبارة العلّامة عن التجريد لا تمنع من الذي قاله الخطيب عنه .

وعلى ذلك فكونُ الظاهر من كلام العلّامة جار الله أنّ الترشيحَ أبلغُ : لا يعني أن ذلك رأيُه ، وأنّه – عنده – أبلغُ من التجريد دائمًا وفي كل حالٍ ، ولا أنه مُحَسِّنٌ بديعِيّ كما زعم بعضُهم ، كيف ؟ وهو أفضلُ مَنْ فَهِمَ كلام الإمام عبد القاهر في كتابيه ، وطبّقه على تفسيره للنظم المعجز ، بل الأولى ألَّا نُسِيءَ الظنّ به ولا نتهمه بأنه يقصد هذا المأخوذ من ظاهر عبارته ؛ إذ المأخوذ – بعد التدقيق – من فحوى كلامه : أنه يُسَوِّي بينهما في الدرجة إذا ما اقتضى المقامُ أحدَهما ، وهذه حقيقةٌ مسلَّمَةٌ ، لا يُتَّهم عاقلٌ بإنكارها ، فضلًا عن أن يكون في هذه الدرجة وتلك المكانة ، التي بلغها العلامة صاحب الكشاف ، وما أصدقَ قولَ أبي الطيب : [من الوافر]

ينظر : الكشاف ١ / ٢٤٦ ، وفتوح الغيب ١ /٤٥٩ ، وإن كان (الترشيح) إلى مفهوم (التتميم) أقرب .

(١) ينظر : الكشاف ١ / ١٩٠ .

(٢) السابق ١ / ١٨٩ .

وليسَ يصح في الأفهامِ شيءٌ إذا احتَاجَ النّهارُ إلى دليلِ [١]

إنّ أوضح دليلٍ وأقوى برهانٍ على أنه غيرُ قائلٍ بأفضلية أحدِهما على الآخر ، إلا بما يناسب المقام ويُؤدِّي الأغراض : ذِكْرُه في آية النحل طَرِيقَيْ (الترشيح والتجريد) وتمثيلُه لكلٍّ منهما ، وتنبيهُهُ على ضرورة الإحاطة بهما ،وغير منكورٍ أنّ مَن فقد سرَّ استعمال كلٍّ منهما ربما رأَى أن (الترشيح) أبلغ من التجريد ، والبلاغة لا همَّ لها إلا توصيل المعاني المرادة لصاحبها ، وهي مبنية على الفهم والإفهام .

وبعد أن ثبت أنْ لا فضل لـ(الترشيح) – باعتبار أنه تقويةٌ للاستعارة – على غيره ممّا يُذكَر معه شيءٌ من ملائمات أحد طرفي الاستعارة ، أو لم يُذكر منه شيءٌ أصلا ، وبعد أن ثبت أيضا أنّ (التجريد) ليس مفضولًا بحجة أنه يسير عكس اتجاه الاستعارةِ المبنيَّةِ على تناسي التشبيه ، فبه يعود متلقِّي الاستعارة إلى تذَكُّر التشبيه = بعد أن ثبتت هاتان الحقيقتان : فلا فضل لأسلوب على أسلوب إلا بمناسبته للمقام الذي سيق من أجله ، فإذا كان المعنى المراد توصيله يتوقف على استعارة مرشَّحةٍ ، وأتى المنشئُ بطريقٍ آخر ، ضاع المعنى وذهبت بلاغته ، وإذا كان ذلك المعنى يُؤدَّى بالتجريد فلا بلاغة ولا فصاحة في كل ما عداه ، فقولنا : (إنّ الترشيح أبلغ) ينبغي أن يُقرَن بموافقته المقام الذي يقتضيه ، أو يُحمَل قول من قال بأبلغيته على أنه يقصد ذلك ، كما هو مُقَرَّر بأن البلاغة تكون في الإيجاز إذا وافق المقام ، وتكون في الإطناب إذا وافق المقام أيضا [٢] .

---

(١) ينظر دلائل الإعجاز ٤٩١ .

(٢) مما هو مشهور أنّ (تأدية المعنى) هي المحور الذي دارت حوله أبحاث البلاغيين ، ولا يعدو عملهم أن يكون إرشادًا إلى أنسب طرق التأدية لِما في نفوس القائلين من أفكار ومشاعر ،

بقي أن نشير إلى أنه لا فضل في الاستعمال لما يخالف أفق التوقع لدى المتلقي على ما يوافقه ، على ما هو مشهور في المذاهب النقدية الحديثة ، التي تحكم للأساليب اللامتوقعة على الأخرى المتوقَّعة ؛ لما فيها من إيقاظٍ للمتلقي وتنبيهٍ له ، وكذلك لا فضل ولا ميزة لما يأتي موافقا لأفق انتظاره ، فلا يفضُل أحدُهما الآخرَ إلا باقتضاء المقام إياه ، فقد كان لترشيح تلك الاستعارة دور أساس في الأداء ، مع موافقته أفقَ التوقع ، وليس أقلَّ منه ما يجيء غيرَ متوقع ، من تجوزٍ في الإسناد الذي وقع بين الربح والتجارة ، فكلٌّ له دورٌ ووظيفة في التصوير لا تَحَقُّق لها إلا به ، فكان اختيارُ كلٍّ منهما والعدول عن كل ما عداهما في هذا السياق بليغًا مطابقًا لمقتضى الحال .

على نحوٍ يضمن توصيلها أو نقلها إلى من يريدون توصيلها أو نقلها إليهم ، فالقضية إذن قضيةُ توصيلِ معانٍ بدقةٍ كما هي عند أصحابها ، وما يتطلَّبه ذلك من اختيارٍ لطُرقٍ دون غيرها ؛ لتكون سببا في نجاح عملية النقل والتوصيل ؛ فـ(البلاغة في لُبِّها وحقيقتِها البعيدة : بحثٌ في شروط التأدية الجيدة ووسائلها) مقتضَى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، وقد جعل الإمام عبد القاهر أوصاف (البلاغة ، والفصاحة ، والبيان ، والبراعة ،) وكل ما شاكل ذلك : تعبيرًا عن فضل بعض القائلين على بعضٍ ، من حيث نطقوا وتكلّموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يُعلِموهم ما في نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم ، ثم قال : ولا جهةَ لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به ، وأكشفُ عنه ، وأتمّ له ، وأحرى بأن يكسبه نُبلا ، ويُظهِر فيه مزيةً ، ينظر : دلائل الإعجاز ٤٣ ، وأبو سليمان الخطّابي (طيَّب الله ثراه هو وجميع علمائنا) قد أحصى ما يجنيه صاحب النص إذا أساء اختيار الألفاظ في أمرين : إما تبدُّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذَهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة ، ينظر : بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان حمد الخطّابي ٢٩ ، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) حقّقها وعلّق عليها : محمد خلف الله ، و د . محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة الرابعة .

المبحث الثالث
التلقِّي وإنتاج المعنى

(نظرية التلقِّي) الألمانية أو ما يُسَمَّى عند غيرهم بـ(نقد استجابة القارئ) فرعٌ من الدراسات الأدبية الحديثة ، التي تهتمّ بطرق استقبال النصوص الأدبية ، وقد سيطرت هذه النظرية على ساحة النقد الأدبي منذ أمدٍ بعيدٍ ، فبعد أن كان السائد هو التركيز على صاحب النصّ ، كما في المنهج التاريخي أو النفسي .. ، أو على النصّ نفسه كما في النقد البنائي وغيره .. ، أصبح القارئُ بأُفُق توقُّعاته هو المسيطر والمهيمن على عملية تحديد المعنى وإنتاجه وإعادة بنائه .. ، وذلك بعد ادِّعاء أصحاب نظرية التلقِّي ومَن قَبْلهم موتَ المؤلِّف صاحبَ النصّ ومُبدِعَه ، وما يلزمه من انتفاء القَصدِيَّة عن ذلك النصِّ [1] ، ، فالمتلقِّي فقط – عند هؤلاء – هو وليُّ أمرِ النصّ ومُوجِّهُه .

---

(١) ينظر : نظرية التلقي مقدمة نقدية – لروبرت هولب ٩ – ١٥ – ترجمة عز الدين إسماعيل – المكتبة الأكاديمية بالقاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م ، و : قراءة الآخر قراءة الأنا نظرية التلقِّي وتطبيقاتها في النقد الأدبي العربي المعاصر ٢٨ ، ٣٢ ، د / حسن البنا عز الدين ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م و : نظرية التلقي أصول وتطبيقات – لبشرى موسى صالح ٣١ وما بعدها – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء بالمغرب –

وإذا كان من المُسَلَّمات أنّ للتلقّي دورًا فاعلًا في تحليلِ النصوص ونقدِها ، فإنّ ذلك الدور لم يكن وجُودُه مرتبطًا بتناوله عند هؤلاء ، بل هو في سجل التاريخ منذ أقدم عصور الأدب العربي ونقدِه ، و مع ذلك فليس كلُّه محلّ اتفاقٍ ، فهناك اختلافٌ وتفاوتٌ بين صوره قبولًا ورفضًا ، فمنه الإيجابيُّ الذي يضيف إلى النصوص ما تَتِمّ به وتكمُل ، وذلك في ظل الاعتراف بحياة صاحب النصِّ ، واحترام قصديَّتِه ، ومنه ماليس كذلك ، وسنعرض لصورٍ من كلا النوعين ، مع التعليل لكلٍّ من القبول وعدمه ، بما يتناسب مع الموروث من أُسُس النقد الأدبي الصحيح ، وقواعد البلاغة العربية الأصيلة .

والصور الآتية توضح ما للمتلقِّي من مشاركةٍ في إنتاج المعنى أو توجيهه ، وذلك في ضوء ما لديه من ثقافاتٍ أو اتِّجاهاتٍ ، ولذلك فبعض هذه الصور صحيحٌ مقبولٌ ، والآخرُ فاسدٌ ومرفوضٌ .

الطبعة الأولى ٢٠٠١ م ، و : جماليات تلقي لغة الشعر – لنهى فؤاد عبد اللطيف ٢٤ وما بعدها – مكتبة الآداب بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م .

أوّلًا : التلقِّي المقبول :

من التلقِّي ما هو إيجابيٌّ ، يُضيف إلى النصوص ، ويُتمِّم المعاني ، ويحدِّد الراد مما ذكره صاحب النص من ألفاظٍ وتراكيب ، فهذا هو التلقي الصحيح المقبول ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان معتمدًا على قواعدَ وأُصولٍ ، ومتقيِّدًا بقوانين ومبادئ لا أثر فيها لِهوًى أو مذهبٍ أو عصبيَّةٍ ، ومن صور ذلك :

أ – : [المشاركة في إنتاج المعنى وتوجيهه]

أعظم تلقٍّ هو الذي حدث من أفصح العرب ، الذي قال له ربُّ العزَّة سبحانه : { وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ } [١] ، فقد جاء في الخبر أنه (ﷺ) تلقّى شعرًا من النابغة الجعديّ (رضي الله عنه) [٢] ، مستريحًا له ، مستحسِنًا إياه [٣]، منه قوله : [من الطويل]

بَلَغْنَا السماءَ مجدُنا وجدودُنا وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرا [٤]

---

(١) سورة النمل الآية ٦ .

(٢) مات حوالي سنة (٥٠ هـ) ، قيل : اسمه (قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة) ، وقيل : (عبد الله بن قيس) وقيل : (حبّان بن قيس) ، ينظر : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – ٥ / ٥ – شرحه وكتب هوامشه الأستاذ سمير جابر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ ١٩٩٢٣ م ، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي ٥ / ٢٠٧ ، دار العلم للملايين – الطبعة السابعة ١٩٨٦ م ، ومقدمة تحقيق ديوان النابغة الجعدي – للدكتور / واضح الصمد ٧ – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز ٢١ – تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) في ديوانه من قصيدة بلغت اثنين وعشرين بيتا بعد المائة ، ومطلعها :

خَلِيلَيّ غُضَّا ساعةً وتهجّرا ولُومَا على ما أحدثَ الدهرُ أو ذَرَا

ينظر : ديوانه ٥٤ .

وقد أُثر عنه (ﷺ) دورٌ فاعلٌ في إنتاج المعنى الذي أراده الشاعر ، فلقد تدخل في صياغةِ مراده كأحسن ما يكون التدخُّل ، وشارك في إعادة بناء معناه كأفضل ما تكون المشاركة والبناء .

في الشطر الأول من هذا النظم يخبر الشاعر عن نفسه وقومِه ، أنهم قد بلغوا السماءَ فخرًا ، ويخص الشاعر بالبلوغ : (مجدَه وجدودَه) ؛ ولذلك رُفِعا على البدلية ، فكلٌّ منهما بدلُ اشتمال من ضمير الفاعلِين في (بلغْنا) ، هذا على رواية الرفع ، أما على رواية النصب : فكلٌّ من (المجد والجدود) سببٌ في بلوغ الشاعر وقومِه السماءَ ، فكلاهما مفعولٌ لأجله [١] .

وسواء أكان المعنى : بَلغْنا نحن – والمجدُ والجدودُ منا خاصة – السماءَ فخرًا ، أم كان : بَلغْنا نحن جميعا السماءَ فخرًا بسبب مجدِنا وجدودِنا ، فإنه لا إشكال في تلقّي هذا الشطر من البيت ، ولا تعارض بين المعنيين المترتبين على اختلاف وَجهَي الإعراب فيه ، بل إن هذين المعنيين لَيلتقيان في محلٍّ واحدٍ هو : بلوغهم في المجد السماءَ .

وفي الشطر الثاني – وقد وَصلَه الشاعر بالأول ؛ لاتِّفاقهما وتناسبهما ، والمشارُ إليه فيه هو المصدر المأخوذ من (بَلَغْنَا) – المعنى الظاهرُ : أن الشاعر وقومه يرجون بعد ارتفاعهم البالغِ حدَّ السماء في الفخر (مظهرًا) ، هذا المظهر مكانه فوق السماء ؛ إذ هم قد بلغوا

---

(١) ينظر في وجهَيْ الإعراب هذين : خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ٧ / ٤١٩ – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧ م ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ٣ / ١٩٢ – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة .

السماءَ في الشطر الأول ، والذي يرجــونه إنما هــو (فوق ذلك) ، فهذا (المظهر) مطلوبٌ لهؤلاء ، متوقَّعٌ تحقُّقه عندهم ؛ لذلك أكّد الشاعر طلبه بـــ(إنّ واللام) .

وهذا المعنى مأخوذٌ من نظم البيت ، وهو ظاهرٌ ، يؤيد ظهــورَه ويؤكدُه غيرُ واحدٍ من الأدلة والقرائن – فضلا عما حقّقَتْــه ألفاظُــه مــن دلالات ، وصوّرته تراكيبُه من معانٍ – ومن هذه الأدلة وتلك القــرائن : اتفاقُ جملتيه – وقد وُصِلَتَا – في الهدف ، وسياقُ القصيدة الــذي يــذكِّرنا بمعلقة عمرو بن كُلثوم في الفخر [١] ، وهي من عيون الشــعر العربــي وأعلى درجاته ، ومن الأدلة كذلك : ما ثبت من أن الشــاعر قــد أنشــد القصيدةَ كاملةً بحضــرة النبيّ (ﷺ) [٢] ، ومنها أيضا : اعتبــارُ أنّ معنى (مَظْهَرًا) : (مَفْخَرًا) [٣] أو مَصْعَدًا [١] ، كلُّ ذلك يــرجّح ويرشِّــح أن

---

(١) مات حالي سنة ٤٠ ق هــ ، ومطلعها :

ألا هُبِّي بصَحنِك فاصبحينا ولا تُبقي خمور الأندرينا

ومن أبياتها :

ورِثنا مجدَ علقمةَ بن سيفٍ أباح لنا حُصونَ المجد دينا

ونحن الحاكمون إذا أُطِعنا ونحن العاصمون إذا عُصينا

وقد علم القبائل من مــعدّ إذا قُبَبٌ بأبطحــها بُنينَا

بأنا العاصمون بكل كحلٍ وأنا الباذلون لمجتدينا

وهكذا إلى آخر بيت في القصيدة :

إذا بلغ الفطــامَ لنا وليدٌ تَخِرُّ له الجبابرُ ساجدينا .

ينظر : ديوان عمرو بن كُلثوم ٦٤ – ٩١ – تح د / إميل يعقوب – دار الكتاب العربي بيروت – ط الثانية ١٤١٦ هــ ١٩٩٦ م .

(٢) قال البغدادي : وهذه القصيدة طويلة نحو مائتي بيت ، وأنشد جميعَها للنبيّ (ﷺ) ، خزانة الأدب للبغدادي ٣ / ١٧٠ .

(٣) في المحكم والمحيط الأعظم : وظَهَرَ بالشيء ظَهْرًا : فَخَرَ .

يكون المعنى الظاهر لهذا البيت هو الارتفاع بصيحات الفخر بالشجاعة والقوة إلى حدٍّ تجاوزَ السماء ، فمكانُهم ومكانتهم هناك .

إنّ قصيدة هذا البيت تُعَدّ (من أحسن ما قيل في الفخر بالشجاعة) [٢] ، وإن كثيرًا من أبياتها لَيشتمل على أعلى صيحات الفخر ، فسياقُ البيت المذكور (بلغنا السماءَ ..) مشمولٌ بهذه الروح التفاخرية العامة ، ومشتملٌ بالضرورة على تصويرٍ لألوانٍ وأنواعٍ مما يكون به التفاخر والتباهي ، يقول النابغة فيما قبل بيت الشاهد :

وإنّا لناسٌ لا نُعوِّد خيلَنَا إذا ما التقينا أن تَحِيدَ وتَنْفِرَا

وتُنكِرُ يومَ الرَّوْعِ ألوانَ خيلِنَا من الطعن حتى تحسِب الجَوْنَ أشقرَا

وما عُلِمَتْ من عُصبَةٍ عربيةٍ كَمِيلادنا مِنّا أعَزّ وأكبرا

وهكذا يستمر جوُّ القصيدة على هذا النحو من الفخر إلى أن يصل الشاعر إلى بيت الشاهد :

بَلَغْنَا السماءَ مجدَنا وجدودَنا وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرا

ولا يقال إنّ هذا التوجيه لذلك المعنى مستبعد – رغم ما فيه من مرجِّحات أو مؤيِّدات ؛ إذ هو صادر عن واحدٍ من الصحابة (رضي الله عنهم) ، وهم أَولى الناس فهمًا للدِّين القويم ، واعتناقًا للعقيدةالصحيحة ،

([١]): وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرا ، يعني : مصعدًا ، لسان العرب مادة (ظ ه ر) .

([٢]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٧ / ٤١٩ ، وقال عنها البغدادي في موضع آخر من الخزانة : هي من أحسن ما قيل من الشعر في الفخر بالشجاعة سباطةً ونقاوةً وحلاوةً . ينظر : خزانة الأدب ٣ / ١٧٠ .

فضلًا عن سيرة هذا الشاعر [١] وما جاء من شعره مما يؤكِّـد ذلـك [٢] – لأنه إما أن يكون الرسولُ الأمينُ (ﷺ) قد أراد أن يُظهر ويؤكِّد نيـةَ هـذا الصحابيّ الجليل كما يعلمها هو (ﷺ) [٣] ، وإمّا أن يكون ذلك نـواةً منـه مبكرةً لما ينبغي أن يكون عليه التلقّي الصحيح ، وذلك من ضرورة التدخل من المتلقِّي مع صاحب النص في الإنشاء ، ومشاركته إياه في إنتاج المعنى الذي يريده ، وإعادةِ بنائه إذا ما اقتضى الحال ذلك ، لا أن يتقوّل عليـه ، ويسند إليه من المعاني ما ليس ينويه أو يقصده ، بحجّة أن النصّ معطاءٌ ولودٌ ، يسمح بوجوهٍ متعددة من المعاني ، فكلمَّا ساسه القـارئ أو حايلـه أعطاه .

ولمّا كان المعنى المتبادر من قول الشاعر في شطر هـذا البيـت (وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرا) ليس مرضيًّا ولا مقبولا لدى هذا المتلقي ،

---

(١) كان يَذكر في الجاهلية دينَ إبراهيم والحنيفية ، ويصوم ، ويستغفر ، وفي شعره ضروب من دلائل التوحيد ، والإقرار بالبعث والجزاء ، والجنة والنار ، من شعره :

الحمد لله لا شريك له من لم يقلها فنفسه ظلما

ينظر : خزانة البغدادي ٣ / ١٧٢ .

(٢) من أبيات قصيدته هذه :

رقم (٩) تَبِعْتُ رسولَ الله إذْ جاء بالهدى ويتلو كتابًا كالمجرّةِ نيِّرا

رقم (١١) أُقيمُ على التقوَى وأرضَى بفعلها وكنتُ من النار المخوفة أوجرا

الأَوْجَرُ : الخائف المذعور . ديوانه ٥٦ .

(٣) لاسيما وأنه قد ورد ثناؤه الشريف على هذا الشاعر (النابغة) في الموقف نفسه بقولـه الشريف : (أَجَدْتَ) ، ودعاؤه له بقوله الكريم : (لا يفضض الله فاك) ، وذلك عندما أنشـد النبيَّ (ﷺ) قولَه :

ولا خير في حِلمٍ إذا لم تكن له بوادرُ تحمِي صفوَه أن يُكَدَّرا

ولا خير في جهلٍ إذا لم يكن له حليمٌ إذَا ما أَوْرَدَ الأمْرَ أَصدَرَا

ينظر : دلائل الإعجاز ٢٢ ، وخزانة البغدادي ٣ / ١٧٠ .

لا لشيء إلا لأنه لا يتفق مع الشرع أو العقل ، توجّه إليه بسؤالٍ قال فيه : (أين المظهرُ يا أبا لَيلَى ؟) ، داعيًا إياه بكنيته متلطفًا معه ، وبهذا السؤال يكون المتلقِّي راضيا عن المعنى الذي ساقه الشاعر في شطره الأول ، وأنّه متوقف عن قبول المعنى الذي يريده صاحبه من شطره الثاني ؛ إذ يمكن حملُه على أكثر من معنًى ، وتحمُّلُه أكثرَ من وجه ، ولولا هذا السؤال المحكَم المقصود لَمَا كان هناك ما يمنع من اعتماد كلّ ما يبوح به النص من معانٍ ، وكلّما كثُرت معاني النص وتعددت قراءاته ، كان ذلك أدعى للحكم له بالبلاغة والتقدم ، وسيكون من بينها كما سبق : ارتفاعُ مظهر الفخر عند الشاعر بأمجاده وجدوده إلى عنان السماء ، بل وإلى ما يتجاوز السماء إلى ما فوقها .

ولولا هذا التلقِّي الذي أضاف إلى النصِّ تحديدًا وتعيينًا لِما ينبغي أن يكون مرادًا منه ، وهذا الدور الفعّال الذي قام به هذا المتلقي ، والذي به قد تحوّل فهم هذا البيت ومعناه ، لَمَا كان من انفرادٍ لهذا المعنى المختار ، ولَمَا كان هذا العدول عمّا يسمح به النص من معنًى غير مقبول .

ومن الملاحظ أن ما حدّده هذا المتلقِّي (ﷺ) وأضافه من اعتباراتٍ إلى هذا النص ، وما وضَّحه فيه من معانٍ : ليس مخالفًا لما قصده صاحبُ النص ، ولا بعيدًا عمَّا نواه ، حتى لا يكون مثلُ هذا التلقِّي مدعاةً إلى فتح الباب على مصراعيه أمام مُستقبِلِي النصوص ، يقرؤون فيها ما يستطيعون اكتشافه مما يمنحه النصُّ من معانٍ ، وهذا هو المسيطر على ساحة النقد الأدبي الحديث ، فقد نقل (ياوس) عن (شلاير ماخر) قوله : (القارئُ الكُفءُ هو من يَكتشفُ نصوصًا ممتازة أخرى ضمن ما تَصوَّره الكاتب

وكتبه ، ومَن يمنحها دلالاتٍ وأوجهًا أكثرَ غِنًى) [١] ، ونحن نقول : إنّ القارئ الكُفء هو الذي يُعينُ الكاتبَ على تحديد معناه الذي يريده ، دون إضافاتٍ أخرى لم يقصد إليها صاحب النص ومنشئُه ، سواءٌ في حضوره أو غَيْبَتِهِ .

وتتم فائدة السؤال الذي طرحه هذا المتلقِّي بما أجاب به الشاعر صاحب النص ، فهو الذي يمتلك حريةَ تحديد المعاني المقصودة ، وتعيينَها واختيارَها دون غيرها ، قال : (الجنة يا رسول الله) ، وليس أمام المتلقِّي في مثل تلك التصريحات والتعديلات إلا الرضا والتسليم ، وبكلٍّ من تعقيب هذا المتلقِّي ، وما قصده صاحب النصّ ، وما أمره به في قوله : (قل إن شاء الله) [٢] ، تظهر إمكاناتُ التلقِّي الرائد ، والنقدِ الإيجابي البنّاء ، كما تظهر صفاتُ الناقد الحكيم الواثق ، التي لابد منها حتى تكتمل النصوص وتُقبَل ، ويجري تحليلها على هدًى وواقع .

فهذه الأمور – مجموعةً – هي التي تحكَّمت في مسار استقبال ذلك النص ، وغيَّرت من توجيهه وطريقةِ فَهمه ، الأمر الذي يختلف تمام الاختلاف عمَّا كان عليه قبل تدخل المتلقِّي وإكمالِه المعنى وإتمامِه إيّاه ، لقد صار المعنى المسموح به من هذا النص حينئذٍ : أنّ قَدْرًا من الفخر مقبول في شريعة الإسلام الغَرّاء .

وإنه لمن الراجح أن يكون كبار النقاد الذين جاءوا في العصور اللاحقة ، قد غَفلوا عن ذلك ، وإذا أحسنا بهم الظن قلنا : إنهم أغفلوه ، فراحوا يَدرُجُونه ضمن الأبيات التي خرجت عن المألوف المقبول ، لا

---

(١) ينظر : جمالية التلقي من أجل تأويل جديد للنص الأدبي لياوس ٨٧ – ترجمة : رشيد بنحدو – المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٤ .

(٢) هذه رواية الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٥ / ١٣ .

يشيرون إلى ما تحقّقَ له وأُضيفَ إليه حين تلقّاه النبيّ (ﷺ) ، هذا التلقِّي الذي نتج عنه توجيه معنى البيت إلى وِجهة هي التي ينبغي أن يُفهم في ضوئها .

فالناقد والعالم والشاعر المُفْلِق [١] أحمد ابن طَبَاطَبَا (ت٣٢٢ هـ)، يورد هذا البيت ضمن الأبيات التي أَغرق فيها قائلوها [٢] ، ولم يظهر في ثنايا كلامه أثرٌ لدور هذا التلقِّي الذي ساعد في بيان المراد منه ، أو وجّه معناه وِجهةً جديدةً ، أو ملأ ما فيه من فجواتٍ ، وكذلك الحال عند: محمد بن عمران المرزُباني (ت ٣٨٤ هـ) [٣] ، ولو أخذ الحسنُ العسكري (ت ٣٩٥ هـ) بعين الاهتمام ما أضافه هذا التلقِّي ، لَمَا جعله من شواهد (الغلوّ) الذي يعني : تجاوُزَ الحدّ في المعنى والارتفاعَ فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها [٤] ، وكذلك القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ) وقد جعله واحدًا ممّا عَنونَ له بـ(غُلُوّ القدامى) [٥] ، بلا تعليقٍ أو تبيينٍ .

---

(١) قال محمد الزَّبِيدِي : (أفْلَقَ الشاعرُ وهو مُفْلِقٌ : إذا أتى بالعَجِيب في شِعرِه) تاج العروس مادة (ف ل ق) .

(٢) ينظر : عيار الشعر لمحمد بن أحمد بن طَبَاطَبَا العلوي ٧٦ – تحقيق د عبد العزيز ناصر المانع – دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م – الرياض – المملكة العربية السعودية . ورواية البيت عنده : بَلَغْنَا السماءَ نَجْدَةً وتكرُّمًا.

(٣) ينظر : الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء لمحمد المرزُباني ٢٤٤ – جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة .

(٤) ينظر : الصناعتين الكتابة والشعر ٣٦٠ لأبي هلال العسكري – تحقيق محمد علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م ، ورواية البيت فيه : .. مجدُنا وسناؤنا ... .

(٥) ينظر : الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن العزيز الجرجاني ٣٤٩ – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .

ب – : [الإسهام في التصوير الفني]

كما كان للتلقِّي دورٌ في إنتاج المعنى ، فإن لـــه إســـهاماتٍ فـــي التصوير الفني والتشكيل الدلالي ، ومن ذلك تلك الوقفة النقدية لأم جنـــدب حين احتكم إليها امرؤ القيس [١] وعلقمة بن عبَدَة [٢] في أيّهمـــا أشـــعر ؟ فالمتلقِّي / أم جندب ناقدٌ مطبوعٌ ، ذو علمٍ ودرايةٍ ذوقًا وفطرةً ، فتلقّى هذا الناقدُ عملَ كُلٍّ من الشاعرين ، واضعًا في هذا العمل شروطًا ، ومعتمـــدًا في حكومته على قواعد وأصول ، وقد أوجد هذا المتلقّي الطريـــقَ الـــذي يُحكَم به لأيّهما ، إذ رأت أم جندب أن يقولا شعرًا ، كلٌّ في وصف فرسه ، وأن يكون هذا الشعر على قافية واحدة ورويّ واحد[٣] ، ثم حكمت لعلقمة على زوجها ، وذلك بما رأته من ضرورة ما ينبغي أن يكون عليه مريـــدُ الإنشاء في مثل هذا الغرض ، وهذا هو المسمى بـــ(أفق الانتظار) عنـــد المتلقي ، أو(السنن الثاني) المسمَّى بـــ(أفق التجربة) كما عند (ياوس) [٤] ، وقد فاق علقمةُ امرَأَ القيس بتعبيرٍ أكثر ، وتصـــويرٍ أدقّ لمـــا عليـــه طبيعة الحياة الجاهلية ، فأصاب في وصفِ سرعةِ جواده طِبقًا لقانونهم في

---

(١) ابن حُجر بن الحارث الكندي ، قيل اسمه : حُنْدُج ، وقيل : مليكة ، وقيل : عدي ، ينظر : الأعلام ٢ / ١١ ، والمُؤْتَلِف والمُختَلِف للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (باب الميم) ٢١٢٩ ، ٢١٣٠ (ج ٤) – دراسة وتحقيق د / موفق بن عبد الله بن عبد القادر – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـــ ١٩٨٦ م ، وخزانـــة الأدب للبغدادي ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) مات سنة ٨٠ ق هـــ خزانة البغدادي ٣ / ٢٨٣ والأعلام ٤ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر : المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبـــة ١ / ٨١ – دار الكتـــب العلميـــة – بيروت لبنان – ط الأولى ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٤ م ، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٢٨ ، و : بيان إعجاز القرآن للخطَّابي ضمن : (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٥٨ .

(٤) ينظر : جمالية التلقي من أجل تأويلٍ جديد للنص الأدبي لياوس ١٠١ .

ذلك [١] ، ولذلك نجد الناقدة (أم جندب) قد علّلَت لحكمها بقولها لامرئ القيس : أمّا أنت فجَهَدت فرسك بسوطك وزجرِك ، ومَرَيتَه بساقك ، وبقولها عن علقمة وأما هو فأدرك فرسُه الطريدة ثانيا من عِنانه ، لم يضربه بسوط ، ولم يَمْرِه بساق ، ولم يزجره [٢] .

فهذا المتلقي هو الذي وضع هذا القانون للمعارضات ، وفضِّ المنازعات بين المختلفين وتقييم أعمالهم الأدبية ، وهو الذي أرسى – من خلال حكومته – قاعدةً يسير عليها من أراد وصف فرسه ، فلا ينزل بأوصافه كما فعل امرؤ القيس فيسقط شعره ، بل يسلك ما نهجه علقمة فيُحكَم له بالتقدم والسبق .

وبهذا الدور الذي قام به المتلقي في الحكم لعملٍ أدبي على آخر ، مستعينًا بقانونٍ وضَعَه بحسه وذوقه ، يكون قد أضاف للعمل المقبول ما تمّ به من تعليلٍ وتبيين ، وبيّن في المقصِّر أسباب تأخره وعدمَ قبوله ، ولدقة هذا الدور الذي قام به المتلقِّي هنا ، والمعتمد على أسسٍ وقواعدَ علميةٍ صحيحةٍ ، فإنه لا ينازِع في تلك القواعد إلا من شذَّ ، ولا يُتوقع أن يأتي مِن بعده مَن يصف فرسه بمثل ما وصفه به امرؤ القيس ؛ فإنّ (فرسًا يحتاج إلى أن يُستعان عليه بهذه الأشياء لَغير جواد) [٣] ، ولن يَرضى أن

---

(١) ينظر : التفكير البلاغي عند العرب أُسُسُهُ وتطوُّرُه إلى القرن السادس (مشروع قراءة) لحمَّادي صَمُّود ٢٦ – منشورات الجامعة التونسية – طُبِع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٨١ م

(٢) ينظر : الموشح ٢٨ – ٣٠ ، المعاني الكبير في أبيات المعاني ١ / ٨١ ، ولا يقدح في هذا النقد ما رُوي من قولها لزوجها : (كرهتك) الموشح ٣٠ ، وغير ذلك ؛ إذ لم يراجعها امرؤ القيس في حكمها ، ولم يلتمس أحد له وجها فيما رفضته منه .

(٣) الموشح ٨٧ .

يكون فرسه غير جواد وهو يستعين به على السرعة والسبق ؟ فعلى مريد الإجادة أن يقتدي بالذين شهد لهم الحكماء بالإجادة في غرض من أغراض المعاني فينسج على منواله [١] ، (فليس الاقتداء بالمسيء ، وإنما الاقتداء بالمحسن) [٢] ، هذا ظاهرٌ في أثر التلقي ، والدور الذي يؤدِّيه .

ج – : [القصدية والتعبير]

تشير هذه الصورة من التلقي إلى التوافق والترابط بين قصدية المُنتِج وتعبيرات المُنتَج ، ومن ذلك موقف النابغة الذُّبياني (ت ١٨ ق هـ) من حسّان بن ثابت (ت ٥٤ هـ) (ﷺ) عند قوله : [من الطويل]

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمعن بالضحى وأسيافُنا يَقطُرْن من نَجْدَةٍ دَما

ولَدْنا بني العنقـــاءِ وابنيْ مُحرِّقٍ فأكرِم بنا خالا وأكرم بنا ابنَمَا [٣]

فيقد حكم له بالشاعرية ، ثم استدرك عليه بأنه قَصَّر في تصوير مَـا أراده في الفخر ، قال له : (إنك لشاعرٌ ، لولا أنك قَلَّلْتَ عدد جِفانك ، وفخرت

---

(١) بتغيير في العبارة من كلام للطاهر ابن عاشور ، ينظر : شرح المقدمة الأدبيـة لشـرح الإمام المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام للشيخ محمد الطاهر ابن عاشـور ٦٠ الـدار العربية للكتاب ليبيا – تونس – الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

(٢) عيار الشعر ١٤ .

(٣) رواية الأغاني : (أنّ نابغة بني ذُبيان كان تُضرَب له قبة من أَدَم بسوق عكاظ يجتمـع إليه فيها الشعراء ، فدخل إليه حسّان بن ثابت وعنده الأعشى ، وقد أنشده شـعرَه ، وأنشـدته الخنساءُ قولهَا : [قَذًى بِعينِك أم بالعين عُوَّارُ] حتى انتهت إلى قولها :

وإنّ صخرًا لَتَأْتَمُّ الهُداةُ به كأنه عَـلَمٌ في رأسـه نارُ

وإنّ صخرًا لمولانا وسيِّدُنا وإنّ صخرًا إذا نشتوا لَنحّارُ

فقال : لولا أنّ أبا بصير أنشدني قبلكِ لَقُلتُ : إنك أشعرُ الناس ! أنتِ والله أشعرُ من كـلّ ذات مَثانة ، قالت : والله ومن كل ذي خُصْيَتين ، فقال حسَّان : أنا والله أشعر منك ومنها ، قـال : حيث تقول ماذا ؟ قال : حيث أقول : .. وذكر البيتين ..) الأغاني ٩ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

بمن وَلَدتَ ولم تفخر بمن وَلَدَك) [١] ، وفي بعض الروايات أكثر من ذلك مما قاله النابغة . [٢]

وهذا من المتلقِّي ما هو إلا رؤية تُلزِم المُنشئَ بأن يأتي في تعبيره بما يوافق غَرَضَه الذي ينظم فيه ، والمبالغةُ هي الأولى بمقام الفخر على ما رأى هذا المتلقِّي ، وبها يصير الكلام مطابِقًا لمقتضى الحال .

وإذا كانت المرجعيةُ في مثل تلك الحالات إنما تكون للمُنشئِ صاحبِ النصّ ؛ فهو الذي اختار لمعناه ما يدل عليه من مفردات وتراكيب ، فلقد تولَّى بعضُ النقّاد ممن جاءوا بعد عصر النابغةِ وحسّانٍ القيامَ بهذا الدور بدلًا من الشاعر ، فرأَوْا أنّ الحقَّ معه ، والصوابَ في تعبيره ، والبلاغة فيما اختاره ، كما رأَوْا أنّ النابغة لم يُرِد إلا المبالغة ، فرَدَّ ما يخالفُها من قولِ الشاعر، فكان ردُّه عادلًا عن الصواب [٣] .

---

(١) من أهم المراجع في القضية كاملة : نقد الشعر لقدامة بن جعفر ٩١ – ٩٤ ، تحقيق وتعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ٩ / ٣٨٣ وما بعدها ، الموشَّح ٦٠، ٦١ ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ٢ / ٥٣ ، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م ، والبديع في نقد الشعر لأسامة ابن منقذ ١٤٦ ، تحقيق د/ أحمد أحمد بدوي و د / حامد عبد المجيد – الجمهورية العربية المتحدة – وزارة الثقافة والإرشاد القومي – الإقليم الجنوبي – الإدارة العامة للثقافة ، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين لابن الأثير ٣ / ١٨٦ وما بعدها – قدمه وعلّق عليه د . أحمد الحوفي و د . بدوي طبانة – دار نهضة مصر للطبع والنشر ، – الفجالة – القاهرة ، وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع المصري ١٤٨ وما بعدها ، وخزانة الأدب للبغدادي ٨ / ١٠٦ – ١١٨ .

(٢) ينظر : الموشح ٦١ ، والأغاني ٩ / ٣٨٤ .

(٣) ينظر : نقد الشعر ٩٢ .

وهذه الردودُ وغيرُها – مع ما فيها من مُسوِّغاتٍ للقَبول ، وما فيها للعقل من إقناعٍ – لا تُؤْخَذُ بعين الاعتبار ؛ إذْ لم يرِد إلينا عن الشاعر إزاءَ رُؤَى هذا الناقد المشهور ، سوى أنه اعترض على حكمه عندما قَدَّمَ عليه غيرَه ممن كانوا معه في مضمار الإنشاد كالأعشى والخنساء ، فقال له : أنا والله أشعرُ منكَ ومنها ، أو: والله لأنا أشعرُ منكَ ومن أبيك [١] .

وبقول النابغة له : ... أنت لا تحسن أن تقول : [من الطويل]

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإنْ خِلْتُ أنّ المُنْتَأَى عنك واسعُ

خَطَاطيفُ حُجْنٌ في حِبالٍ متينةٍ تَمُدُّ بها أيْدٍ إليكَ نوازعُ

وبعدم تعقيب الشاعر عليه ، مُبيِّنًا ما نواه وما رام أن يقوله ، حتى يُثبِتَ عَلَّةً في صياغته ، أو غرضًا اختار له تلك الأشكال من التعبير ، وبِعَدَمِ تَعرُّضِهِ لِخُصُوصِ ما وجّهه إليه النابغة من نقدٍ ، يكون الشاعرُ قد رَضِيَ بما أبداه له هذا المتلقِّي ، ولا أظنُّ أنه دافع أوجادل ؛ إذْ لو فَعَلَ لوصل إلينا ، بدلًا من هذا السكوت المُجمَعِ عليه في كتب النقد التي عُنِيَت بهذا الحدث المشهور قال صاحب الأغاني : فخَنَسَ حسَّانٌ لقولِه [٢] ، وإنما العجبُ من هؤلاء النقاد الذين ظلُّوا يُنافحون عن الشاعر ، ويرون أنّ الحق معه ، مصرِّحين بأنهم على ذكرٍ بانقطاعه وعدمِ تعقيبه [٣] .

ولو أنّ رُؤيَةَ النابغة التي أبداها لم تكن بحضور مُنْشِئِه ، أو كان الشاعر قد دافع عن صياغته ، لكان لِمُدافَعات النقاد عن صياغته وزنٌ وأثَرٌ ، ولكنّ كلَّ ذلك لم يكن ، بل لو أُثِر عن صاحب النصّ دفاعٌ لكان هو

---

(١) ينظر الأغاني ١١ / ٩ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) ينظر : تحرير التحبير لابن أبي الإصبع المصري ١٤٨ ، ولِنَصْرِ الله ابنِ الأثير دفاعٌ عنه طيبٌ ، ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٣ / ١٨٦ .

الأولى بالقبول ؛ لأنّ لكلِّ امرئٍ في باب البلاغة ما نوى ، وإنما تُقاسُ الأساليب بقصد قائليها ، بل لو جاء عن الشاعر ما يبرِّرُ اختيارَه لَمَا خَنَسَ إلا النابغة ، ولَكانَ لهؤلاء المدافعين عن اختياراتِ حسّانٍ وجهٌ وقَبولٌ .

أمَا وإنه لم يكن فإنه لا أحسنَ مِمّا رآه المتلقِّي ، وما أفضلَ مساهَمَتَه في إنتاج النصّ ، ومشاركتَه في إعادة بنائه ، وإضافَةِ ما به صار مطابقًا لمقتضى الحال ، فبهذا التلقِّي الواعي من هذا الناقد العالم تم المعنى وكَمُلَ الإنشاءُ وتحققت البلاغة .

تعقيب

وهكذا ..فبالمتلقي و" أُفق توقعه " كان كمالُ المعنى وتمامُه ، فقد ملأ الفراغاتِ وما كان لها أن تُملأ إلا به ، وأضاف ما يجب أن يضاف ، وأظهر الطريق السويّ التي ينبغي أن يسلكها من أراد أن ينظم في تلك المعاني ، ووضع قانوناً من قوانين إنشاء النصوص ونقدها ، وهذه هي أظهر صفات القارئ المثالي من وجهة نظر التلقِّي [١] ، فلاشك إذن في الدور الفاعل والرائد الذي يقوم به المتلقي في إكمال الأعمال الأدبية وتسديد فراغاتها منذ العصور الأدبية الأولى .

غير أنّ هذا الأداء الذي يقوم به المتلقي تجاه النصوص الأدبية ليس هيّناً ، ولكنه يتطلب منه بذل كلّ جهد ، حتى يتوصل إلى إنجاز تلك المهمة الشاقّة ، ومما يساعده على ذلك أن يتعامل مع النصوص على أساس ما يُسمَّى بـ(السنن الأولى) ، أي : أفق توقعاتها [٢] ، هذا الأفق الذي يجعله كأنه معاصرٌ لكتابتها ، ثم يستعين بتوقعاته التي يعيش معها في زمن وجوده ، وهذه هي أدوات كلٍّ من (القارئ التاريخي) و (القارئ المعاصر) في مصطلح النقد الحديث [٣] .

ولا يُظنّ أن باب الاجتهاد هذا مفتوحٌ أمام المتلقي ، يضيف ما يضيف ، ويرى ما يرى ؛ فـ(الذي يجتهد في قراءة النصوص الأدبية له

---

(١) ينظر : الخروج من التيه دراسة في سلطة النص لعبد العزيز حمودة ١٢٠ – عالم المعرفة – ٢٠٠٣ م

(٢) ينظر : جمالية التلقي لياوس ١٠١ .

(٣) ينظر : الخروج من التيه ١٢٠ .

مرجعية خاصة ، هي المرجعية اللغوية) [١] ، الالتزام بها واجب ، وإلا كان عمله قلبًا للحقائق وضربًا من اللغو .

إن القراءة التي يقرؤها المتلقي في النصوص الأدبية لابد أن تكون نابعةً من العمل نفسه ، لأن لكل صورة من صور التعبير والتأليف معنى لابد أن يكون صاحبه قد أراد توصيله إلى الآخر ، ولا طريق لهذا الآخر في تحصيل هذا المعنى إلا ما أودعه صاحبه فيه من أوعية ، فـ(اللغة شركة بينهما ، يفهمها كلّ منهما في نطاق عرف مشترك .. وبها يتحقق التفاهم المنشود) [٢] .

ولا يعني هذا جواز التعامل مع النص الأدبي بمعزل عن صاحبه وقصديته على ما كان ينادي به كلٌّ من النقد الجديد والنقد الشكلاني [٣] ، بل إذا وُفّق صاحب النَّصّ في اختيار الأسلوب المناسب لأداء ما أراده من معانٍ ، نال ثناء المتلقّي وتأييدَه ، وإلاّ رجع العمل إليه ، واستعمل من الصور الأنسبَ الذي به يُؤدَّى ما أراده ويَتِمّ ما عناه ، وحينئذٍ فلا مناص من القول بضرورة وجود المتلقّي الخبير الذي يُضِيفُ ولا يَنْحَل [٤] ، لكن لا موت للمؤلِّف ولا انتهاءَ لدوره .

---

(١) استقبال النص عند العرب لمحمد المبارك ١٣٤ الطبعة العربية الأولى ١٩٩٩م – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – لبنان.

(٢) البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني د / تمام حسان ٤٨٩ عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

(٣) ينظر : الخروج من التيه ١١٠ .

(٤) وعلى ذلك يُحمل قول الجاحظ : (فإن أردتَ أن تتكلف هذه الصناعة ، وتُنسَب إلى هذا الأدب ، فقرَضتَ قصيدةً ، .. فإياك أن تدعوَك ثقتك بنفسك ، أو يدعوَك عُجبُك بثمرة عقلك إلى أن تنتحله وتدّعيَه ، ولكن اعرضه على العلماء .. فإنْ رأيتَ الأسماع تُصغِي له.... فانتحلْه)

ثانيًا : التلقِّي المرفوض

وإذا كان هناك صورٌ من التلقّي صحيحةٌ مقبولةٌ كما سبق ، وذلك لسلوكها الطريق الصحيح ، ولالتزامها بقوانينه المعتمدة والمتَّفق عليها ، فهناك صورٌ من التلقِّي لا ينبغي أن تكون ، وإن وُجدت فلا ينبغي أن تُؤخَذ بالتسليم والقبول ، ولا أن تُعدَّ نموذجًا يُحتَذَى ، ولا يُنسَجَ على غرارها غيرُها ؛ وذلك لسلوكها طرُقًا غير صحيحة ، واتخاذها اعتباراتٍ ليست سويّة ، تُسيء إلى التلقِّي وتفسده ، وتحُول بين المتلقِّي وبين استكمال ما يستقبله ، أو تسديد فراغات النص أو استبطان ألفاظه ، فلا يكون بها صحيحًا ولا مقبولًا ، من ذلك :

أ – [اشتراط مخالفة المتوقَّع]

يلجأ بعض المبدعين إلى عنصر المفاجأة في أدبهم ، فيأتون بغير ما يتوقعه المتلقِّي ، فبذلك ينال إعجابَه والسيطرة على مشاعره وشد انتباهه ، وإذا ما خلا كلام من ذلك فليس له تلك الدرجة ولا ذلك القبول ، من ذلك ما وقع من سيدنا عبد الله بن سَعد بن أبي سَرْح (ﷺ) (٣٦ هـ) ، وقد كان من كُتَّاب الوحي ، رُوِي أنه عندما انتهى (ﷺ) من نُطْق { خَلْقًا آخَرَ } في قوله تعالى : { فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ } [١] سارع ابن أبي السَّرح وقال : { فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } قبل إملائه ، فقال له النبيُّ (ﷺ) : (اكتُبْ هَكَذَا نزلتْ) [٢] ، فقد أكملَ هذا الصحابيُّ النصَّ المعجز

البيان والتبيين ١ / ٢٠٣ – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .

([١]) سورة المؤمنون من الآية ١٤ .

([٢]) ينظر : تفسير الكشاف ٤ / ٢٢٢ ، و : تفسير أبي السعود ٤ / ٥٣ – تحقيق عبد القادر أحمد عطا – مطبعة السعادة بالقاهرة .

، وهذا ليس بمستبعدٍ لمثل هذا الصحابي الذي عاش في عصر اللغة الأول ، والمعارضةُ للقرآن الكريم إنما تثبت بمقدار أقصر سورة [١] .

إلا أن هذا المتلقِّي – وقد فُتن و(أزلّه الشيطان) [٢] – كان استقبالُه فاسدًا ، وأساسُه غيرَ صحيح ؛ فلمجيء النص المعجز موافقًا لأفق تجربته [٣] اغترَّ واستهان بما أنزل الله ، وقال : (إن كان محمدٌ نبيًّا يوحَى إليه فأنا نبيٌّ يُوحَى إليَّ) [٤] فهو – كما يبدو – كان من أولئك الذين يشترطون في قبول النصوص اشتمالها على عنصر المفاجأة ، أو ما يكسر أفق التوقع عند المتلقي [٥] ، أو مخيِّبةً لانتظاره كما سمَّاها جاكوبسون [٦] ، أو ما سماه (ريفاتير) بـ(القصد الجمالي) ، وهو مرتبطٌ عند أتباعه

---

(١) ينظر : النكت في إعجاز القرآن لعيسى بن علي الرماني ٧٨ (ضمن : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ، و : فتوح الغيب للإمام الطيبي ٢٣٤ – دراسة وتحقيق سورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء – رسالة ماجستير – إعداد /عبد القدوس راجي محمد موسى ١٤١٦ هـ.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٦ / ١٠٠ – تحقيق أستاذي الدكتور / طه محمد الزيني (رحمه الله) – مكتبة ابن تيمية بالقاهرة – ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م ، ومما قاله العسقلاني عن هذا الصحابي : (فلحق بالكفار ، فأمر به رسول الله (ﷺ) أن يُقتل – يعني : يوم الفتح – فاستجار له عثمان ، فأجاره النبي (ﷺ) .

(٣) اقتبست هذه التسمية من (هانس روبيرت ياوس) جمالية التلقي ١٠١ .

(٤) ينظر : تفسير الكشاف ٤ / ٢٢٢ .

(٥) ينظر ما كتبه أ د / موسى ربابعة تحت عنوان : (المتوقع واللامتوقع : دراسة في جمالية التلقي) في كتابه : جماليات الأسلوب والتلقي دراسات تطبيقية – ٨٥ – مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع – أربد – الأردن –٢٠٠٠ م .

(٦) ينظر : الأسلوبية الرؤية والتطبيق – ليوسف أبو العدوس ١٨١ – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – الطبعة الأولى – ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧ م .

بعنصر المفاجأة ، فالتوقعُ عند هؤلاء يُسطِّح القراءةَ وينتهك هيبتَها ، في حين يستدعي " عدمُ التوقع " الانتباهَ وبذلَ الجهد [١] .

ولهذه النداءات جذورٌ في كلام بعض العلماء العرب ، فقد قال حازم : (وللنفوس تحرُّكٌ شديدٌ للمحاكيات المستغربة ؛ لأن النفس إذا خُيِّل لها في الشيء ما لم يكن معهودا من أمر معجب في مثله وجدت من استغراب ما خُيِّل لها مما لم تعهده) [٢] ، وتشير هذه النصوص إلى أهمية إحداث مفاجآت للمتلقِّي حتى يُؤتِي النصُّ ثمارَه عند هؤلاء .

ويبدو أنّ هذا المتلقيِّ كان قد التفت عند استقباله هذا النص المعجز إلى تلك الزاوية ، فلم يجد للقرآن غرابةً فيما نطق به قبل سماعه ، فقد توقّع أن تكون تكملة النص على نحوٍ مَّا ، وجاء النص كذلك ، أو أن يكون قد التفت إلى أُفُقِ التجربة فحسب ، الذي من شأنه أن يُكمِلَه المتلقّي ، ولو أنه قد راعى (أفق التوقع) الذي يفترضه النص كما حدث من أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب (ﷺ) [٣] لَما وقع منه ما وقع من استهانةٍ بالنص المعجز ، أو اغترارٍ أوقع في وهمه أنه يقدر أن يأتي بمثل ما أنزل الله [٤] .

---

(١) ينظر : استقبال النص عند العرب ٤٢ ، ٤٣ ، وقد أشار المؤلف إلى إفادته ذلك من حمادي صمود في كتاب : الوجه والقفا في تلازم التراث والمعاصرة ص ١٣٨ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني ٩٦ – تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة – دار الغرب الإسلامي ، وينظر : استقبال النص عند العرب ٣٣ .

(٣) رُوِي أيضا أنه لمَّا نزلت هذه الآية نطقها عمر (ﷺ) قبل أن يسمعها ، لكنّ تلقيه كان أفضل ينظر : تفسير أبي السعود ٤ / ٥٣ .

(٤) هذا وقد هدى الله ابنَ أبي سرح ، ودخل في دين الله يوم فتح مكة ، ووَلِيَ مصرَ لعثمان (ﷺ) ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لشيخ الإسلام أحمد بن علي العسقلاني ٦ / ١٠٠ – ١٠٢ ، و : سير أعلام النبلاء لمحمد الذهبي ٣ / ٣٣ – ٣٥ – حقق هذا الجزء : محمد نعيم العرقسوسي ، ومأمون صاغرجي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .

ب – [الاستمساك بالظاهر حسدًا]

قد يُؤخَذ بظواهر النصوص دون ما تقصد إليه من معانٍ ، فيُحكم عليها بالخطأ ، وذلك كما وقع من أحمد ابن الرَّاوَندِي الملحد (٢٩٨ هـ) [١] عند تلقِّيه قولَ الله تعالى : { فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ } [٢] ، فقد رُوِي أنه عندما رأى في الآية الكريمة أنّ (الإذاقة) واقعةٌ على (اللباس) سأل إمامَ اللغة (ابنَ الأعرابيّ) (ت ٢٣١ هـ) [٣] : هل يُذاقُ اللِّباس ؟ فهو ينكر الإذاقةَ ، لا من حيث وقوعها من الله تعالى ، لكن من حيث وقوعها على اللِّباس ، فقال له ابن الأعرابيّ : لا بأسَ أيها النِّسْنَاسُ [٤] ، هبْ أنّ محمدًا (ﷺ) ما كان نبيًّا ، أمَا كان عربيًّا ؟

---

(١) نسبتُه عند الإمام الذهبي (الرِّيوَنْدِي) في : سير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٩ – حقق هذا الجزء أكرم البوشي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م ، وقد ذكر الذهبي هنا والزركلي في الأعلام : أنّ وفاته كانت في ٢٩٨ هـ .

(٢) سورة النحل من الآية ١١٢ .

(٣) هو : محمد بن زياد ، عاش إحدى وثمانين سنة ، من (١٥٠ – ٢٣١ هـ) ، وكان بين وفاته (رحمه الله) وذهاب الآخر سبع وستون سنة ، فكم كان عمره وقتَ أن سأل (ابنَ الأعرابيّ) هذا السؤال ؟ ! وقد مات – في سير أعلام النبلاء والأعلام سنة ٢٩٨ هـ ، فإما أن يكون هذا الملحد قد طال عمره وساء عمله – في ترجمته في سير أعلام النبلاء : أنه عاش نيِّفًا وثمانين سنةً ، وإما أن يكون ذهابه كان في سنة ٢٤٥ هـ كما في وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد ابن خَلِّكَان ٤ / ٩٤ ، تحقيق د / إحسان عبّاس – دار صادر بيروت ، وهذا هو الأولى ؛ لِما ذكره العسقلاني من أن تقدير عمره وقت وفاته أربعون سنة .

(٤) (النَّسنَاسُ بالفتح ويُكْسَرُ :جِنسٌ من الخَلْق يَثِبُ أحدُهم على رِجْلٍ واحدةٍ ، كذا في الصحاح ، وفي الحديث (أنّ حيًّا من عادٍ عَصَوْا رَسولَهُم فَمَسَخَهُم الله نَسنَاسًا ، لِكلِّ إنسانٍ منهم يَدٌ ورِجلٌ من شِقٍّ واحِدٍ ، يَنْقُزُونَ كما يَنْقُزُ الطائرُ ، ويَرْعَوْنَ كما ترعى البهائمُ)) تاج العروس مادة (ن س س) ، وفي المحكم والمحيط الأعظم : (.. النِّسنَاسُ : الجوع) مادة (ن س س) .

فكأنّ هذا المتلقِّي يرى أنّ صواب التركيب القرآني وأصله الذي ينبغي أن يكون عليه : فأذاقها الله طعم الجوع والخوف ، أو فكساها الله لباس الجوع والخوف ، ولو أن للمتلقِّي – أيّ متلقٍّ – أن يفهم من النصّ ما يرى ، حتى ولو كانت قواعد اللغة وقوانينها لا يمنعانه كما هنا ، لكانت قراءة هذا المتلقِّي مقبولةً ، ولعلَّ هذا الذي رآه هذا المتلقي يُعدُّ أصلا للمذهب التشريحي ، وهو لا يُعنى إلا بالنص وفقط ، فيصف أحدُ رُوَّاده العلاقة بين (النص) و (التفسير) بقوله : (يعتمد التفسير اعتمادًا مطلقًا على النص ، كما أنّ النص يعتمد اعتمادًا مطلقًا على التفسير) [١] .

غير أنّ المبالغة في شدة إصابة هؤلاء ، والتي يريد النص الشريف تصويرَها ، كيف كانت ستُصَوَّر لو كان التعبير بـ(كساها) بدلا من (أذاقها) ؟ ، وأنَّى لكلمة (طَعْمَ) أن تصوِّرَ الجوعَ والخوفَ وقد عَمَّ أثرُهما جميعَ أبدان هؤلاء ، لو كان النظمُ (فأذاقها الله طعمَ الجوع والخوف) ، لاشك أنّ قواعد اللغة لا تمنع ما قال هذا المتلقي ، بل ما رآه هو الأصل في الاستعمال ، ولكنّ الذي استدعى العدول عنه أمرٌ واجبٌ ، فوجب أن يكون نظم التركيب على ما جاء عليه التنزيل الحكيم .

ولو أنّ سلطة تحديد المعنى منوطةٌ بالمتلقِّي ، ولا اهتمام إلا بمقصدية النص ، ولا التِفات لقصدية صاحبه ، على ما تنادي به فلسفة التأويل الألمانية في عصر الحداثة وما بعد الحداثة ، لكان لهذا المتلقِّي الحرية في استخراج المعنى الذي يرى أنّ النص يؤدِّيه [٢] ، ولكنّ فسادَ

---

(١) يُنظر : الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية قراءة نقدية لنموذج معاصر لعبد الله الغذامي ٥٩ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة ١٩٩٨ م .

(٢) غالب أعضاء نادي التلقِّي يتفقون على أنه في اللحظة التي تنقل فيها سلطة حدوث الدلالة أو المعنى إلى القارئ ، تخرج قصدية المؤلِّف من النافذة ، سواء كان المعنيُّ بذلك ما أراد

ذلك بيِّنٌ لا يحتاج إلى دليل ، وبهذا يُردُّ ما عُلِّق به على قول الإمام عبد القاهر : (المعنى لا يحصُل لك إلا بعد انبعاثٍ منك في طلبه ، واجتهادٍ في نيله) [١] ، من أنّ إيراد لفظ (اجتهاد) في كلامه يَضع القارئَ أمام عالمٍ من الحرية الفكرية في فهم النصِّ ، فالتلقِّي اجتهادٌ ، وهذا يعني أن لا قراءةَ واحدة للنص مادام القارئ مجتهدًا ، والنصُّ قد تحرّر من قيد الدلالة التقليدية ، وفُتِحَ أمام تعدُّدِية الدلالة الذي يُسمى عندهم بـ(تفجُّر النص وانتشاره) ، وفسادُ ذلك بيِّنٌ لا يحتاج إلى مناقشة [٢] .

وإذا قيل بأن في تراثنا كهذا الذي حكمنا بفساده ، فلا سبيل إلى إنكاره ، كما رُوي من أن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) كان قادرًا على أن يستخرج من أشعار المتنبي (٣٥٤ هـ) ما أراده وما لم يرده [٣] ، فإن مثل ذلك يُخَرَّج على أنّ تعدُّد القراءات في نصٍّ للمتنبي يُرضِي غرور ، أوهي أخطاءٌ وقع فيها واستغل سَعَةَ علم صديقه في الخروج منها ،

المؤلِّف قولَه للمتلقِّي الأول للنص ، أو ما يعنيه النص ذاته ، وفي ذلك تأثر كلٌّ من أصحاب التلقِّي والتفكيكيين بفلسفة التأويل الألمانية عامة ، وجادامر خاصة . ينظر : الخروج من التيه لعبد العزيز حمودة ١٣٤ ، وإن كان قد جاء على لسان أحد هؤلاء ما يتفق وتراثنا ومبادئنا في تعيين المعنى المختار من بين المعاني التي يمكن استخراجها من الكلام . ينظر : السابق ١١٩

(١) أسرار البلاغة ص ١٤٥ .

(٢) ينظر : استقبال النص عند العرب ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) جاء في مقدمة تحقيق كتاب الخصائص لابن جني : (وكان المتنبي إذا سُئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح) ، وفي رواية أخرى : (وكان أبو الطيب المتنبي إذا سُئل عن معنًى قاله ، أو توجيه إعرابٍ حصل فيه إغراب دل عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه ، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد) الخصائص – مقدمة التحقيق ٢١ .

ومحقِّقُ الخصائص لا يمنع من تعدد القراءات فبعد أن شكّك في تلك الرواية أرجع قراءات ابن جني إلى سعة علمه .

وعَودًا إلى متلقِّي الآية الكريمة : فليس السبب في فساده جهله بقواعد اللغة ، وما يؤديه العدولُ الذي يَعرِض لها في بعض أنواع إسنادها من أغراضٍ ومعانٍ ؛ فسيرتُه الذاتية توحي بسَعة علمه ، وخِبرته بالصياغة والتأليف ، فقد جاء في كلام من ترجموا له : أنَّ له نحوًا من مائةٍ وأربعة عشر كتابًا ، وأنّ له مجالس ومناظرات مع جماعةٍ من علماء الكلام ، وأنه قد انفرد بمذاهب نقلها أهل الكلام عنه في كتبهم [١] ، فلم يبق إذن من سببٍ في فساد هذا التلقِّي إلا الحقدُ على هذا الدِّين القويم ، والحسدُ لهذا النبيِّ الخاتم (ﷺ) ؛ أُثرَ عن هذا المتلقِّي قوله : (يقولون : لا يأتي أحدٌ بمثل القرآن ، فهذا إقليدس لا يأتي أحدٌ بمثله ، وكذلك بَطْلَيْموس) [٢] ، وكان يقول في بعض معجزاته (ﷺ) : (يقول المنجِّمُ كهذا) [٣] .

ج - [التعصب لمذهبٍ أدبيّ]

نقصد من ذلك ما امتد في تاريخ النقد الأدبي من حكم وقبول لكلِّ ما هو قديم ، ومن ردٍّ واستضعافٍ لكلِّ ما هو حديث ، من ذلك ما وقع من أحد أئمة اللغة والشعر عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) ، فقد قال - عند تلقِّيه بيْتَيْ إسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت ٢٣٥ هـ) : [من الخفيف]

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٩٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٦١ .

(٣) السابق ، هذا .. ومما هو من التلقي الفاسد ما وقع من هؤلاء الملحدين في بلاغة القرآن الكريم - أمثال ابن الرِّيوَنْدِي هذا - كرأيهم بأنّ في القرآن الكريم ألفاظا غيرُها أولى منها في موضعها ، وغير ذلك ، ينظر : بيان إعجاز القرآن ٣٧ - ٥٤ .

هل إلى نظرةٍ إليكِ سبيلُ فيُرَوَّى الصَّدَى ويُشْفَى الغليلُ
إنّ ما قلَّ مِنكِ يكثر عندي وكثيرٌ ممـــن تحب القـــليـــلُ

: (هذا الديباج الخُسْرُوَاني ، هذا الوشْيُ الإسكَندَرَانيّ) ، هكذا ابتدأ تلقِّـــي هذا الشعر بذاك الثناء البالغ ، ولكنّ هذا المتلقِّي لم يلبث أنْ وجّه سؤالًا إلى منشِئه : (لمن هذا ؟) ، فقال الشاعرُ : (إنه ابنُ لَيلته) ، وقد تنبّه بوَقْـــع جوابه إلى أن هذا المتلقِّي لن يستمرَّ في تقبُّله هذا الشعر ولا لثنائه عليـــه ، لذلك قال في حينه : (فتبيّنتُ الحَسَدَ في وجهه) ، ولم يُصرّح به إلا وقت حكايته ، وبالفعل تغيّر المدح ، وانقلب الثناء ، وقال له الأصمعيُّ – وكأنه لم يُثنِ على شِعرِه قبلُ – : (أفسَدْتَه ! أفسَدْتَه ! أما إنّ التوليد فيه لَبَـــيِّنٌ) فظهر من هذا السؤال ، والتعليق على جوابه : أنّ هذا المتلقِّي المشهود له بسَعَة العلم والخبرة في الأدب والشعر قد تغيَّرت نظرته إلى هذا الـــنظم ، وتحوّل ثناؤه البالغ عليه إلى حكمٍ عليه بالإفساد والتوليد [١] .

فهذا التلقّي الذي لا يقبله من يدرك أسرار اللغة وعمق تراكيبها : لا يخلو من التعصُّب للقديم ، لا لشيء إلا لأنه قديم ، والقديمُ عند هؤلاء (أحلى في النفوس ، وأشهى إلى الأسماع ، وأحق بالرواية والاستجادة) [٢] ، وكـــل ما هو (حديث) يَرُدُّونه ويرفضونه لا لشيء إلا لأنه حديثٌ ، فليس أشـــهى إليهم ، ولا أحقَّ بالتقديم عندهم .

فهذا النوع من التلقِّي يصدق فيه قول الإمام عبد القاهر (.. مـــا كلّ فكرٍ يَهتدي إلى وجه الكشف عمّا اشتمل عليه، ولا كلّ خاطر يُؤذَن له في الوصول إليه ، فما كلّ أحدٍ يُفلح في شق الصَّدفة، ويكون في ذلك مـــن

---

(١) وردت القصة كاملة في : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٥ / ٣٢٨ .

(٢) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ٢٣ – تحقيـــق السيد أحمد صقر – دار المعارف – الطبعة الرابعة .

أهل المعرفة، كما ليس كلّ مَن دنا من أبواب الملوك فُتحت له) [١] . فهو لا يجعل كل متلقٍّ للنص خبيرًا به ، أهلا لأنْ يشارك في إنشائه ، أو يبديَ نظرًا في اختيارات صاحبه وصورِ عدوله ، فالقوم ليسوا سواءً في تـــذوق الأعمال الأدبية ولا فهم المراد منها ، إلا إذا كانوا من أولئك الذين رُزِقوا ثقافاتٍ متنوعةً وواسعةً [٢] ، كهؤلاء الذين مر ذكرهم من أصحاب الخبرة والتفوُّق ، وكما تحقَّق لمحـــمد المرزُباني (٣٨٤ هـــ) من إضافاتٍ إلـــى بيت الفرزدق المشهور : (وما مثلُه في الناس إلا مملَّكًـــا ..) [٣] فمِمَّـــا قاله تعليقًا عليه : (وإنما مَدح بهذا الشعر خالَ هشام فقال : ما في النـــاس حيٌّ يقارب خالَ هشامٍ إلا هشامٌ ، الذي أبو أمه أبوه ، .. وإنما زِدنا فـــي شرحه ليُفهَم) [٤] والمرزُباني وأمثالُه غير متأثرين بمؤثراتٍ شخصيةٍ ، أو مخالفاتٍ نابعةٍ من اختلافٍ عقَديّ ، أو غير ذلك من الأسباب التي تمنع من مشاركة المتلقِّي في إنتاج النص أو سد فراغاته [٥] .

فلابد في المتلقِّي الذي يُتوقّع منه إتمام ما فـــي النصـــوص مـــن فراغات أو إبهامٍ أو غموضٍ ، أن يكون مُنَزَّهًا عن العوارض التي تُـــؤثِّر في كيفية استقباله النصَّ ، حتى لا يكون أسيرَ نظامٍ عقديٍّ ، أو ثقافيٍّ ، أو تابعًا لمذهبٍ أدبيٍّ معيّن ، فهذه عوائقُ تحجب عنه الرؤية الكاملة في عملية

---

(١) أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر ١٤١ .

(٢) الدكتور مصطفى سويف في كتاب : الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة ٤٥ – دار المعارف – الطبعة الرابعة .

(٣) تمامه : أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه ، وهو [من الطويل]

(٤) ينظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٩٧ .

(٥) ينظر : الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة لعز الدين إسماعيل ٨٤ – دار الفكر العربي ١٤١٢ هـــ ١٩٩٢ م ، وحديث الأربعاء لطه حسين ٢ / ١٨٨ وما بعدها – دار المعارف – الطبعة الرابعة عشرة .

الاستقبال ، وربما كانت النتيجة في بعض الأحوال أن يرفض عملا فنيًّا رائعا لواحدٍ من هذه الأسباب .

فالمتلقي المثاليّ هو الذي لا يحكم على الأعمال الأدبية إلا استنادًا إلى قوانينه الخاصة ، ويكون متسلحا بآليات استبطان النصوص ، حتى يساعد في إنشاء المعنى ، ويشارك في إنتاجه [١] .

المبحث الرابع

الترشيح والتجريد من منظور التَّلَقِّي

ممّا تقدّم ظهر ما يأتي :

- (الترشيح) عند كلٍّ من اللُّغويين والبلاغيين يدلّ على القوة ، و(التجريد) على العكس عندهما .
- في ضوء متطلَّبات النظم لا فضلَ لأحدهما على الآخر إلا باقتضاء المقام وتَطَلُّب السياق .
- للتّلَقِّي دورٌ فاعلٌ في فهم النصوص وتحليلها على ما هو مُرادٌ منها لأصحابها .

وذلك يستدعي أن أتناول صورًا من (الترشيح) وأخرى من (التجريد) من جهة استقبالها ، حتى يظهر دور التلقِّي في توجيهها وِجهةً هي الأولى لفهمها ، وقد اتَّضحت – قبلُ – سماتُ (التلقِّي) المقبول التي ينبغي أن يكون عليها كلُّ من أراد أن يُحلِّل نصًّا أدبيًّا ، الأمر الذي لا يتنافى مع موروثنا البلاغيّ والنقديّ .

---

(١) ينظر : قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة للدكتور / محمود عباس عبد الواحد ٢٠ ، ٢١ – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .

أولًا : صورٌ من الترشيح

الصورة الأولى :

قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } (١)

بعد أن عدّد الله تعالى صفات المنافقين (٢) من أول قوله تعالى : { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } (٣) إلى قوله تعالى : { اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } (٤) ، جاء قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى .. } هكذا مفصولًا عمَّا قبله ؛ لوقوعه كالإجابة عن سؤالٍ كأنه يدور في ذهن المتلقّي ويسأله ، هو : ما سبب تورط هؤلاء في الاتِّصاف بتلك الصفات الدنيئة ؟ فقد وُصفوا بأنهم مفسدون سفهاءُ مستخفون ، والإجابةُ عن هذا السؤال بقوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى } هي (الاستئناف البياني) عند علماء البيان ، وجاء هذا الاستئناف مُصدَّرًا باسم الإشارة (أولئك) ، وهو يميِّز المسنَدَ إليه أفضلَ تمييزٍ وأكملَه ، فصار هؤلاء المنافقون عند المتلقِّي لهذه الآيات ، كأنهم حاضرون بذواتهم ، فإذا ما أُخبِر عنهم بالموصول الذي يَكمُل مفهومه بصلتِه وهي هنا اشتراء الضلالةِ بالهدى ، فَهِمَ المتلقِّي – عن طريق تلك الصياغة – أنّ هؤلاء السفهاء ليسوا موصوفين بهذا الاستبدال

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦ .

(٢) هذا في وصف المنافقين ، ينظر : مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ٢ / ٦٤ – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٠١ ه ١٩٨١ م .

(٣) سورة البقرة الآية ٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٥ .

الأحمق فحسب ، بل وهو مخصوصٌ بهم ، مقصورٌ عليهم ، وذلك لِمَا فَهِمه من مجيء جملتِه مُعَرَّفَةَ الطرفين ، وفهِمَ – فوق ذلك – أنهم الموصوفون به دون جميع ما عداهم ، قصرًا حقيقيًّا ، وقد صرّح بعضُهم بأنه من القصر الادعائي [١] ، وبالإخبار عنهم بعد تميُّزِهم بالموصول وصلتِه تتقرّرُ الأحكام الصادرة في حقهم في الآيات السابقة على تلك ؛ فقد أَخبر عنهم سبحانه بعد تمييزهم هذا التمييز بقوله تعالى : {الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى } وفي ذلك تقريرٌ وتأكيدٌ لما سبقَ من اتِّصافهم بتلك الصفات التي تضمنتها الآيات السابقة .

ثم باستقبال الفعل (اشتَرَوْا) فإنه لا يقع في ذهن المتلقِّي سوى معناه الحقيقيّ ، وهو أخذُ شيء يَرغب فيه آخذُه مع دفعِ ما يثمِّنه لصاحبه [٢] ، ولا يَتبادر من هذا الفعل هنا غيرُ معناه الحقيقيُّ ؛ إذ لا صارفَ له عن أصل معناه ، حتى إذا ما فوجِئَ المتلقِّي بوقوع هذا (الشراء) على ما ليس من شأنه أن يُباعَ ويُشتَرى ؛ إذْ (الضلالةُ والهدَى) من الأمور المعنوية ، فإنه يرجع إلى الفعل (اشتَرَوْا) ويدرك حينئذٍ أنه ليس مُرادًا به معناه الموضوعُ له في أصل اللغة ، بل هو بتعلُّقِهِ بـ(الضلالةِ والهدَى) هذا التعلّقَ يكون مُستَعملًا في معنًى آخر ، مِن شأنه أن يتعلّق بهما وهو (الاستبدال) ، فـ(اشتَرَوْا) يُرَادُ به هنا (اسْتَبْدَلُوا) ، وذلك بعد أن شُبِّه (الاستبدال العَقَدِي) بـ(الاشتراء الحسِّي) ، بجامعِ أخْذِ مرغوبٍ وتركِ ما يُثَمِّنه ، وما تَبِع ذلك من إقصاءٍ لاعتبار التشبيه ، وجَعْلِ (الاستبدال) فردًا من أفرادِ (الاشتراء) وداخلًا

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ١ / ٢٩٩ – الدار التونسية للنشر .

(٢) ينظر : تفسير أبي السعود ١ / ٨٤ .

في جنسه ، واشتِقاق الفعل (اشتَرَوْا) منه بمعنى (استبدلُوا) ، فهو استعارةٌ تصريحيةٌ تبعيةٌ .

ولا يُكتَفَي في مثل هذه الأساليب العالية بالإشارة إلى ما ذُكِر ، بل اللَّائق بالنص المعجز أن يُشار إلى أنّ الفعل (اشتَرَى) يفيد رَغبَةَ فاعله في المُشتَرَى وحِرصَهُ على ضَمِّه وتحصيله ، خلافًا لغيره من الصيغ أو الأفعال التي هي مِن بابه : كبَاعَ ، وابْتَاعَ ، وشَرَى [1] ، واختيارُ هذا الفعلِ يُصَوِّرُ حالَ هؤلاء من وجودِ رغبةٍ شديدةٍ لديهم في (الضلال) الذي دفعوا فيه ما هو أغلى من كلِّ شيءٍ ، دفعوا فيه (الهدى) ثمنًا وعِوضًا .

وبذلك تكون الصورةُ الاستعاريةُ قد اكتملت في ذهن المتلقّي ، من استعمالٍ للفظٍ في غير ما وُضع له ، مع علاقةٍ بين معناه وما استُعمِل فيه ، وقرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ المعنى الحقيقيِّ لهذا اللفظ ، إلا أنه لم يلبث أن يتلقَّى معطوفًا بالفاء على جملة الصلة ، داخلًا في حيِّزِها ، مرتَّبًا عليها ، هو قوله تعالى (مَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) ، فيَحصُلُ عنده بهذا المعطوف ما يُوافقُ أُفُقَ توقُّعِه ؛ إذْ كان قد استقرَّ في عقله – قبلُ – أنْ لا (استبدالَ) هنا ، وأنه قد حلَّ محلَّه (الاشتراء) ، وذلك بعد دخول (الاستبدالِ) في جنسه ، وصيرورتِه من أفراده ، فالمتوقَّعُ هنا شيءٌ من جنس (الاشتراء) ، وقد كان ؛ لأنّ كلًّا من (الربحِ والتجارةِ) يُلائم (الاشتراء) الذي استُعيرَ لـ(الاستبدال) ، ويُمعِن في تناسيه ، وما يؤدِّي إلى مثل هاتين الغايتين هو المسمَّى عند البلاغيين بـ(الترشيح) للاستعارة .

وهذه الجملةُ التي اشتملت على ذلك الترشيح والتقوِّي للاستعارة ، قد جاء مع ما فيها مِمّا وافق (أُفُقَ التوقُّع) لدى المتلقِّي : ما يُخالِفه ،

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١ / ٢٩٨ .

فقد أُسنِد أحدُ ملائِمَي المستَعارِ في الفعل (اشترَوْا) إلى الآخَرِ ؛ وذلكَ أنَّ (رَبِحَ) حقُّه أن يُسنَدَ إلى من يَربَحُ حقيقةً وهم (التُّجَّار) ، ولكنه أُسنِدَ إلى سببه ، بدلًا من إسناده إلى فاعله ، والعلاقةُ بين ما من شأنه أن يُسنَدَ إليه ، وبين ما أُسنِدَ إليه في الآيةِ تَجَوُّزًا : هي السببية ؛ فـ(الربحُ) إنما يتعلّقُ بـ(التُّجَّارِ) من جهة كونهم الفاعلين له ، وبـ(التِّجارةِ) من حيث هي السبب فيه .

ومما لاشكّ فيه أنّ ما اشتمل عليه هذا التركيب ، مما هو مخالفٌ لأُفُقِ التّوقُّع لدى المتلقِّي ، وما يترتَّبُ عليه مِن تنبيه المتلقِّي أو إيقاظ حِسِّه ، أو تنشيطه : لا دخل له في الأداء المراد ، كما أنّ ما جاء معه مما هو موافقٌ لأُفُقِ التوقع ، وما يلزمه من انعدام هذا التنبيه أو ذاك الإيقاظ لا يُعَدُّ مظهرَ نقصٍ في الأداء ، وقد ظهر استواءُ كلٍّ منهما في أداء ما أريد منه بدون خللٍ أو تقصير ، فلا فضلَ لِما من شأنه التنبيهُ والإيقاظ ، ولا عيب – كذلك – فيما خلا من أدوات التأثير على المتلقِّي من تنبيهٍ أو تنشيطٍ .

ومهما يكن من شيءٍ فإنّ هذا الترشيح لتلك الاستعارة أبلغُ من كلّ ما سواه ، إذا ما استُبدل به في هذا السياق ، ولكنْ ليس لكونه (ترشيحًا) فحسب ، أي : باعتباره تقويةً للاستعارة ، ومبالغةً في تناسي التشبيه ، وتأكيدًا على دعوى الاتّحاد بين طرفيه ، بل لأنه وُضع موضعَه الأخصَّ الأشكل به [١] ، فطابق به الكلامُ مقتَضى الحال ، وأدّى به معانيَ ما كان لها أن تُؤدَّى بدونه ، فلكلّ لفظٍ معنىً يؤدِّيه لا يُؤدِّيه لفظٌ آخر سواه .

---

(١) (بيان إعجاز القرآن) للخطَّابي ، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٢٩ ، تحقيق : محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة

فأنَّى لأسلوبٍ غيرِ هذا (الترشيح) أن يُصوِّر خُسرانَهم – وقد استبدلوا (الضلالةَ) بـ(الهدى) – أقوى وأشدَّ من هذا الذي أوردها في صورة خُسران التجارة ، وهو الذي لا يوجد مَنْ لا يخافُه ويجزعُ منه ويتحاشاه ؟ وأيُّ لفظٍ كان سيُصوِّر تمرُّنَهم على هذا الخُسْرِ باختيارهم الضلالَ وتركِ الهُدَى ، وبراعتَهم فيه ، ورسوخَ قدمِ علمِهم به ، من لفظ (التجارة) المستعار [١] ، من أين كان سيُسند (عدم الربح) إلى (التجارة) الذي يفيد مِقدارَ الخسارة التي تجاوزت (التُّجّار) إلى السبب في ربحهم وهو (التجارة) نفسها ، المصوِّر لدرجة خُسرانهم بسبب ما سلكوه ؟ كيف كانت هذه المعاني ستُؤدَّى لو لم تكن تلك الملائمات للمعنى الحقيقي هي المستعملة ؟ وكيف كانت ستُصاغ إلا بترتيبها ونظمها على الوجه الذي جاءت عليه ؟ لا يخفى أن المعاني التي أُدِّيت بهذه الألفاظ وبتلك الطريقة من الأسلوب لا تُؤدَّى إلا بها ، فأداءُ المعنى المراد متوقِّفٌ على هذا الطريق ، ولا يمكن أداؤه إلا به .

فلا غَناءَ إذن لهذا النظم عن تلك الوجوه ، ولا أصلحَ منها لتصويره ، لكن لا ينبغي أن يُجعل ذلك ذريعةً لتفضيل الترشيح – أينما وُجد وكلما استُعمل – على غيره مما يكون بديلًا عنه ، بل إذا اقتضاه المقام وطلبَتْه المعاني فلا أبلغَ منه ولا محيص عنه ، ولا أقوى في الإقناع بهذا الذي نحن فيه من قول الإمام عبد القاهر – طيّب الله ثراه – عن وجوه الكلام المختلفة وطرق التعبير المتباينة : (.. ليست المزيةُ بواجبةٍ لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكنْ تعرِض بسبب

---

(١) القصد بكون لفظ التجارة مستعارًا أنه قد استُعمِلَ هو والربح مع الاشتراء ، فـ(التجارةُ) من لوازم المستعار لا المستعار له ، وليس القصدُ أنّ لفظها مستعمَلٌ في غير ما وُضع لـه ، مما يُضعِفُ الترشيح ، ينظر : التصوير البياني د / أبو موسى ٣٢٦ .

المعاني والأغراض التي يوضَع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض) [١]، وهذا ينفِي من باب أولى ما عساه أن يُفهَم من كلامِ الكشّاف مِن أنّ الترشيح يحسِّن الكلامَ ويُزَيِّنه على ما مرَّ بيانه .

أمّا قوله تعالى : { وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } ، فالمفهوم من كلام الكشّاف أنها ترشيح أيضاً [٢] ، قال : (وما كانوا مهتدين لطرق التجارة ، كما يكون التُّجَّارُ المتصرِّفون العالمون بما يربح فيهم ويخسر) [٣] ، وممّن وافقه : عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) [٤] وكذلك : مسعود بن عمر التفتازاني(٧٩١ هـ) [٥] .

إلا أنَّ صاحب (فتوح الغيب) ذهب إلى قولٍ له وجاهتُه ، وإليه تستريح النفس ، إذْ قد نفى أن يكون قوله تعالى : { وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } ترشيحًا ، فهو غير ملائمٍ للمستعار ، بل للمستعار له ، وفي تخريجه قولَ صاحب

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧ .

(٢) جاء في كلام الشيخ أبو موسى أن الزمخشري – كعبد القاهر – كان يكتفي بالنظر إلى التفريع الأول الذي يأتي بعد الاستعارة ، دون نظرٍ إلى ما بعده ، يُسقِطُهُ أو يُبقيه (ينظر : التصوير البياني ٣٢٧) .

(٣) الكشاف ١ / ١٩٠ .

(٤) قال : (وما كانوا مهتدين لطرق التجارة) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي ١ / ٤٩ – إعداد وتقديم / محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان

(٥) قال : (لمّا أضاعوا رأس المال الذي هو الهدى ، حيث أخذوا الضلالة .... تفرَّع على ذلك : عدمُ اتِّصافهم بإصابة الربح و عدمُ اهتِدائهم لطرق التجارة ، فيعود هذا أيضا إلى الترشيح) حاشية سعد الدين على الكشاف ١ / ٢٠٣ .

الكشاف : (مهتدين لطرق التجارة) قال : (لِيُرشِدَك إلى اكتساب المعطوف من المعطوف عليه معناه بحسب المقام [١]) ، يعني أنَّ المعطوف (ما كانوا مهتدين) – الذي يفيد : عدمَ الهداية فيمن يَستَبدل الضلالةَ بالهدى – لَمَّا عُطِف على (ما ربحت تجارتهم) – وهو من ملائمات المستعار ، الذي هو (الاشتراء) – اكتَسَب هذا المعطوفُ معنى ذلك المعطوفِ عليه ، الخاصّ بالتجارة ، ثم ساق (رحمه الله) دليلا مقبولا يُؤكِّد أنها تجريدٌ فقال : (ومما يدل على أنّ قوله تعالى " وما كانوا مهتدين " وصفٌ ملائمٌ للمستعار له أنك لو قلتَ : أولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى فما كانوا مهتدين ، كان على ظاهره) [٢]

وعلى القول بأنها ترشيحٌ ، يكون المعنى المراد : التأكيد على تناسي الاستعارة ، وأنّ الحال صار كأن هناك اشتراءً حقيقيًّا ، وذلك بإتْباعِه كلًّا من : الربح ، والتجارة ، وعدمِ الاهتداء لِطُرُقها ، وعلى القول بأنها تجريدٌ : تكون الأمور المعنية من جانب (المستعار) هي : عدم الربح ، والتجارة ، ثم يعود القارئ – بقوله تعالى : { وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } – إلى الاستبدال العقَدي مرةً أخرى ، فيدرك أنهم بفعلهم هذا ليسوا مهتدين ، ولكنهم ضالُّون ، وبذلك يكون قد اجتمع في الاستعارة ما يرشِّحها مع ما يُجرِّدها ، وإن كانت المرشِّحات أكثر ، ويكون المعنى المراد هو كلُّ ما تدلُّ عليه الصفات جميعُها ، وتكون كلُّ صفةٍ مقصودةً لذاتها ، بصرف النظر عن هويتها في الاستعارة ؛ (لجواز أن يُتناسَى التشبيهُ في بعض

---

(١) ينظر : فتوح الغيب ١ / ٣٢٢ .

(٢) السابق .

الصفاتِ دون بعض) [١] ، والأولى بهذه الاستعارة حينئذ أن تُسمَّى : مُرَشَّحةً مُجَرَّدةً على ما سيأتي .

الصورة الثانية :

قول العرب في البليد : (كأنَّ أُذُنَيْ قَلْبِهِ خَطْلَاوانِ)

(كأنّ) موضوعةٌ إمّا للتشبيه ، وإمّا للظنّ [٢] ، فإذا تلقّاها مُتلقٍّ فسوف يُردِّدها بينهما بدون ترجيحٍ لأحدهما .

فإذا ما تلقّى بعدها لفظة (أُذُنَيْ) فإنه سيجعلها اسمًا لـ(كأنّ) دون تعيين لِمن تكون هاتان الأذُنان ؟ ، حتى إذا عَلِم إضافَتَهما إلى قلبِ هذا البليدِ الذي أُضيفَ (القلب) إلى ضميره ، وهو معلومٌ من السياق ؛ إذ الكلام مُساقٌ لوصفهِ : أيقن أنّ هناك شيئًا مّا شُبِّه به هذا (البليد) ، وأنّ هذا الشيء لابدّ وأن يكون مضرِبَ مثلٍ في البلادة ، ومشهورًا بها ، ولا شيء أسرع حضورًا في الذهن – حينئذٍ – من (الحمار) ؛ لارتباطها عند إطلاقها ، وما أدقَّ ما وردَ عن الحسينِ الطِّيبِيّ (ت ٧٤٣ هـ) في ذلك ، حيث قال : (ثم أخذ الوهمُ في تصويره بصورة الحمار بعينه ، واختراع ما يلازم صورتَه من الأُذُنَين) [٣] .

ويلزم ذلك في خيال المتلقِّي وتقديرِه أنّ ثَمّتَ تشبيهًا قد حدث قبلُ ، وأنّه قد أُلْحِق فيه (قلبُ هذا البليد) بذاك (الحمار) ، وأنه لم يُصَرَّحْ فيه بالمشبَّه به ، بل اكتفى المتكلمُ بذِكرِ شيءٍ من لوازمه وهو (الأُذُنان) ، وفي إسنادِهما إلى قلب هذا البليد تخييلٌ للمتلقِّي بأن هذا البليد قد صار

---

(١) ينظر : المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني ٦٥١ .

(٢) ينظر : شروح التلخيص ٣ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب – الجزء الأول –٣١٩ .

من جنس (الحَمير) فصارت له أُذُنا حمارٍ ، وهما أيضًا قرينةٌ لتلك الاستعارة المكنية .

وباستعارة الحمارِ المُشبَّهِ به المتروكِ ذِكرُه ، والمُكْتَفَى بإسناد شيءٍ من لوازمه – وهما : الأُذُنان – إلى المشبَّه (قلبِ البليدِ) المستعارِ له – للبليد [١] : يقع في خيالِ المتلقّي أنّ ذلك (البليد) قد صار داخلًا في جنس (الحمير) وواحدًا من أفرادهم ، وهذا المعنى هو الذي يُؤخَذُ من قول العلامة جار الله : (جعلوه كالحمار .. فادّعَوا لقلبه أُذُنَين) [٢] ، ولله درُّه مَن بيَّن أنّ هذا المفهوم هو المغزَى من عبارة الكشاف بقوله : (والفاءُ في (فادّعَوا) مثلُها في قوله تعالى : { فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ } [٣] ؛ لأنّ قوله (فادّعَوا .. إلى آخره) عينُ قوله (جعلوه كالحمار) ، كما أنّ (القتل) عين (التوبة) ، أي : عزموا على جعله كالحمار فادَّعَوا ..) [٤] ، وبهذا القول يظهر أنّ ادّعاء الأُذُنَين لقلب البليد يجعله كالحمار في البلادة ، بمعنى دخوله في جنسه ، ويؤيد ذلك التقرير أن سعد الدين – بعد أن جعل قول صاحب الكشاف (فادّعوا لقلبه أُذُنَين) ناظرًا إلى قوله (جعلوه كالحمار) – قال مُعَلِّلا جَعلَه كالحمار بادِّعاء الأُذُنَين له : (تحقيقا للاستعارة بالكناية ، بتخييل اللوازم والروادف) [٥] ، فأكّدَ بذلك أنّه بالاستعارة وتخييلها يُعلَم أنّ ذلك (البليد) صار من جنس (الحمير) .

---

(١) متعلِّقٌ بأول الجملة (وباستعارة الحمار..)

(٢) الكشاف ١ / ١٨٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٥٤ .

(٤) هذا القول قاله الحسين الطيبي في فتوح الغيب – الجزء الأول –٣٢٠ .

(٥) حاشية الكشاف – الجزء الأول – ٢٠١ .

وإذا ما انتهى المتلقِّي إلى استقبال وصف (الأذنين) بالخَطَل (خَطْلاوَان) – أي : مُستَرْخِيَتَان – فإنّ ذلك سيكون مُتَوَقَّعًا عنده ، موافقًا لأُفُقِ انتظاره ؛ إذْ ما زالت صورة الحمار (المستعار) هي المسيطرة على خياله ، وهي التي تلوح في أُفُقه ، فهي آخرُ ما انتقل إليه ذهنه ، وباستقباله (خَطْلاوَان) يكون المُنشئُ قد دعم للمتلقي هذه الاستعارةَ – استعارة الحمار لقلب البليد – بشيء من لوازمها وصفاتها [١] ، وهذا هو المراد بقول العلامة (ثم رشَّحوا ذلك.. فـ .. ادَّعوا لهما – يعني : الأُذُنين – الخَطَلَ) [٢] .

وهذا الترشيح لتلك الاستعارة يُقَوِّي سيطرَةَ صورةِ (الحمار) ببلادته المتأصِّلة على خيال المتلقِّي ، ويكون المستعيرُ قد حاول أن يُنسِيَ المتلقِّي ارتكابَ مجازٍ أصلًا ، مُوهِمًا إياه أنّ الكلام كأنه حقيقةٌ محضةٌ ، لم يَشُبْها شيء من التجوُّزِ .

وبهذا الترشيح لتلك الاستعارة تتحقق – لدى المتلقي – بلادةٌ في المستعار له ، هي في العين بلادةُ الحمار ، وهذا هو الذي أراده المستعير بترشيح تلك الاستعارة ، وهذا هو المراد من قول العلامة جار الله : (ثم رشَّحوا ذلك رَوْمًا لتحقيق البلادة ..فـ ..ادَّعَوا لهما – يعني : الأُذُنَين – الخَطَلَ ؛ ليُمَثِّلوا البلادةَ تمثيلًا يُلْحِقُها ببلادة الحمار مُشَاهدةً مُعايَنةً) [٣] .

---

(١) قال صاحب الكشاف عن ترشيح الاستعارة : (هو : أنْ تُساق كلمةٌ مَساقَ المجاز ، ثم تُقَفَّى بأشكالٍ لها وأخواتٍ) ١ / ١٨٩ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) الكشاف ١ / ١٨٩ ، وبهذا الفهم لعبارة الكشاف ، وفي ضوء قراءتي لِما قاله الفاضلان (الطيبي والتفتازاني) تبينتُ أنّ العلّامة جار الله قد نظَم عبارته على طريق (اللف والنشر

وبهذا يُعلَم أنَّ (الترشيح) ليس حليةً وزينةً شكليةً ، ولا مجرَّدَ تأكيدٍ للاستعارة وتقويةً لها ، ولكنه طريقٌ من طرق التعبير ، وصورةٌ من صور الأداء ، يختاره الناظم ليُبَلِّغَ به ما يريده إلى المتلقي كما هو عنده [١] ، ولولا هذا الطريق التعبيري ما نُقِل المعنى كما هو عند قائله .

الصورة الثالثة :

قول جميل ابن معمر (٨٢ هـ) [٢] : [من الطويل]

رمتْني بسهمٍ رِيشُهُ الكُحْلُ لم يَضِرْ ظَواهِرِ جِلْدي وهْوَ في القلب جارحِي

قال محمد الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) : (المعتبر في الاستعارة إمّا جانب المستعار منه ، وهو أن تراعيَ جانبه وتوليه ما يستدعيه ، وتضم إليه ما يقتضيه ، أو جانب المستعار له . فالأول هو (الترشيح) كقول كثيّر :

رمتْني بسهمٍ رِيشُهُ الكُحْلُ لم يَضِرْ ظَواهِرِ جِلْدي وهْوَ في القلب جارحِي

.. المستعار : الرمي منظورا إليه في لفظ السهم) [٣]

المرتب) هكذا : [جعلوه كالحمار ، ثم رشَّحوا ذلك روْما لتحقيق البلادة ، فادَّعَوا لقلبه أُذُنين ، وادَّعَوا لهما الخَطَل ؛ ليُمثِّلُوا البلادة تمثيلا يلحقها ببلادة الحمار مُشَاهَدَةً مُعَايَنَةً]

(١) وهذا يُعدُّ من أدق حدود " البلاغة " ، والذي قال به الحسن العسكري ، ينظر : كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ١٠ .

(٢) نَسب هذا البيت إلى كُثيّر عزّة – غير الرازي – كلٌّ من : (أبي العلاء المعري) و (يحيى بن حمزة العلوي) ، يُنظر :

– شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعرّي " معجز أحمد " ١ / ٧١ – تحقيق ودراسة عبد المجيد دياب – دار المعارف – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م

– الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١١٤ –تحقيق محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م

وهو في ديوان جميل ٦٨ ثاني خمسة أبيات – بتحقيق بطرس البستاني – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان –١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ١٤٥ ، ١٤٦ .

فيرى الفخر الرازي أن هذا البيت من الاستعارة المرشَّحة ، والمأخوذ من عبارته أن المستعار هو لفظ (السهم) ، وهو يستدعي ويقتضي (الرمي) ، فالفعلُ (رمتني) ترشيحٌ ؛ لأنه من ملائمات المستعار منه (السهم) .

وقيل : إنّ ما في هذا البيت استعارةٌ مطلقةٌ ؛ لأن (ريشه) من ملائمات المشبه به (السهم) ، من قولهم : راش السهمَ إذا ألصق عليه الرِّيشَ ليكون أحكَمَ في الرماية [١]، و (الكحل) من ملائمات المشبه (نظرةُ الحبيبة المؤثِّرةُ) [٢] ، واجتماعُ الترشيح مع التجريد في الاستعارة يجعلها مطلقةً عند بعضهم ، فكأنما خلت منهما معًا ، وسيأتي بيانٌ للخلاف حول ذلك في موضعه .

وقبله هذا البيت :

رمَى الله في عينَيْ بُثينةَ بالقذَى وفي الغُرِّ من أنيابها بالقوادحِ

وسواء أكان المعنى على أنّه يدعو عليها حقيقةً – وهو الأقرب – أم لا [٣] : فإنّ الفعل في قوله : (رمى اللهُ) حقيقةٌ لُغويّة ؛ إذ هو يدعو

---

(١) راش السهمَ يَرِيشُه : أَلْزَقَ عليه الرِّيشَ . القاموس المحيط مادة (ر ي ش) .

(٢) ينظر : البيان العربي ٤٤٢ – د محمد عبد الرحمن شعبان عبد ربه – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

(٣) تطرق العلامة الرضي – في شرحه كلام ابن الحاجب عن الأصوات الدالة على أحوالٍ في نفس المتكلم ومنها (وَيْ) – إلى قولهم (وَيْلمِّهِ) فقال : (إنّ الشيء إذا بلغ غايتَه يُدْعَى عليه صونًا له عن عين الكمال ، كما قال :

رمَى الله في عينَيْ بُثينةَ بالقذَى وفي الغُرِّ من أنيابها بالقوادحِ)

شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٢٤ ، ١٢٥ – تحقيق يوسف حسن – منشورات جامعة قاز يونس – بنغازي – الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .

عليها أن يَرمي الله في عينيها ما يُؤذيها – كالتراب أو العود أو غيرهما – ، وأن يرمي في أنيابها الحسانِ النقيّةِ البياضِ : الآفاتِ التي تُفسدها ، ثم علّل الشاعرُ هذا الدعاءَ بالبيت بعده (رمتني .. إلخ) ، فهو استئنافٌ بيانيٌّ ، وقد شاكلَ بين الدعاءِ عليها والعلةِ فيه ، فاستعمل في التعليل ما استعمله في المعلول فقال : (رمتني) ، جاعلا رَمْيَها إياه بسهمٍ عِلّةَ دعائه عليها بأن يرمي الله في عينيها ما يُؤذيها .

والمتلقّي لهذا الشعر قد وطّن نفسه على أنّ (الرمي) في أول تلك الأبيات مستعملٌ في معناه الحقيقيِّ ، وقد استمرّ الشاعر على ما يوافق هذا التلقِّي باستعماله (الرمي) في البيت الثاني مُسنَدًا إلى (بُثَيْنةَ) باعتبار وقوعه منها ، وبإسناده إلى نفسه باعتبار وقوعه عليه ، وبتركيبه ريشًا على ذلك السّهم ، والذي يكون به السهم أحكمَ في الرماية ، فهذه الثلاثة متوافقةٌ متلائمةٌ فيما بينها ، ومع سياق البيت الذي قبلها .

ولكنه بإخباره عن (الرِّيش) بـ (الكُحلُ) يكون قد أَتَى بما يخالف أفق التوقع عند التلقِّي ؛ إذ جاء بغير ما ينتظره ويترقَّبُه ، وحينئذ يراجع اختياراتِ الشاعر واستعمالاتِه التي عَدَل فيها من طريقٍ إلى طريقٍ

وقيل : إنّ معنى قوله : رمى الله في عيني بثينة ... إلخ : سبحان الله ما أحسنَ عينيها ، من ذلك قولهم : قاتل الله فلانًا ما أشجعَه ! ، وأنيابُ القوم : ساداتُهم ، أي : رمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها ؛ لأنهم حالوا بينها وبين زيارتي .

وقيل : إنه لم يدْع عليها بذلك ، وإنما هو كما يقال : قاتله الله ما أفرسَهُ ! على وجه التعجب .

وقيل : أراد بالعينين رَقِيبَيها ، وبالغُرِّ من أنيابها : كِرامُ ذويها وعشيرتها ، والمعنى : أفناهم الله وأراهم المنكرات .

يُنظر : خزانة الأدب للبغدادي ٦ / ٣٩٨ ، هذا .. وقد دلّل البغدادي بعد ذكره هذا على أن جميلًا (الشاعر) قد دعا على (بُثَينة) حقيقةً ، وقد أتى بأدلّة مقبولة على ذلك . يُنظر السابق ٤٠٠ – ٤٠٣ .

، فيكتشف أن (السهم) قد استعمله الشاعر في غير ما وُضِع له في أصل اللُّغة ، وأنه قد استعاره واستعمله في (نظرة المحبوبة المؤثِّرة) ، والقرينةُ التي استند عليها في صرف لفظ (السهم) عن أن يكون معناه الوضعي هو المراد هي لفظ (الكحل) ، الذي جعله الشاعر رِيشًا للسهم ، والشاعرُ بذلك لم يكن قد استعار (السهم) للنظرة المؤثِّرة من المحبوبة فحسب ، بل يُقال : إنّ الشاعر قد استعمل مع (السهم) المستعار أشياء من فصيلته هي : الرميُ ، وفاعلُه ، ومفعولُه [١] ، والريشُ الذي يُقوِّى ويُحكِم أداءَ السهم .

وعندما أخبر الشاعرُ عن هذا السهمِ بأنه (لم يَضِر ظواهرَ جِلده) ، يكون قد عاد – وعاد معه المتلقِّي – إلى (النظرة المؤثِّرة) التي استعار لها الشاعرُ (السهم) ، فهي التي ليس من شأنها التأثيرُ في الجلد ، وإنما أثرُها يكون في القلب ، غيرَ أن هذا العَوْد من الشاعر لم يكن خالصًا ؛ إذ لم يستعمل في (النظرة المؤثِّرة) ما هو لها من الأفعال ، بل جاء بالفعل (يَضِر) الموضوع للمذكّر ، وهذا يصرف المتلقِّي إلى (السهم) مرةً أخرى ، فما يزال لفظُ الجملة مشيرًا إلى (السهم) ، ومعناها منصرفٌ إلى (النظرة المؤثرة) ، وكذلك التعبيرُ بضمير المذكَّر في قوله : (فهو في القلب جارحِي) فإنه يَلفت المتلقِّي إلى (السهم) مرّةً أخرى ، ومعناه يأبىَ إلا أن يكون للنظرة كما في جملة (لم يَضِر) .

---

(١)هذا في ضوء ما تَوصّل إليه المحقق البغدادي – رحمه الله – من أن الدعاء عليها كان حقيقةً ، في ضوء ما ذكره من توديعِ جميلٍ بثينةَ وذَهابِه إلى الشام ، ووصالها بعده وبدلا منه (حَجْبَةَ الهلالي) ينظر : خزانة الأدب ٦ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

وغيرُ خافٍ أنه على ضبط (جارحِي) مكسورًا كما في الديوان ، يكون بناءُ الجملة مختلِفًا عن ضبطه مرفوعًا على ما هو المشهور في روايته (وهْوَ في القلب جارحُ) ، فعلى رواية الكسر – وهي أشدّ مبالغةً – يكون الشاعر قد أوقع علي نفسه الجَرحَ مرَّتين ، مرةً على عموم شخصه ، والأخرى في قلبه ، بخلاف رواية : (فهو في القلب جارحُ) ، فضلًا عن تقديم الجار والمجرور الذي يفيد – زيادةً على المحافظة على الوزن وتحقيق القافية – التعجيلَ بمحلِّ الجَرح المقصودِ للشاعر وأنه الأهمُّ عنده .

ومهما يكن من شيء فإنّ ما أصحبه الشاعرُ (السهمَ) من (الرمي ، وضميرِ المحبوبة الذي هو فاعل " رمتني " ، والرِّيشِ ، وما يناسب ذلك من تذكيرِ كلٍّ من الفعل (يَضرِ) ، والضميرِ " هو ") : لَمِنْ ملائمات المشبه به ، فهذه الأمور كلُّها مُرَشِّحاتٌ للاستعارة المصرّح بها في لفظ (سهمٍ) وتقويةٌ لها ، وزيادةٌ في دعوى الاتِّحاد بين المستعار له والمستعار منه ، وأما (الكحلُ ، وعدمُ ضَيْر ظواهر الجلد ، والجَرحُ في القلب) ، فمِمَّا يُلائم (المشبه) الذي هو (نظرة المحبوبة المؤثرة) ، ويقوم (الكحل) بدور القرينة ، والباقيان في عرف البلاغيين تجريدٌ للاستعارة وإضعافٌ لقوتها ؛ لِمَا يتحقّق به من عَوْدٍ إلى تَذَكُّرٍ بالتشبيه وتخيُّلِه في الكلام ماثلًا ، ولاجتماعِ ملائماتٍ للمشَبَّه وملائماتٍ للمُشَبَّه به : قيل في مثل هذه الاستعارة إنها مطلقةٌ .

وبهذا الخليط من نوعَيْ الملائمات الذي ذكره الشاعرُ مع الاستعارةِ ، الذي جمع به بين (الترشيح والتجريد) يكون الشاعر قد جعل استعارتَه في مَرتَبَةٍ وُسطى من البلاغة ، فلا هي ارتفعت إلى درجة (الترشيح) ، ولا هي انحطت حتى لحقت بـ(التجريد) الذي هو

أدنى درجةً من الترشيح والإطلاق ، هذا هو المقياس التي تُقاس به أنواع الملائمات لكلٍّ من طرفي الاستعارة عند كثيرٍ من علماء البلاغة .

وقياسًا على ما سبق ، واعتمادًا على نظرية النظم التي بناها شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر ، والذي ينفي فيها المزيّةَ عن الوجوه والفروق إلا بحسب المعاني والأغراض [١] ، فالوجهُ الذي يُعدّل إليه عن كلِّ ما سواه ، لا فضيلة فيه إلا بالمعنى الذي يُؤدِّيه ، والذي يكون مرادًا لصاحبه ، في ضوء ذلك نقول :

لا خلاف في أنّ هذا الشاعر قد أصابَ فيما استعاره ؛ لقُرب الشبه بين المستعار منه والمستعار له ، وكذلك فيما رشّح به تلك الاستعارة ؛ لِما في هذا الترشيح من زيادة ادِّعاءٍ في تناسِي التشبيه ، وما يورثه ذلك من تحقق للمبالغة في المعنى ، أما ما جرّد به تلك الاستعارة وهو : (عدمُ إضارة الجلد ، والجَرحُ في القلب) ، فإنّ الشاعر قد استطاع – بتذكيرهما – أن يجعلهما صفاتٍ للسهم المستعار ، فيكون قد جعل ما هو من صفات (نظرات المحبوبة المؤثِّرة) صفاتٍ للسهم ، وهذا أبلغ من أن يكون المذكور كلُّهُ ترشيحًا للاستعارة ؛ لما فيه من سيطرة المستعار منه ، وضمِّه صفاتٍ إليه هي ليست له في الحقيقة والواقع .

وهذا المعنى الذي أدّاه ما يُسَمَّى في عرف البلاغيين بـ (التجريد) ، لم يكن لِيُؤَدَّى لو كان الشاعر قد استبدل به ما هو من ملائمات (المشبه به) وهو المسمَّى بـ(الترشيح) ، بأن يكون ما ذكره كلُّه مع (السهم) المستعارِ ترشيحًا محضًا ، لا يشوبه شيء من التجريد ، كأنْ يقول :

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ٨٧ .

رمتني بسهمٍ ريشُهُ الكحلُ قاطعٌ ظواهرَ جلدي وهو للقلب واصل

نعم يكون ذلك ترشيحًا صريحًا محضًا ، وهو مُقَوٍّ لتناسي التشبيه في الاستعارة ، إلا أنه يُفَوّتُ نوعَ المبالغة التي أدَّاها ما جاء عليه نظمُ البيتِ ، فضلًا عن ذَهاب الرونق المترتِّب عليه ، والمَلَلِ الناشئ عن تتابعِ صفاتٍ للمستعار منه فضلًا عن كثرتِها .

ولذلك فنحن لا نتَّفق مع القائلين بأفضليته الترشيحِ ، وارتفاعِ بلاغتِه عن التجريد أو الإطلاق ، بل إن أحدَهما إذا صادف مقامَه ، وتحقّقت به المطابقةُ لمقتضاه ، كان هو الأبلغَ دون سواه ، ولله درّ الإمام عبد القاهر حين قال : (ليس من فضلٍ ومزية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذي تُريدُ والغرضِ الذي تَؤُمُّ) [١] .

---

(١) السابق نفسه .

ثانيًا : صورٌ من التجريد

الصورةُ الأولى :

قول كُثَيِّر صاحب عَزَّة (١٠٥ هـ) : [من الكامل]

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكًا غَلِقت لِضَحْكَته رِقابُ المالِ [١]

جعله محمد القزويني (٧٣٩ هـ) من الاستعارة المجرّدة ، بأن يكون الشاعر قد استعار (الرداءَ) للمعروف ، بعد أن شبّهه به ، بجامع مطلق الصَّوْن عمّا يُكرَه ، فـ (الرداءُ يصون ما يُلْقَى عليه من كلّ ما يُكرَه حسًّا ، والإعطاءُ يصون عِرْض صاحبه) [٢] ، ولفظُ (غَمْر) تجريدٌ للاستعارة ؛ إذْ هو وصفٌ يلائم (المعروفَ) الذي استُعير له (الرداء) ، قال في الإيضاح : (وَوَصَفَه – يعني الرداء – بالغَمْر الذي هو وصفُ " المعروف " لا " الرداء " ، فنظرَ إلى المستعار له) [٣] .

فالخطيب – رحمه الله – قد تلقّى هذا الشاهد ، وأَكْملَ ما فيه من فراغ ، فساهم في إنتاج المعنى وبيانه ، وذلك أنه رأَى أنّ لفظ " الرداء " مُرادٌ به الإعطاء ، وأنه بوصف الشاعر إياه بـ " غَمْر " يكون قد جرّد

---

(١) هذا البيت هو الأخير من قصيدة قالها في مدح عبد العزيز بن مروان أولها :

إِرْبَعْ فَحَيِّ معارِفَ الأطلال بالجَزْعِ من حُرُضٍ فَهُنَّ بَوَالِ

ديوانه ٢٨٤ ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، لبنان ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م .

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر السعد (ضمن شروح التلخيص) ٤ / ١٤٩ ، ومواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح – الموضع نفسه .

(٣) ضمن (شروح التلخيص) ٤ / ١٢٩ ، ويُنظر : عروس الأفراح بشرح تلخيص المفتاح : الموضع نفسه .

الاستعارة [١] ، والقرينة هي السياق ، أي أنّ ما سِيق في الكلام من قوله " إذا تبسّم ضاحكا .. إلى آخر البيت " قرينةٌ صارفةٌ للفظ " الرداء " عن أن يكون المراد به معناه الحقيقي .

ولا يخفى أن الخطيب قد جعل (غمرًا) صفةً لـ(المعروف) المستعار له ، مع أنه ليس له في الحقيقة ، وإنما هو مجازٌ فيه ، كما أنه مجازٌ في (الرداء) كذلك ، قال ابن السبكي (٧٦٣ هـ) : (فإنّ لفظ (غمر) لا يلائم باعتبار الحقيقة " الرداءَ " الحقيقي ، ولا (المعروفَ) ، وباعتبار المجاز يناسب كلًّا منهما ، فتقول : ثوبٌ غمرٌ ، ومعروفٌ غمرٌ ، على سبيل المجاز) [٢] ، ولا يخفى أنه جعل السابقَ من ملائمَيْ المستعار له تجريدًا ، والآخرَ المتأخّرَ قرينةً .

وهذه القراءة للخطيب التي تلَقّى بها بيت (كُثَيِّر) والتي توصّل من خلالها إلى أنّ (الرداء) استعارةٌ مُصرَّحةٌ ، وأنّ القرينة هي جملة الشرط ، وأنّ التجريد قد حصل بلفظ (غمر) ، هذه القراءة وذلك التلقّي قد اعتمد فيهما الخطيب على اعتبارات رآها في معطَيات اللُّغة ، منها : أنّ (الرداء) ليس المراد به في هذا السياق معناه الحقيقي ، بل أريدَ به معنى المعروف والإعطاء ، ومنها : أنّ (غمر) من ملائمات (المعروف) ، وبما أنه ليس أحدُ طرفيْ الاستعارة أولَى به ، فإنه يكون قد اعتمد في ذلك على الشائع من وصف (العطاء) بالكثرة دون (الرداء) [٣] ، ومنها :

---

(١) تبِع في ذلك العلامةَ جارَ الله الزمخشري ، يُنظر : الكشاف ٣ / ٤٨٠ .

(٢) عروس الأفراح ٤ / ١٣٢ .

(٣) قال العصام : (وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء) الأطول في شرح التلخيص للعصام ٢ / ١٤٢ .

أنه إذا اجتمع ملائمان للمستعار له في الاستعارة التصريحية فإنّ الاختيار إنما يكون للسامع ، يجعل أيهما شاء قرينةً ، والآخرَ تجريدًا [١] .

وغالب الظن أن الخطيب في هذا الموضع كان قد اعتمد المبدأَ القائل : إنّ الأقوى دلالةً على عدم إرادة المعنى الحقيقي للّفظ المستعار هو القرينة ، والآخرُ يكون تجريدًا [٢] ، تابعًا في ذلك العلامة جار الله [٣] ، وهذا إنما يتحقق إذا ما قُطِع البيت عن سياقه ، وحينئذٍ يكون مقبولًا ومستساغًا أن تكون جملة الشرط (إذا تبسم ضاحكا .. إلى آخر البيت) هي القرينة ؛ لأنها – حينئذٍ – أقوى في الدلالة على المعنى المجازي من لفظ " غمر " الذي يوصف به كلٌّ من المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لـ(الرداء) ، وهذا ما توصّل إليه مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩١ هـ) فصرّح به في قوله : (ثم وصَفَه – يعني : الرداء المستعار للمعروف – بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء ، تجريدًا للاستعارة ، والقرينةُ سياقُ الكلام) [٤] .

---

(١) ينظر : السابق .

(٢) عزا هذا القولَ عصام الدين إلى بعض الأفاضل ، ينظر الأطول ٢ / ١٤٢ .

(٣) نص عبارته : (استعارَ الرداء للمعروف ؛ لأنه يصون عِرض صاحبه صونَ الرداء لِما يُلقى عليه ، ووَصَفَه بالغمر الذي هو وصفُ المعروف والنوال ، لا صفة الرداء ، نظرَ إلى المستعار له) الكشاف ٣ / ٤٨٠ ، وفي كثير من التفاسير : (نظرًا إلى المستعار له) .

(٤) المطول ٣٧٧ ، و ينظر كلّ من : المختصر وعروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٤ / ١٢٩

هذا .. والذي يقتضيه التلقّي : اعتبار (غمر) قرينةً لتلك الاستعارة [١] ، وأنّ جملة الشرط بعدها بأجزائها تجريدٌ لها ، وذلك أنّ الشاعر قال في المقطع الأخير من هذه القصيدة والذي بناه على أربعة أبيات أولها :

فَنَبَذْتُ ثَمّ تحيّةً فأعادها غَمْرُ الرداء مُفَضْفضُ السِّربالِ

بهذا البيت يدرِك المتلقِّي أنّ الشاعر ابتدأ ممدوحَه بالتحيَّة ، وأنه قد حيّاه بمثلها ، وفي الشطر الثاني وصَفَه بأنه (غَمْرُ الرداء مفضفضُ السربالِ) ، وهذا إجمالٌ وإبهامٌ ؛ لأنه لا يوجد ما يصرفه عن ظاهره ، ولا هو – على حقيقته – ممّا يُمتَدَح به ، فلما قال الشاعر بعده :

يُعطِي العشيرةَ سُؤْلَها ويسودُها يومَ الفَخار ويومَ كلِّ نَبالِ [٢]

اتّضح الإبهامُ وزال الإجمالُ ، وذلك بأن يكون المتلقّي قد عاد إلى قوله (غمر الرداء ..) وأعاد قراءتَه مرةً أخرى ، فأدرك أنّ المراد بهذين الوصفين هو كثرةُ المال ، وما يترتب عليه من زيادةٍ في البذل والعطاء [٣] ؛ إذ لا علاقة في الخيال بين إعطائه بني أبيه الأدْنَيْنَ وقبيلتَه سُؤْلَهم ،

---

(١) توصل إلى ذلك أستاذنا الدكتور / فوزي السيد عبد ربه في كتابه : دراسات في علم البيان ٢٣٦ ، سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م ، قال : (جعلوا الأول تجريدًا والثاني قرينةً ، والأولى في مثل هذه الحالة العكسُ) .

(٢) رواية سمط اللآلي : (وكلّ يومِ نَبَالِ) ينظر : سِمْطُ اللآلي في شرح أمالي القالي ٩٣٤ للوزير أبي عبيد البكري الأونبي –تحقيق عبد العزيز الميمني – مطبعة لجنة التأليف والترجمة .

(٣) قال ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق : (والغَمْرُ : الماءُ الكثير ، ويُقالُ : رَجُلٌ غَمْرُ الخُلُق إذا كان واسعَ الخُلُق ، وهو غَمْرُ الرّداء : إذا كان واسعَ المعروف وإنْ كان رداؤه صغيرًا) إصلاح المنطق ٤٢ – شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف .

وسيادتِهِ عليهم أيامَ الفخرِ وذِكرِ الفضائلِ ، وبين سَعَةِ ردائــه وسِــربالِه الحقيقيين .

ثم قال الشاعر – وقد حوّل أسلوبه عن الغيبة إلى الخطاب – :

وبَثَثْتَ مَكْرُمَةً فقد أعدَدْتَها رَصَدًا ليومِ تفاخُرٍ ونِضالِ

وهذا التحوّلُ إلى الخطاب يدفع إليه الترقّي في المدح ، فقد زاد فيــه بــأنْ وَصَفَ ممدوحَه بنشر أفعال الخير ، وتوزيعِها بين الناس ، وذلــك ترقّيًــا ليوم تفاخرٍ ، وآخر يكون فيه نزالُ خطبٍ ودفاعٌ عن العشيرة .

فإذا ما عاد بعد بيتين وَوَصَفَه بأنه (غَمْرُ الرداء) فكأنه قــد ردَّ العجز على الصدر ، وكأنه بذلك يؤكِّد للمتلقّي أنّ المــراد بـــ (غَمْــر الرداء) هو المعنى الذي أراده منه أوّلا ، فقد ادّعى أن معناه المراد هنــا هو " المعروف والعطاء " ، ثم ذَكَرَ ما يشهد لصحة مُدّعاه في البيتين قبلَ هذا ، ثُم أعاد ذلك الذي ادّعاه أوّلا في البيت الرابع والأخيــر مــن هــذا المقطع بقوله (غمر الرداء) ، موافقًا بذلك أُفُقَ التوقــع لــدى المتلقّــي ، فوصْفُه " الرداءَ " بأنه " غَمْرٌ " بعد أن فعل ذلك أوّلًا دليلٌ للمتلقّي على أنّ المراد بـــ " الرداء " ليس إلا العطاء والسخاء وفعل الخير .

ومن هنا : فالأولى أنْ يكون (غَمْرُ) قرينةً مكــرَّرة لاســتعارة الرداء للمعروف ؛ إذ ما يُذكَر من ملائمات المشبَّه في التصريحية أَوْلــى بأن يكون قرينةً لها [١] ، فإذا ما انتقل المتلقّي إلى ما بعد (غمر الرداء) من جملة شرطية تُرتّب وقوعَ المال في يد سائليه واستحقاقَهم إيــاه علــى تبسمه ضاحكًا ، وكلُّها من ملائمات المستعار له ؛ إذ هي وصْفٌ للمُعطِــي

---

(١) قال عصام الدين : (ونحن نقول : أيهما سَبَقَ في الدلالة على المراد قرينــةٌ ، والآخــر تجريد) الأطول ٢ / ١٤٢ .

– فلا يسعه إلا أن يجعل ذلك الشرط تجريدًا لتلك الاستعارة ؛ إذِ المتلقّي قد سبق له تحديد مراد الشاعر من كلٍّ من (غمر) و (الرداء) مـرةً بعـد مرةٍ ، وقد جَمَعَ ذِكرُ (غمر) ثانيةً بين وضوح الإشارة إلى المراد مـن (الرداء) ، والأسبقيةِ في الذكـر ، وهما يرشِّـحان كونَه (قرينـةً) لا تجريدًا .

والسبب في عدم تلقّي هذا الشاهد بهذا الأولى ذِكرُه مقطوعًا عـن سياقه – كما مرّ – ، وإن كان الشيخُ محـمد بـن عرفـة الدسـوقي (١٢٣٠ هـ) – رحمه الله – قد عَـوّدَنا دون غيره ممّـن اهتموا بـ (تلخيص القزويني) ، أن يذكر سياق الشاهد الذي يتعرض له في حاشيته الغنيةِ المُمْتِعةِ على مختصر سعد الدين ، إلا أنّ ذلك لم يكن مطّرِدًا عنـده في جميع الشواهد ، وكان بيتُ (كُثَيِّر) من هذا الذي لم يعبأ به ، فلم يذكر أبياتًا قبله ، ولم يُشِر إلى المناسبة التي قيلت فيها قصيدتُه .

ولما كان منهجُ البلاغيين في تناول النصوص ليس واحـدًا [١] ، فإننا نلتمس العذر في تلقّي هذه الاستعارة بهذا الذي هـو عنـد الخطيـب وغيرِهِ ، وقد ترتب على سَوْقِ هذا البيت مفصولًا بينـه وبـين سـياقه ، صيرورةُ (جملة الشرط) بعد الاستعارة أقوى من لفظ " غمر " في الدلالة على المعنى المجازي للرداء ، بالإضافة إلى أنّ الوصف " غمر " يتنازعه كلٌّ من معنَيَيْ " الرداء " (الحقيقيِّ) ، و(المجازيِّ المراد من اسـتعماله هنا) ، بل أكثر من ذلك ؛ إذ لا يُستبعد أن يوجد من يرى أنه من ملائمات المستعار منه ، فينقلب الوضع ، ويُحكم بالعكس ، ويتحول التجريد ترشيحًا ، قال العلامة المدقِّق عبد الحكيم (١٠٦٧ هـ) مُقَيِّدا مناسـبةَ " غمـر "

---

(١) ينظر : مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث د/إبراهيم الخولي ٤٦٢ .

للعطاء : (إذا كان من غَمَرَ الماءُ غَمارةً وغُمُورةً إذا كَثُر) ثم قال : (وإذا كان من قولهم : ثوبٌ غامرٌ أي واسعٌ فهو ترشيحٌ) [١] ، ويؤيد هذه القراءة ما ذكره مدوِّنو اللغة من استعمالاتٍ متعدِّدةٍ للفظ " غمر " ، وانطلاقًا من هذا الاعتبار رأى أحدُ أساتذتنا الأجلَّاء أنّ هذه الاستعارة مطْلَقة [٢] .

غير أن هذه القراءة وذاك التلقي – مع اعتمادهما على اعتباراتٍ وقوانين مأخوذةٍ من أعراف الاستعمالات اللغوية – لا نكاد نجد لها غناءً عن النظر إلى النفس المنشئة لهذا الشعر ، وما نُظِم في خيالها من معانٍ ، وما اختارته تلك المعاني من ألفاظٍ وصُوَرٍ وخصوصياتٍ ، صوّرت تلك المعاني ونقلتها إلى المتلقِّي .

فلولا أنّ الشاعر صاحب النص قد قصَد إلى التجريد لَمَا أتى بلفظٍ له وجهٌ راجحٌ في الملاءمة للمستعار له ، قال في الكشاف : (ولو نظر إليه .. لقال كُثَيِّر : ضافي الرداء إذا تبسم ضاحكا) [٣] ، يعني لو نظر الشاعر صاحب النص إلى المستعار منه ، وأراد وصفَه وذِكْرَ ملائمه لقال (ضافي الرداء) ، أي أنّ الشاعر لو كان قد أراد ترشيحَ الاستعارة بدلًا

---

(١) هو عبد الحكيم السِّيَالَكوتي له حاشية مفيدة على المطوَّل مطبوعة ، لكنها ليست في حوزتي الآن ، وقد نقل ذلك عنه الشيخ الدسوقي في حاشيته على المختصر ٤ / ١٢٩ (ضمن شروح التلخيص) ، وفي القاموس : (الغَمْرُ : الماءُ الكثيرُ .. والكريمُ الواسعُ الخُلُق .. ومن الثيابِ السابغُ) القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي – مادة (غ م ر) .

(٢) هو أستاذنا الدكتور فوزي السيد عبد ربه قال معلِّلا رؤيةَ الإطلاق فيها : (لأنه ذُكر فيها بعد القرينة شيءٌ يَصلح بمعناه المجازي لكلٍّ منهما ، فيكون نظيرَ ما ذُكر فيه ملائمٌ لهذا وملائمٌ لذاك بالتساوي) دراسات في علم البيان ٢٣٧ .

(٣) الكشاف ٣ / ٤٨٠ .

من تجريدها لكان قد أتى بلفظ (ضافي) الذي هو من خواص وملائمات (الرداء) بمعناه الحقيقي ، أمَا وأنه قد اختار (غمر) وعدل عن (ضافي) ، فالتجريد مراده .

بقيت الإشارة إلى أهمية هذا التجريد ، ودورِه في التصوير والتوصيل ، والفرقِ بينه وبين الترشيح في هذا المقام ، الترشيح الذي به تَتَحقّق المبالغة في دعوى الاتحاد ، ويزداد تناسي التشبيه ، فنقول : إن هذا التجريد لتلك الاستعارة – وهو يُمثِّل (الإيضاح بعد الإبهام) ، أحد أساليب الإطناب – يدفع بالمتلقِّي إلى تَرقُّبِ ما يأتي بعده ممّا يتحقق به الإيضاح لهذا الإبهام ، الذي يوجده إخبارُ الشاعر عن الممدوح بأنه (غمر الرداء) ، فبعد تلقِّي هذا الإخبار عن الممدوح تأتي جملة الشرط لتبيّن وتوضّح ما أراده منها ، وهو أنه من دلالات كرمه (أنّ تبسمه مبتدئًا أو شارعًا في الضحك كافٍ في وصول المال إلى العفاة ، وتمكنهم منه تمكنَ المرتهِن من الرهن إذا غَلِق في يده ولم يُفكّ في الموعد المضروب) [١] .

ولو أنّ الشاعر كان قد استبدل بهذا ملائما للمستعار منه كأن يقول مثلا :

غمرُ الرداء إذا توزع ثوبُهُ وسعت مساحتُهُ عفاةَ المالِ

لكان ذلك أقوى في دعوى الاتِّحاد ، وأشدَّ في تناسي التشبيه ، وأبلغَ في أداء الاستعارة ، إلا أنه مُفوِّتٌ لتعيين الفائدة المقصودة للشاعر ، التي هي بيان المراد من قوله : (غمر الرداء) ، فضلا عن أنه مُلبِسٌ في تعيين ما تفيده ألفاظه ؛ إذ لا يَبْعُد أن يَفهم المتلقِّي أنّ ما ذُكر من ترشيحٍ مرادٌ بعينه في الممدوح ، فيضيعُ مرادُ الشاعر من المبالغة في وصفه بالكرم ، والذي من مظاهره : تملُّكُ العفاةِ أموالَ الممدوح بمجرد شروعه في الضَّحك ،

---

(١) دراسات في علم البيان ٢٣٦ .

فضلا عن خِسَّة المعنى المفهوم من هذا التعبير وسُـقوطِه ؛ إذ لا يُمتـدح بسَعة الرداء ووفرته ، حتى إنه لَيَسَعُ كثيرًا من السائلين إذا ما وُزّع عليهم فيكسوهم ، فلا أنسبَ للمقام من التجريد ، ولا بلاغةَ هنا إلا بـه ؛ وذلـك لتوقُّف أداء المعنى المراد على أسلوبه ، فهو الذي يقتضيه النظم دون سواه في هذا المقام .

الصورة الثانية :

قول يزيدِ بن مَسْلَمَةَ بن عبد الملك يَصِفُ فرسه بأنه مؤدَّبٌ : [من الكامل]

وإذا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انصرافِ الزَّائرِ[١]

تُوقِع هذه الاستعارة في نفس المتلقّي من أول وهلة معنى (الاحتباء) الذي هو جمع الرجُل ظهرَه وساقَيْه بثوبٍ أو نحوه ، وما يلزم ذلك من السكون وعدم التحرك في أي اتِّجاه ، فكأنه مكبوحٌ [٢] ، ثم إنّ هذا الكبح ليس مـن

---

(١) الاحْتِبَاءُ : (هُوَ أنْ يَضُمَّ الإنسَانُ رِجْلَيْهِ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ ، يَجْمَعُهُمَا بِهِ مَـعَ ظَهْـرِهِ ، ويَشُدُّهُمَا عَلَيْهِمَا) تاج العروس فصل الحاء مع الواو والياء – و القَرَبُـوسُ : (حِنْوُ السَّرْجِ ، وهُمَا : قَرَبُوسَانِ ، وهُمَا مُتَقَدَّمُ السَّرْجِ ومُؤَخَّرُهُ ، ... ، وفي القَرَبُوسِ العَضُدَانِ) تاج العروس : قربس ، والمرادُ هنا : مُقَدَّمُ السَّرْجِ (وفي حاشية الدسوقي بيانٌ وافٍ لهذا الموضع) ضـمن الشروح ٤ / ٨٧ – و الحِنْـوُ : (كُلُّ شيءٍ فيه اعوجاجٌ كالضِّلَعِ) المعجم الوسيط مادة (ح ن و) – و العِنَانُ : (سَيْرُ اللِّجَامِ الذي تُمْسَكُ به الدَّابَّةُ) تاج العروس مادة (ع ن ن) ، قـال الشيخ الدسوقي : (فكأنَ القَرَبُوسَ ضَمَّ فَمَ الفَـرَسِ إليه بالعِنَانِ كما يَضُمُّ الرجُلُ رُكْبَـتيه إلـى ظهره بثَوبٍ مثلا) ضمن الشروح ٤ / ٨٦ ، و (عَلَكَ الفرَسُ اللِّجَامَ : حَرَّكَهُ في فِيهِ ولاكَهُ) تاج العروس مادة (ع ل ك) – و (الشَّكِيمَةُ في اللِّجامِ : الحديدةُ المُعتَرِضَةُ في فَمِ الفَـرَسِ) تاج العروس : شكم – وروايةُ المرزوقي : برفع (قرَبوسه) مع إسكان الراء . ينظر : أمالي المرزوقي لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ٢١٥ تحقيق د / يحيى وهيب الجبـوري – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى ١٩٩٥م ، وفي البديع لابن المعتز مع فتح الراء . البديع ٢٠ .

(٢) ذكر الفيومي أنّ (كبح) من باب (قطع) مختار الصحاح كبح .

فاعلٍ غيرِ المكبوح ، بل هو الذي يفعل ذلك بنفسه ، وهذا كله ينصب على المستعار له وهو الفرس الهادئ الملتزم المؤدّب عند ترك صاحبه إياه ، فلقد أدت هذه الاستعارة من المعاني والإيحاءات والصور ما لا ينكره عقل ، هذه الأمور الكثيرة والمقَرَّرة أوحى بها استعمال الشاعر " الاحتباء " في " إيقاع العِنان بالقرَبوس " فضلا عن تقليل العبارة المُنَزّه عن الإخلال ، وهكذا يَفهم المتلقّي ويدرك من هذا اللفظ المشروط بـ " إذا " الموحية بالسهولة والقرب والوقوع .

وبإسناد " الاحتباء " إلى " القرَبُوس " – الذي هو : حِنْوُ السَّرْج – قد تحوّل الشاعر – وتبعه المتلقي – إلى القَرَبُوس ، فلا يكون مقصودا بالاحتباء معناه المأخوذ من أصل وضعه في اللغة ، بل صار المراد به – حين ذاك – إيقاع العِنان بقَرَبُوس السَّرْج الذي يُشبِه هيئة موضع الثوب من رُكبَتَيِ المُحتَبي (١) .

فبعد أن انتبه المتلقي إلى أنّ " الاحتباء " قد أعاره الشاعرُ هذا الإيقاعَ – وذاك كسرٌ لأفق توقعه – أدرك أن الشاعر قد اكتفى بهذه الاستعارة ، فلم يأت مما يناسب " الاحتباء " بشيء آخر ، ولكنه عاد إلى الفرس و استمر مع ملائماته من " عِنانٍ " ، و " علْكٍ " ، أي تحريكٍ ومضْغٍ منه لشكيمَتِه وهي الحديدة المعترضة في فيه من اللجام ، إلى انصرافِ صاحبه من زيارته التي تركه في أثناء قيامه بها مطمئنا غير منشغلٍ به ، ولا قلقٍ من انصرافه وفلوله .

والبيت بعد (قربوسه) تجريدٌ للاستعارة ، فلم يشأ الشاعر أن يذهب إلى (الاحتباء) وملابساته وأجوائه مما هو للإنسان ، ولكنه صبّ

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ٧٥ .

اهتمامه على إيقاع العنان بالقربوس فذكَر العنان والعلْك وغيرهما ، كلّ ذلك يلائم المستعار له .

ثم إنّ هذا التجريد لتلك الاستعارة لو كان الشاعر قد استبدله بترشيح لها لما كان لِمِثْل ثناء الحسن الآمدي على هذا الشاعر ورفعِه إياه على أبي تمام وجهٌ ، حيث إنّ النظم يُوجب تقييد عَلْك الشكيم من الفرس بحال وقوفه فحسب ، قال الآمدي : " والشاعر الحصين – يعني يزيد بن مسلمة – كان أحذق من أبي تمام وأعلم بأمر الخيل قال :

وإذا احتبى قَرَبُوسُه بعِنَانِه عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انصرافِ الزائرِ

وإلا فمتى رأى فرسا يجري وهو يلوك شكيمه " (١)

فبالتجريد لا غير أصاب الشاعر في نظمه ، ولولاه لَما مُدح شعره ولا رُفع على شعر أبي تمام مع علو رتبته بين المجيدين من الشعراء .

ولما كان النظم بمعناه الدقيق يعني ترتيب المعاني في الذهن ، ثم الألفاظُ تترتب تبعا لها على ما قرّره الإمام عبد القاهر في غير موضع (٢) ، فإنّ هذا التجريد للاستعارة إنما صوّر ما أراده الشاعر مما هو عليه الفرس من حالٍ وتصرُّفٍ حقيقيٍّ ، ولو أن الشاعر قد سار على طريقةِ مَن يرى أنّ الترشيح أقوى مطلقا لكان قد استبدل ما ذكره من صفات الفرس بما يحل محلها من صفات الاحتباء كالثوبِ ، والرجُلِ ، والقرفصاءِ ، ووضعِ الذراعين على الركبتين .

والواقعُ الذي لا مراء فيه أنّ التجريد لهذه الاستعارة هو الذي تم به ما أراده الشاعر ، وصوّر ما نظمه في نفسه ، فلم يذكر الشاعر مما

---

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ١ /٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) ينظر : دلائل الإعجاز ٥٣ ، ٥٤ .

ليس للفرس إلا الاحتباء ، ولو كان زاد فذكر غيره لكان أدخلَ في تناسي التشبيه ، وأشد ترشيحًا وتقويةً للاستعارة ، ولكن ذلك لم يكن – لو تم – مصوِّرا لما جرى عند الشاعر من نظمٍ للمعاني .

فبان أن العبرة بما يصور المعاني في النفس ويرتب الألفاظ على ترتيبها ، فلا فضل للترشيح على التجريد إلا بما يناسب المقام ويلبِّي حاجة النظم .

الصورةُ الثالثةُ :

قول كثيِّر – أو غيره : [من الطويل]

ولمّا قضينا من مِنًى كلّ حاجة ومسّح بالأركان من هو ماسحُ

وشُدّت على دُهْمِ المهارِي رحالُنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائحُ

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ

هذه الأبيات معدودة من أجود الشعر ، مع أنها لا تحتوي على عميقِ معنًى ، فليس فيها أكثر من : " أنّا فرغنا من الحج فركبنا راجعين ونحن نتحدث على مطيّ الرواحل " ، غير أنّ الشاعر قد أفاد هذا المعنى بأفانين من التصوير ، وتشخيصٍ للأحوال ، لا يملك السامع إذا سمعه إلا أن يهتزّ له إعجابا ، ويعاود سماعه أو قراءته طلبا للاستزادة [١] .

من ذلك : أن الشاعر قد استعار (السيل) – وهو في الماء أصالةً – لـ " سير الإبل " مبالغةً في سرعتها وسهولة سيرها ، على أنّ الشاعر لو لم يُرد أن يتجوّز في الإسناد لأسند الفعل منه إلى (المطيّ) ، فتكون إذن قرينة تلك التصريحية : إما (المطيّ) على الإسناد الحقيقي ، وإما (الأباطح) على التجوُّز في الإسناد ، وما عدا القرينة مما هو بعد

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الأدبية لشرح الإمام المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٩٥ .

الفعل (سالت) يجعلونه تجـــريدًا للاستعارة ؛ لأنه مما يلائم (الســـير) الذي استعار له الشاعر (السيل) ثم اشتقّ منه الفعل .

عند استقبال الفعل (سالت) لا أسرع من الماء حضـــورًا فـــي الذهن ؛ إذ (السيل) من خصوصيات الماء ، ولكنّ المتلقي يُفاجَأ بخيبـــةٍ فيما توقّعَه ، فالشاعر قد أسند الفعـــل إلى (الأباطح) التي هي محلٌّ لسير (المطيّ) ، وهو – بعد استعارته إلى (السير) – من حقِّه أن يُسنَد إلى (المطي) ، وحينئذ يرجع المتلقِّي عمَّا كان قد بناه من أن الفعل (سال) مستعملٌ في أصل ما وُضِع له ، ويُدرِك أنه مستعارٌ إلى معنىً آخر هو : (السير) الذي هو للمطايا وغيرها مما يكون من شأنه أن يسير .

ويتوقع المتلقِّي – بعد هذا التحوُّل من معنى (السيلان) الحقيقي إلى الآخر المجازي الـــذي أراده الشـــاعر – مجـــيءَ صـــفاتٍ للمعنـــى المجـــازيّ الذي هو (السير) ، وقد أتى الشاعـــرُ بما وافق هذا التوقُّـــعَ من (مطيٍّ) و (أعناقٍ) ، فلم يأت من الماء إلا بالسَّيَلان ، ثم ما فتئ أن عاد إلى المطايا وأعناقها والوادي الذي تسير فيه ، فالألفاظُ بعـــد الفعـــل (سالت) أحدُها قرينةُ التصريحية ، والباقي تجريدٌ لها ، على ما هو مقرّر عند علماء البلاغة.

وهذا التجريد – الذي يُفضَّل عليه الترشيح عند الجمهور من البلاغيـــين – أنسبُ من كلِّ ترشيحٍ في هذا السياق ؛ وذلك أن هذه الاســـتعارة بعينهـــا معدودةٌ من الاستعارات الخاصّية ، التي نقلها التصرّفُ فيها من العامّيـــة إلى الخاصّية ؛ لِما فيها من إسناد السيل – الذي هو بمعنى (الســـير) – إلى مكانه بدلًا من أن يُسند إلى (المطيّ) ، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك لو كان الشاعر قد استبدل بالتجريد ترشيحًا أو غيرَه .

لقد أرجع الإمام عبد القاهر أمر الثناء على تلك الأبيات إلى أمورٍ منها هذا الإسناد [١] ، ولولا ذلك التجريد للاستعارة لَما وُجد ما يستوجب مدحَها والثناءَ عليها من الفحول أمثال الإمام عبد القاهر ، فلو أن الشاعر كان قد استبدل بالتجريد ترشيحًا ، فذكر – بدلًا من المطيِّ والأعناقِ – أوصافًا تلائم الماءَ والسيولةَ لَما تحقَّق له ما أراده ، ولَما كان لمثل هذا الثناء عليها من سبب .

ولمّا كان (النظم) إنما يعني ترتُّبَ الألفاظ تبعًا لترتيب المعاني في ذهن صاحبها – فلقد كان واضحًا في ذهن ابن جني عند تعليقه على هذه الأبيات ، فقال عن استعارتها وتجريدها – وإن لم يسمهما – : (.. وفي قوله : " وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ " من الفصاحة ما لا خفاء به) [٢] ، وكان قد ذكر ثناءه على أبياتِ تلك الاستعارة ، وبيانَ وجهِ الحسن فيها تحت عنوان : (بابٌ في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني) ، فواضحٌ أن ابن جني إنما يقصد من الفصاحة التي وصف بها هذه الاستعارة مجيءَ الترتيب في الألفاظ تبعًا للمعاني ، فكانت مصوِّرة لها خيرَ تصويرٍ ، وما أدقَّ تعليقُ الناقد البصير ابن طباطبا العلويّ على هذه الأبيات – بعد أن شرحها – بقوله : (فهو معنىً مستوفًى على قدر مراد الشاعر) [٣] .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ٧٦ ، وأسرار البلاغة ٢١ – ٢٤ .

(٢) الخصائص ١ / ٢١٥ ، ٢٢٠ .

(٣) عيار الشعر ١٣٨ .

ثالثًا : تعقيب

لم يتفق علماء البلاغة على تسميةٍ للاستعارة التي جُمع فيها بين ما يلائم كلًّا من المستعار منه والمستعار له ، فسمَّاها بعضهم : (مطلقة) [1] ، وسمَّاها آخرون : (مرشَّحة مجرَّدة) ، أما التسميةُ الأولى فحُجتها : أنّ الملائمات المرَشِّحة للاستعارة ، تدفع بمن يتلقّاها إلى تّخيُّل الاتِّحاد وتناسِي التعدُّد بين طرفيهما ، وبذِكر ما يقابلها من ملائماتٍ للمستعار له ، تلك الملائمات التي لا تترك المتلقِّي يتخلَّص من ذِكر التشبيه ، بل تعود به إلى تخيُّله ، بهذه الملائمات تضعُفُ دعوى الاتِّحاد ، ويزول أثرُ الترشيح ، وتعود الاستعارة كأنّهالم تُرَشَّح ؛ وباجتماع مؤثِّرات الترشيح مع مؤثِّرات التجريد يُذهِبُ كلٌّ منهما ما للآخر من أثرٍ في الاستعارة ، وتصير كأنها مطلقةٌ ، ولذلك سمّاها بعضُهم (مطلقةً) ، أمّا التسميةُ الأخرى وهي : (المرشَّحة المجرَّدة) فعلَّتُها أنها قد اجتمع فيها عامِل تناسي التشبيه مع عامل تَذَكُّره ، فسُمِّيت الاستعارة بهما معًا .

وفي ظل ما مرَّ من تلك الدراسة ، وما نتج عنها من أن لكلِّ صورةٍ من التعبير نوعًا من المعاني يخالف غيرَه مما عُبِّر عنه بغير هذا الطريق ، وأن لكلِّ نوعٍ من الملائمات غرضًا يُؤديه لا يُؤدَّى بغيره ، يتّضح ويتقرّر أن الأَولى في هذا النوع أن يُسمَّى بـ(المرشَّحة المجرَّدة) ؛ وذلك أنَّ الاستعارة (المطلقة) ما هي إلا استعارة ودعوى دخول المشبَّه

---

(١) جعل كثيرٌ من الباحثين الاستعارةَ التي تجمع بين (الترشيح والتجريد) تنتمي إلى ما أُطلِقَ عليه عندهم اسم (البنية المحايدة) ويَعنُون بها (الاستعارة المطلقة) ينظر : البلاغة العربية قِراءةٌ أخرى للدكتور محمد عبد المطّلب ١٨٤ الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – الطبعة الأولى ١٩٩٧ م .

في جنس المشبَّه به لا غير ، دون زيادة اعتبارٍ مع أحدهما ، فلم يكن صاحبها معتبِرًا شيئًا سوى ذلك ، أمّا تلك التي يُذكَر معها ملائماتٌ لِكِلا طرفيها ، فلم يكن صاحبها فيما نوى كالأول ، بل أراد التنصيص على ما اختصَّه بالذكر ، وإذا جاز لنا تسميةُ ما ذُكِر فيها كلا النوعين من الملائمات (مطلقَةً) كالتي لم يُذكَرْ معها شيء منهما : جاز الحكم على ما ذُكر فيها الملائِمانِ بالإيجاز وعلى الأخرى بالتطويل ، وكان الذكر كعدمه في الإفادة ، وهذا لم يقل به أحدٌ ؛ إذِ القيودُ لها دلالتها الزائدة على أصل ما هي فيه .

والمقبول أن كلًّا من (الترشيح والتجريد) يُعدُّ تقييدًا للاستعارة ، وزيادةَ اعتبارٍ فيها بحسب عدد الملائمات قِلَّةً وكثرةً ، حتى لا يُطلق اسمٌ واحدٌ على شيئين مختلفين ،كلٌّ منهما له خصوصيته وسماته ، وقد جاء في كلامهم ما يُؤيِّد ذلك ، ففي كلام الشريف الجرجاني ت ٨١٦ هـ (رحمه الله) ما يدعو إلى أنّ اجتماع (الترشيح والتجريد) لا يكون عبثًا ولا زائدًا ، وإنما هو لفائدةٍ مقصودةٍ ، وأداءِ معانٍ مطلوبة ، قال : (كونُ الترشيح مبنيًّا على تناسي التشبيه لا يُنافي اجتماعَه مع التجريد المبنيّ على تذَكُّره ؛ لجواز أن يُتناسَى التشبيه في بعض الصفات دون بعض) [١] ، فالصفات التي تُذكَر ترشيحًا يكون كلٌّ من التشبيه والمُشَبَّه معها منسيًّا ، فهي صفاتٌ للمشبَّه به أُلبِسَت المشَبَّهَ الداخل في جنس المشبَّه به ، وأمّا الصفات التي تُذكَر تجريدًا للاستعارة ، أي : تذكيرًا بالمشبَّه ووصفًا من صفاته ، فهي صفاتٌ مقصودة ، ويُؤَدَّى بها معانٍ لم تكن لِتُؤَدَّى إلا بذلك التجريد كما مرّ

---

(١) المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني ٦٥١ – رسالة دكتوراه إعداد يوكسل جريك – استانبول ٢٠٠٩ م .

تقريره ، وكما في قول زهـــير بن أبي سُلمَى (ت ١٣ ق هـــ) في رجلٍ شجاعٍ : [من الطويل]

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِلاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظفارُهُ لَم تُقَلَّمِ [١]

وقد صرَّح السبكي (ت ٧٦٣ هـــ) بأنّ الاستعارة أربعة أقسام ، فـــزاد (المرشَّحة المجرَّدة) [٢] .

ثم إنّ الاستعارة المطلقة قد تكون أكثرَ شُيوعًا [٣] ، وهذا يَحكـــم عليها بالغموض ، وقد يكون المراد من إطلاقها مجردَ الاستعارة ، دون أيّ اعتبارٍ معها فتكون أكثرَ وضوحًا ، وهذا بحســـب الســـياق ومـــا يريـــده المستَعيرُ ، أمَّا التي ذُكر معها كلٌّ من الترشيح والتجريد فلا احتمال فيهـــا إلا للتفصيل ، ولا يخلو ذهنُ متلقِّيها من اعتبار كلِّ صفةٍ مذكورةٍ معهـــا ، سواءٌ للمستَعار منه أو للمستَعار له ، ولذلك ذكر بعضُهم من شروطِ حُسن الاستعارة : ألّا تكون مطلقةً [٤] ، وهذا يُوحِي بأنَّ غيرَ المطلقَـــة حســـنةٌ ، وأنَّ حُسنَها إنما هو في زيادة تفصيلها ، وكلٌّ من الترشيحِ ، والتجريـــدِ ، واجتماعِهما : لا يخلو من الحُسن ، باعتبار ما في جميعِها من تفصـــيلٍ ،

---

(١) (مقذّف) : قد يكون ترشيحًا وقد يكون تجريدًا وقد يكون وصفًا ملائمًا لكـــلٍّ منهمـــا ، ينظر : حاشية الدسوقي ٤ / ٤٨ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٤ / ١٣٢ .

(٣) بهذا قال محمد الهادي الطرابلسي في بحثه العميق : خصائص الأسلوب في الشـــوقيات ١٨٣ – منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١ م .

(٤) ينظر : كتاب (التبيان في البيان) للإمام الطيبي ١٣٥ .

خلافًا لمن جعل (الترشيحَ) أبلغَ من التجريدِ ومن اجتماعِهما معا [١] ، إلا أنّه ينبغي ألّا يكون هذا الحسنُ بسبب ما فيها من تفصيلٍ فحسب ، وأن تكون الاستعارةُ المشتمِلةُ عليه من الكلام بليغةً مطلَقًا ، بل بقيدِ كونها مصوِّرَةً لما أريد بها من معانٍ ، معبِّرةً عن مقصود صاحبها دون زيادةٍ أو نقصانٍ .

ومما يُؤيِّد أن ذِكرَ ملائماتٍ لكلٍّ من الطرفين أدخلُ في التفصيل الموصّلِ للحسن – زيادةً على ما تقرّر عند الزمخشري من قبل – ما قاله العلويّ عند قوله تعالى : { فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ } (ولو قال : (كساها الله لباس الجوع والخوف) ، لكان توشيحًا ، فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله (فأذاقها) ؛ لأن الذوق أبلغ في الإحساس ، وأدخل في الإيلام ، من قوله (كساها) ، وهو قد سمّى (المرشّحة) مُوَشَّحةً [٢] ، أي مُزَيَّنةً بما ذُكر معها من قيود ، فأعلى من شأنها كذلك مما دفع بأحد الباحثين المحدثين إلى تعييبهم ، والحكم عليهم بالجدل [٣] ، ولو أنه قصَد إلى أنّ المجرَّدة كذلك ، باعتبار ما فيها من صفاتٍ للمستعار له لكان ما قاله مقبولًا .

ومما هو أحقُّ بالإشادة والتقدير ما نهجه أحد الباحثين المجتهدين ، حيث جعل الملائمات مما تزيد الاستعارة عمقًا في المدلول ، وتحدِّد المرادَ

---

(١) ينظر : أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني ١ / ٢٥٥ – حقّقه وترجم لشعرائه / شاكر هادي شكر – مطبعة النعمان – النجف الأشرف – الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

(٢) ينظر : الطراز ١ / ٢٣٧ .

(٣) ينظر : فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور لرجاء عيد ٣٨٣ – منشأة المعارف بالإسكندرية – الطبعة الثانية .

منها ، فقال : (أما درجةُ عمق المدلولِ ، ومدى بُعدِ المَرمَى ، فَيتَحكّم فيها المتعلّقاتُ خاصةً) [١] ، وعندما تعرّض للاستعارة المجرَّدة ذَكر ما يُفهَم منه أن (التجريد) يفيد التدقيق في الاستعارة ، ونحن نعتقد أن التدقيق يقابل الشيوع ، فهو داخلٌ في التفصيل ، فعند قول أمير الشعراء : [من السريع]

حتَّى بَنَيْتُم هَرَمًا رابعًا من فِئَةِ الحقِّ ومِن حِزبِهِ [٢]

قال : فقد استعار لـ(الإصلاح) صورةَ (الهرم) ، ودقّق المستَعارَ له بقوله (مِن فِئَةِ الحقِّ ومِن حِزبِه ") [٣] ، وقال عند شاهدٍ آخر : (وكما في قوله مستَعيرًا صورةَ (الأُسْدِ) للأبطال : [من الكامل]

بيروتُ مات الأُسْدُ حتْفَ أُنوفهمْ لم يُشْهِرُوا سيفًا ولم يَحموكِ [٤]

وكلُّ العجُز من متعلّقات المستَعار له وهم " الأبطال ") [٥] .

وكذلك الحال في صور الترشيح ، قال شوقي : [من المتقارب]

ولابدَّ للغرس من نقله إلى من تعهّدَ أو مَن قَطَفْ [٦]

---

(١) خصائص الأسلوب في الشوقيَّات لمحمد الهادي الطرابلسي ١٦٣ .

(٢) من قصيدةٍ بعنوان : مشروع ملنر ، ينظر : الشوقيات ١ / ٦٤ – ٦٧ – مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية .

(٣) خصائص الأسلوب في الشوقيَّات ١٦٣ .

(٤) من قصيدةٍ بعنوان : نكبة بيروت ، عندما ضربها الأسطول البريطاني – الشوقيات ١ / ١٩٦ .

(٥) خصائص الأسلوب في الشوقيَّات ١٦٣ .

(٦) من قصيدةٍ أُلقِيت بمناسبة احتفال أصحاب الصحف بتأليفهم نقابة تجمع كلمتهم ، ومطلعها :

فقد استعار (الغرسَ) لـ(العمل الصالح) ، وكلٌّ من قوله (مَنْ تعهّدَ) و (مَنْ قَطَفْ) : من ملائمات المستعار فهي (مرشَّحة) [1] ، فقد زاد هذا الترشيحُ من عُمق تلك الاستعارة ، ومن كثرة الاعتبارات ، فبدلًا من أن يكون الأمرُ مجرَّد استعارةِ (الغرس) زاد الترشيح مع الغرس صورةَ التعهُّد وصورةَ القطف .

نخلص من ذلك كلِّه إلى أن لكلٍّ مصطلحٍ من مصطلَحات الملائمات مفهومَه ودلالتَه ، وأنّ (الإطلاق) يُطلَق على الاستعارة التي خلت من كلٍّ من الترشيح والتجريد ، وأنّ التي اجتمع فيها كلا النوعين من الملائمات تُسمَّى (مرشَّحةً مجرَّدةً) ، وأنّ التي خلت من كليهما إمَّا أن نعتبرها واضحةً ؛ إذ لم يُرِد صاحبُها إلا مجرَّد الاستعارة دون أيّ اعتبارٍ زائدٍ عليها ، وإمَّا أن نعتبرها شائعةً يجول الخاطر في كل ما يمكن له أن يتخيّله ، والتي ذُكِر معها ملائماتٌ قد نُصَّ فيها على النواحي التي يُقصَد التعلُّقُ بها واعتبارها ، ولا فضل لإحداها على الأخرى إلا بموافقة المقام .

لكلِّ زمانٍ مضى آيةٌ وآيةُ هذا الزمان الصُّحُفْ

الشوقيات ١ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(١) ينظر : خصائص الأسلوب في الشوقيَّات ١٦٤ .

الخاتمة

بالبحث عند علماء اللّغة تبيّن أن دلالة (الترشيح) على التقوية والدعم مطلقًا محلّ اتفاق ، وعند البلاغيين يدل في مجال الاستعارة على تقويةٍ خاصةٍ بشدّة تناسي التشبيه التي تدعو إليه الاستعارة ، والتجريدُ عند علماء اللغة إنما يدل على التضعيف والكشف ، وعند البلاغيين لا يخرج عن هذا ، فهو يُضَعِّف من تناسي التشبيه الذي تدعو إليه الاستعارة ، فكلٌّ منهما يدلُّ على عكس ما يدل عليه الآخر ، ومن علماء البلاغة من سار على ظاهر هذا القول ، فرفع الترشيح على التجريد في البلاغة .

وبعرض هذا الرأي على قوانين النظم وما تتطلّبه المعاني من صورٍ وتراكيب ، تبيّن أن كلًّا من القوّة والضعف المتحقِّقَيْن بالترشيح والتجريد لا تفاضلَ بينهما ، ولا بلاغةَ لأحدهما على الآخر ؛ فالترشيح بما يُنَصُّ فيه من صفاتٍ يكون استعماله واجبًا إذا دعا إليه السياق واقتضاه المقام وتوقف عليه الأداء ، وكذلك التجريد بصفاته التي تُذكر وملائِماتِه التي تُساق به يكون واجبًا استعماله وُجوبًا لا يقلُّ ولا يزيد عن الترشيح .

وإنه لمن الواجب أن أُنوِّه بضرورة استقصاء كلام العالِم الذي نقرأ له ، حتى نُحيط علمًا بموقِفِه تِجاهَ القضية التي يتناولها ، وكذلك يجب التدقيق في عباراته قبل أن نحكم عليه ، وأن نقرأ تراثنا العربيّ بكلِّ دقةٍ ووعيٍ ؛ ففيه المقبولُ وفيه غيرُه ، وألَّا نرفض كلَّ ما هو أعجميّ ، ولا نلهث وراءَه حتى ننالَ شَرَفَ الحداثة ، ويُحكم لنا بالتطوّر والحضارة .

إن النصوص العربية التي تُساق للاستشهاد بها قد تصلُح شاهدًا على قاعدةٍ وعلى عكسها ، وذلك بوصلها بسياقها الذي جاءت معه وعدم ذلك الوصل ، فلابد من اعتبار السياق العام الذي ورد فيه محل الاستشهاد

، والوقوف على استعمال ألفاظه أحقيقةٌ هي أم مجاز ؛ فربما كَثُرَ استعمالُ اللفظِ في معنًى مجازِيٍّ حتى صار حقيقةً فيه عند صاحب ذلك النص ، كما إنه من الواجب عدم التأثُّر باتجاهاتٍ أو أغراضٍ سلبية يكون مـــن شـــأنها إسقاطُ بعض الأعمال الأدبية ، والحكم عليها بعدم قبولها .

والحمد لله رب العالمين

د . حسني التلاوي

المصادر والمراجع

= القرآن الكريم .

١- استقبال النص عند العرب لمحمد المبارك - الطبعة العربية الأولى ١٩٩٩م - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - لبنان .

٢ - أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر - شركة القدس للنشر والتوزيع - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م .

٣ - الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة لعز الدين إسماعيل - دار الفكر العربي ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

٤ - الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة للدكتور مصطفى سويف - دار المعارف - الطبعة الرابعة .

٥ - الأسلوبية الرؤية والتطبيق - يوسف أبو العدوس - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧ م .

٦ - الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني - تحقيق الدكتور / طه محمد الزيني - مكتبة ابن تيمية بالقاهرة - ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .

٧ - إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف .

٨ - الأطول في شرح التلخيص لعصام الدين الإسفراييني .

٩ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - شرحه وكتب هوامشه الأستاذ سمير جابر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

١٠ - أمالي المرزوقي لأحمد بن محمد المرزوقي تحقيق د / يحيى وهيب الجبوري - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

١١ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي إعداد وتقديم / محمد عبد الرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٢ – أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني / شاكر شكر – مطبعة النعمان – النجف الأشرف – ط الأولى ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
١٣ – الإيضاح للخطيب القزويني – بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي (بغية الإيضاح) – طبعة الآداب بالقاهرة .
١٤ – البديع في نقد الشعر لأسامة ابن منقذ – تحقيق الدكتور / أحمد أحمد بدوي والدكتور / حامد عبد المجيد ، ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى – الجمهورية العربية المتحدة – وزارة الثقافة والإرشاد القومي – الإقليم الجنوبي – الإدارة العامة للثقافة .
١٥ – البديع للخليفة العباسي عبد الله بن المعتز – نشر وتعليق اغناطيوس كراتشقوفسكي .
١٦ – البلاغة تطور وتاريخ – شوقي ضيف – الطبعة التاسعة – دار والمعارف .
١٧ – البلاغة العربية قِراءةٌ أخرى د / محمد عبد المطّلب – الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – الطبعة الأولى ١٩٩٧ م .
١٨ – بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان حمد الخطّابي ، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) حقّقها وعلّق عليها : محمد خلف الله ، د . محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة الرابعة .
١٩ – البيان العربي للدكتور محمد عبد الرحمن شعبان عبد ربه – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
٢٠ – البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني د تمام حسان – عالم الكتب– الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
٢١ – البيان والتبيين للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
٢٢ – تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبِيدي – تحقيق : د حسين نصار وآخرين ، مراجعة : د جميل سعيد ، وعبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت – بإشراف لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأبناء .
٢٣ – التبيان في البيان للحسين الطِّيبيّ تحقيقًا ودراسةً – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – للدكتور / عبد الستار حسين مبروك زموط – ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

٢٤ – تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري – تقديم وتحقيق د . حفني محمد شرف – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث .
٢٥ – التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور – الدار التونسية للنشر .
٢٦ – تحقيق (الجزء الأول) من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (جامعة الأزهر) لنيل درجة (الدكتوراه) في البلاغة والنقد للدكتور / عبد الفتاح عيسى البربري .
٢٧ – التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل علم البيان د / محمد أبو موسى – مكتبة وَهبة – ط الخامسة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م .
٢٨ – التصوير البياني للدكتور حفني محمد شرف – المطبعة العثمانية بالدراسة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م.
٢٩ – تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي – تحقيق عبد القادر أحمد عطا – مطبعة السعادة بالقاهرة .
٣٠ – تفسير الفخر الرازي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
٣١ – التفكير البلاغي عند العرب أُسُسُهُ وتطوُّرُه إلى القرن السادس (مشروع قراءة) لحمَّادِي صَمُّود الجامعة التونسية بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٨١ م .
٣٢ – جماليات الأسلوب والتلقي دراسات تطبيقية للدكتور موسى ربابعة – مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع – أربد – الأردن – ط الأولى ٢٠٠٠ م .
٣٣– جماليات تلقي لغة الشعر الشواهد الشعرية في شروح المعلقات ابن الأنباري – النحاس – الزوزني – التبريزي – نهى فؤاد عبد اللطيف– مكتبة الآداب بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م .
٣٤ – جمالية التلقي من أجل تأويل جديد للنص الأدبي لهانس روبرت ياوس – ترجمة : رشيد بنحدو – المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٤ م.
٣٥ – حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني – (ضمن شروح التلخيص) – دار السرور – بيروت لبنان .

٣٦ – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة .
٣٧ – حديث الأربعاء لطه حسين – دار المعارف – الطبعة الرابعة عشرة
٣٨ – الخروج من التيه دراسة في سلطة النص لعبد العزيز حمودة – عالم المعرفة ٢٠٠٣ م .
٣٩ – خزانة الأدب وغاية الأرَب لابن حِجَّة الحموي – دراسة وتحقيق دكتور / كوكب دياب – دار صادر – بيروت – ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م .
٤٠ – خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٤١ – خصائص الأسلوب في الشوقيات لمحمد الهادي الطرابلسي– منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١ م .
٤٢ – الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق : محمد علي النجار – المكتبة العلمية .
٤٣ – الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية قراءة نقدية لنموذج معاصر للدكتور عبد الله محمد الغذامي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة ١٩٩٨ م .
٤٤ – دراسات في علم البيان للدكتور فوزي السيد عبد ربه – ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٤٥ – دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – تحقيق الشيخ محمود شاكر – مطبعة الخانجي للهيئة المصرية للكتاب – سنة ٢٠٠٠ م .
٤٦ – ديوان الكميت بن زيد الأسديّ – جمع وشرح وتحقيق د محمد نبيل طريفي – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .
٤٧ – ديوان النابغة الجعدي – تحقيق د / واضح الصمد – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .
٤٨ – ديوان جميل – بتحقيق بطرس البستاني – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان –١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
٤٩ – ديوان عمرو بن كُلثوم – تحقيق د / إيميل بديع يعقوب – دار الكتاب العربي بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .

٥٠ – ديوان كُثَيِّر عزة – جمعه وشرحه د / إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت لبنان ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م .

٥١ – سِمْطُ اللآلي في شرح أمالي القالي – للوزير أبي عبيد البكري الأونبي –تحقيق عبد العزيز الميمني – مطبعة لجنة التأليف والترجمة .

٥٢ – سير أعلام النبلاء – تحقيق جماعة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٥٣ – شرح الرضي على الكافية – تصحيح يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاز يونس – بنغازي – الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .

٥٤ – شرح المقدمة الأدبية لشرح الإمام المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام للشيخ محمد الطاهر بن عاشور – الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس – الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

٥٥ – شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعرّي " معجز أحمد " – تحقيق ودراسة عبد المجيد دياب – دار المعارف – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

٥٦ – شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .

٥٧ – الشوقيات ديوان شعر أحمد شوقي – مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية .

٥٨ – الصناعتين الكتابة والشعر – لأبي هلال الحسن العسكري – تحقيق محمد علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .

٥٩ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – تح محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .

٦٠ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي – طبعة المقتطف بمصر – ١٣٣٢ هـ .

٦١ – عروس الأفراح بشرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص) لبهاء الدين السبكي – دار السرور – بيروت – لبنان .

٦٢ – العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده للحسن بن رشيق القيرواني – حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

٦٣ – عيار الشعر لمحمد بن أحمد بن طَبَاطَبَا العلوي – تحقيق د عبد العزيز ناصر المانع – دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م – الرياض – المملكة العربية السعودية ·

٦٤ – العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق د . مهدي المخزومي ، و د . إبراهيم السامرَّائي .

٦٥ – فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للإمام شرف الدين الطيبي – دراسة وتحقيق سورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء – رسالة ماجستير – إعداد / عبد القدوس راجي محمد موسى ١٤١٦ هـ .

٦٦ – فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للحسين الطيبي – دراسة وتحقيق – من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة – رسالة دكتوراه – إعداد وتقديم صالح عبد العزيز الفايز ١٤١٣ هـ .

٦٧ – فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور لرجاء عيد – منشَأة المعارف بالأسكندرية – الطبعة الثانية .

٦٨ – فن الاستعارة دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي للدكتور أحمد عبد السيد الصاوي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – فرع الإسكندرية – الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

٦٩ – قراءة الآخر قراءة الأنا نظرية التلقِّي وتطبيقاتها في النقد الأدبي العربي المعاصر د / حسن البنا عز الدين ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م .

٧٠ – قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة للدكتور / محمود عباس عبد الواحد – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .

٧١ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري – تحقيق وتعليق ودراسة : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوّض ، وشارك في تحقيقه د / فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي أستاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

٧٢ – المُؤْتَلِف والمُختَلِف للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي – دراسة وتحقيق الدكتور / موفق بن عبد الله بن عبد القادر – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

٧٣ – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير – قدمه وعلّق عليه د / أحمد الحوفي و د / بدوي طبانة – دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة .

٧٤ – المحكم والمحيط الأعظم لِعليّ بن إسماعيل بن سِيدَه المُرسي تح د . عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .

٧٥ – مختار الصحّاح لمحمد بن أبي بكر الرازي – الطبعة الأولى – المطبعة الكلية لعبد الله محمد الكتبي ١٣٢٩ هـ .

٧٦ – المختصر في شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني (ضمن شروح التلخيص) دار السرور – بيروت – لبنان .

٧٧ – المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني – رسالة دكتوراه إعداد / يوكسل جريك – استانبول ٢٠٠٩ م .

٧٨ – المطول لسعد الدين التفتازاني – دار سعادت ١٣١٠ هـ .

٧٩ – المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م .

معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

٨٠ – مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي – تحقيق أكرم عثمان يوسف – مطبعة دار الرسالة ببغداد – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٩٢ م .

٨١- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي – ضبَطه وكتب هوامشه وعلّق عليه : نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٨٢ – مفتاح تلخيص المفتاح لشمس الدين بن مظفَّر الخطيبي الخَلخالي – تحقيق وتعليق أ د / هاشم محمد هاشم محمود – الطبعة الأولى ٢٠٠٧ هـ – المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة .
٨٣ – مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين دراسة تاريخية فنية للدكتور / أحمد عبد السيد الصاوي – منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٨ م .
٨٤ – مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث – دار البصائر – الطبعة الأولى – ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
٨٥ – الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي – تحقيق السيد أحمد صقر – دار المعارف – الطبعة الرابعة
٨٦ – مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي – (ضمن شروح التلخيص) – دار السرور – بيروت – لبنان .
٨٧ – الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء لمحمد المرزُباني – جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة .
٨٨ – نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى – تأليف بول ريكو – ترجمة سعيد الغانمي – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – ط الثانية ٢٠٠٦ م .
٨٩ – نظرية التلقي أصول وتطبيقات – بشرى موسى صالح – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء بالمغرب – الطبعة الأولى ٢٠٠١ م
٩٠ – نظرية التلقي مقدمة نقدية – روبرت هولب ترجمة عز الدين إسماعيل – المكتبة الأكاديمية بالقاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .
٩١ – نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر – تحقيق وتعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .
٩٢ – النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن عيسى بن علي الرماني – (ضمن : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطّابي والجرجاني) تحقيق : محمد خلف الله ، و د / محمد زغلول سلام دار المعارف – الطبعة الرابعة .

٩٣ – نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي – تحقيق : نصر الله حاجي مفتي أوغلى – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
٩٤ – الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن العزيز الجرجاني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .
٩٥ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد ابن خَلِّكَان ، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس – دار صادر بيروت .